



مركز اتحاد المحامين العرب
للبحوث والدراسات القانونية

أزمة الخليج..

تحديات الحاضر والمستقبل

د. أحمد يوسف
د. حسام عيسى
د. مصطفى كامل السيد
نبيل عبد الفتاح

د . أحمد يوسف أحمد
د . حسـام عيسى
د . مصطفى كامل السيد
نبيل عبد الفتاح

أزمة الخليج ..
تحديات الحاضر والمستقبل

حوار الشهر :

☐ سلسلة يصدرها مركز اتحاد المحامين العرب للدراسات والبحوث تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية .

☐ تهدف السلسلة إلى تعميق الوعى حول القضايا الخلافية التى تهم المواطن العربى من خلال اجراء حوار حولها بين أبرز المتخصصين فى القضايا المطروحة ، ونشر حصيلة هذا الحوار على أوسع نطاق انطلاقاً من حقيقة أساسية أن إعلاء قيمة العقل ونبذ التعصب هما أول الطريق نحو النهوض العربى العام .

الاشراف العلمي والتحرير : دكتور حسنى أمين

الإخراج الفنى **حامد العويضى**

أعمال الطباعة : مطبعة اتحاد المحامين العرب
جاردن سيتى - القاهرة



منذ لحظة الانفجار الأولى للأوضاع فى منطقة الخليج العربى وتحسباً لتداعيات مدمرة سوف تعانى أخطارها المنطقة العربية بأسرها ولمدى طويل فقد صاغ اتحاد المحامين العرب بمؤسساته المختلفة رؤيته ، مرتكناً فى ذلك على موقف مبدئى ثابت للاتحاد أبرزته أدبيانه المختلفة وأكدته مؤتمراته العامة ومكاتبه الدائمة . يضع نصب عينيه قضايا الأمة العربية وما استقرت عليه شعوبها من أمان وأهداف تمحور حولها النضال وتحدد على ضوئها الأعداء والأصدقاء .

ومن هنا كانت دعوة الأمانة العامة فى بيانها المفرد وفى بيانها المشترك مع الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب لرفض الغزو العراقى للكويت وضرورة الانسحاب الفورى للقوات العراقية لتعود الشرعية الدستورية ويباشر شعب الكويت كامل حقوقه ، وفى نفس الوقت لنقطع السبيل أمام أى ذريعة لتدخل أجنبى فى شئون المنطقة لا يستهدف بالقطع إلا مصلحة أعداء الأمة التاريخيين : الصهيونية والامبريالية العالمية .

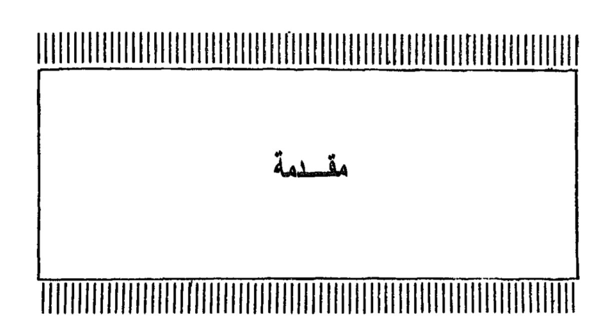
وحرصاً من الاتحاد ومؤسساته كفصيل من فصائل العمل الشعبى العربى - على أن تكون الأزمة شأناً عربياً خالصاً ، إن لم يسعفه بالأنفراج نظام رسمى عربى قادر ، فليتصد لذلك النظام الشعبى بمنظماته المختلفة وأوعية عمله القادرة على حشد الجماهير العربية وقيادتها للضغط من أجل ذلك ، من هنا كانت دعوتنا لعقد المكتب الدائم الطارىء للاتحاد بطرابلس (الجماهيرية ٢٢ ، ٢٣ أغسطس ١٩٩٠) ، والذى أكد على ضرورة الانسحاب الفورى للقوات العراقية وعودة الشرعية الدستورية للكويت ، فى نفس الوقت الذى أدان فيه دعوة قوى التحريض الأجنبى وطالب بانسحابها فوراً ، وأكد ضرورة التصدى لها . كما أكد حرصه على ادخار قوة الشعب العراقى مضافة إلى قوى باقى الشعوب العربية لصراعها الرئيسى مع العدو الإسرائيلى ، وأنه على نفس درجة رفض الغزو العراقى للكويت ، فالمكتب الدائم يرفض أيضاً تجويع وحصار الشعب العراقى ، ويحرص على قواه وطاقاته حرصه على شعب الكويت إن لم يكن أكثر ، هذا إضافة إلى ما تبلورت إليه رؤية اتحاد المحامين العرب ومؤسساته المختلفة من أنه إذا كانت طموحات جماهيرنا العربية فى تحقيق الوحدة أمر يجب أن يستند إلى الإرادة الشعبية الحرة التى تفرزها الديموقراطية وحقوق الإنسان ، فإن الأزمة الراهنة وما تبعها من تداعيات وآثار قد كشفت - بغير شك - عن عجز النظام العربى وفشل مؤسساته ،

سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى ، ولم يعد الأمر مجرد أزمة تتباين حولها الآراء وتختلف بل باتت تمثل ظاهرة تستوجب مناقشة علمية رصينة ، يتواصل بها البحث العلمى بشكل موضوعى حول النظام العربى حاضره ومستقبله .. لذلك كانت ندوتنا العلمية التى نظمها مركز الاتحاد للبحوث والدراسات القانونية . (أزمة الخليج : تحديات الحاضر والمستقبل) . ليست مهرجاناً للشجب أو التأييد وإنما للوقوف على درجة المساس بأهداف النضال العربى من جراء تفجر الأزمة وكيفية تجاوزها . واتحاد المحامين العرب إذ يقدم أعمال هذه الندوة ، يأمل استشعاراً منه لمسئولياته القومية ، ولمدى خطورة الأوضاع الراهنة ، أن تكون مساهمة جادة فى مواجهة الفكر العربى لهذه الأزمة الخطيرة ، خاصة وأنها تمس كل الأهداف التى توافقنا على أنها تمثل الغايات العليا لنضال العرب وأهمها ، التحرر من التبعية والديمقراطية والتنمية المستقلة والعدل الاجتماعى والوحدة .

نحن لا ندعى الكمال ولكنها محاولة على الطريق الصعب الذى ارتضيناه اختياراً لنا .

فاروق أبو عيسى

الأمين العام



مقـــدمة

مع اندلاع الأزمة الراهنة فى الخليج بتداعيتها المختلفة اختلطت أصوات الشجب والتأييد ، كما حدث انقسام خطير ليس فقط على المستوى الرسمى بل وبين النخب والجماهير على امتداد وطننا العربى الكبير تجاه الغزو العراقى للكويت وقد عكس ذلك حالة التفكك وعدم الفاعلية للنظام العربى فى مواجهة أزماته .

ومن هنا برزت الضرورة إلى إعادة صياغة للعلاقات العربية فى اطار نظام عربى جديد قادر على توفير الأمن القومى العربى بكافة أبعاده الاقتصادية والعسكرية والسياسية الشعبية .

ولقد عرف نظامنا العربى منذ نشأته الرسمية فى ١٩٤٥ ظاهرة الصراعات والخلافات بين أطرافه وعلى نحو مزمن . إذ كانت هذه الخلافات والصراعات تثور بينهم حول قضية وأخرى .. وتحتدم حيناً من الوقت لتهدأ بعد ذلك تحت وطأة عامل خارجى أساساً ، كما هدأت حدة الصراع العربى - العربى حول قضية الثورة العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وكما هدأت أيضاً حدة الصراع حول قضية التسوية السلمية مع إسرائيل مع تصاعد الحرب العراقية - الإيرانية . وهكذا .

غير أن التهدئة دائماً لم تكن تعنى الحل أو حتى التسوية . وهكذا كانت قضايا الصراع تُدفع إلى الخلف أو يتم تجاهلها دراءاً للحساسيات ، ورفعاً للحرج وحفاظاً على ما تحقق من تضامن ، لتنفز إلى السطح مرة أخرى فى أول فرصة مناسبة . من هنا فقد تعودنا على أن يكون التضامن فى نظامنا العربى مجرد « لحظة » تنتهى بقدوم لحظة الصراع على النحو السابق بيانه . غير أن الأصل فى هذه المرة كان يتمثل فى امكان تجاوز « المألوف » من الانهيار الدورى لمحاولات بناء تضامن عربى « إلى غير المألوف » المتمثل فى إقامة صرح جديد من التضامن يستطيع أن يصمد فى وجه المتغيرات الدولية الجديدة التى حملت معها لنا عديداً من التحديات ، لعل مخطط تهجير اليهود السوفيت إلى فلسطين هو أبرزها .

لقد عشنا حيناً من الوقت ننعى على الجماهير العربية سلبيتها إزاء قضايا أمتها . وجاء الغزو العراقى للكويت منبهاً لها على نحو غير مسبوق . غير أن رد الفعل من جانبها لم يكن موحداً أو حتى متماثلاً ، ومن هنا يمكن القول بأن الفكر العربى قد واجه من جراء ذلك الغزو أزمة سوف ينعكس مدى قدرته على تجاوزها على مصداقيته فى المستقبل إلى حد كبير .

لقد مس الاجتياح العراقى كافة أهداف النضال العربى . وبرزت على الساحة الفكرية العربية كرد فعل لهذا الطرح اجتهادات عديدة . ومن هنا تأتى أهمية المواجهة الفكرية لهذه الأزمة الخطيرة إذا كنا نريد حقاً لأمتنا العربية ألا تضل طريقها إلى المستقبل .

وانطلاقاً من ذلك عقد مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ندوة علمية لمناقشة الجوانب المختلفة لأزمة الخليج باعتبارها تمثل تحدياً خطيراً لحاضر وطننا العربى ومستقبله . وقد رؤى أن يدور العمل فى هذه الندوة حول محاور أربعة اتساقاً مع ما سبق .

المحور الأول : الأزمة وعلاقتها بالنظام العربى .

المحور الثانى : الأزمة وقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى .

المحور الثالث : انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العربى .

المحور الرابع : آثار الأزمة على الأمن القومى العربى .

وأعد الأوراق والتعقيبات عدد من رجال الفكر والقانون والاقتصاد والسياسة .

والتزاماً بالمدخل أو المنهج الموضوعى الذى يحكم عمل الاتحاد فى مثل هذه القضايا المصيرية ، اتبعنا ذات المنهج عند مناقشة هذه الأزمة فى أمور ثلاثة :

أولاً : فى التفكير فى هذه الندوة وتقسيم موضوعاتها حيث حاولنا أن نناقش درجة المساس بثوابت النضال العربى .

ثانياً : اختيار المتحدثين والمعقبين من حيث كونهم لا يعبرون عن ذات الخط الواحد فى البلد الواحد وإنما يعبرون عن اتجاهات متباينة .

ثالثاً : ثم فى طرح الندوة على أوسع القطاعات ، أو التوجه إلى جمهور واسع حتى يكون النقاش مدخلاً مهماً لتطوير الأوراق المقدمة .

وقد قدمت فى الندوة التى عقدت على يومين أربع أوراق بحثية ، عُقب عليها بإحدى عشر تعقيباً بالاضافة إلى المناقشات والمداولات ..

انقسمت الدراسة الأولى التى قدمها الدكتور أحمد يوسف أحمد إلى أربع جزئيات : مصادر الأزمة وآثارها على النظام العربى ، ومحاولة تقويم السياسات العراقية ، واحتمالات المستقبل ومجرى العمل الذي يتعين اتباعه لصيانة المصالح العزبية .

وبخصوص مصادر الأزمة قصدت الورقة أن الأهم فى البحث عن مصادر

الأزمة ليس مصادر الموقف المحدد الذى أفضى إليها وإنما المصادر البنيوية الموجودة فى النظام العربى ذاته ، وأشارت بهذا الصدد إلى مصادر ثلاثة : توزيع الثروة والسكان فى الوطن العربى ، بمعنى أن العراق ما كان يقوم على غزو الكويت لو لم تكن بلداً قليل السكان كثير الثروة ، والطموحات العراقية ، للعب دور قيادى فى الوطن العربى ، والأهمية العالمية لبترول الخليج التى لم تكن الأزمة لتصبح عالمية بدونها .

وبخصوص الآثار على النظام العربى ركزت الورقة على الانقسام الذى حدث فى هذا النظام تجاه الغزو العراقى للكويت ، وعلى الرغم من أن النظام العربى عرف ظاهرة الصراع بين الوحدات المكونة له كثيراً من قبل فإن هذه هى المرة الأولى التى يحدث فيها الانقسام بشأن غزو دولة عربية لأخرى ، كما أنها المرة الأولى التى يمتد فيها الانقسام على هذا النحو إلى داخل القطر العربى الواحد بل وداخل الاتجاه السياسى الواحد فى ذات القطر . ثم عرضت الورقة لوجهات النظر المختلفة بشأن أثر الأزمة على القضية الفلسطينية ، ولإستفادة كل من إيران وإسرائيل من تطورات الأزمة ، وللخطر الذى يمثله تحشد القوات الأجنبية فى الخليج .

وفى محاولة للتقويم الموضوعى للسياسة العراقية ، اختلفت الورقة مع المبدأ الذى قامت عليه السياسة العراقية (الحقوق التاريخية) على أساس أنه بغض النظر عن انطباقه من عدمه فى الحالة الكويتية لا يمكن أن يؤدى إلى الفوضى الشاملة ، وقد انتهى هذا المبدأ عالمياً وإقليمياً كأساس لترتيب أية حدود سياسية ، ونحن العرب بالذات نملك هدف الوحدة العربية كاطار لمعالجة أية عيوب فى حدودنا السياسية القطرية .

كما أبدت الدراسة عدداً من الملاحظات على مبدأ العدالة الاجتماعية والذى يتطلب مؤسسات عربية وليس سياسات قطرية وأنه لا يجب أن يعتم على ذات المبدأ على المستوى القطرى .

من ناحية أخرى أشارت الورقة إلى ضرورة التقويم الموضوعى لدور النظم المحافظة فى الوطن العربى فقد وصل بعضها إلى حد العمالة لقوى خارجية ، لكن بعضها أيضاً قام بدور قومى لا ينكر .

وفى النهاية طالبت بضرورة السعى إلى تفادى الخيار العسكرى وأن يكون الحصار الاقتصادى هو السقف الأعلى للتصعيد بحيث يمكن مرور الوقت من التوصل إلى تسوية سلمية تؤمن للجميع حقوقهم وإنسحاب القوات الأجنبية وإقناع كافة الأطراف بأن السلام فى مصلحتنا جميعاً .

الدراسة الثانية للدكتور مصطفى كامل السيد أشارت إلى أن الأوضاع فى البلاد العربية بعيدة عن الديمقراطية ، على الرغم من أن بعض هذه الدول يسمح بهامش من الحريات العامة أو بدرجة من التعددية السياسية ...

وجاءت أزمة الخليج لتضع عقبات جديدة أمام استمرار هذه الانفراجة . فى تلك البلدان التى سمحت بهذا الهامش وباعدت من احتمال التحول إلى احترام الحقوق العامة فى بلاد عربية أخرى . وذلك أن هذه الأزمة شكلت خرقاً لحق تقرير المصير لأحد الشعوب العربية وانتهاكات للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الكويتيين وللعمالة العربية فى منطقة الخليج عموماً . فضلاً على أن آثار الأزمة بالنسبة لاقتصاد الدول العربية وفى التشكيك فى شرعية النظم القائمة فيها نضعف من الاستقرار السياسى فى كل هذه البلدان ويجعل من مواصلة أى مسيرة ليبرالية فيها من الأمور المحفوفة بالمخاطر كما يقتضى قدراً أكبر من التضحيات .

وقد جاءت كل هذه التطورات السلبية بالنسبة لمسيرة الحقوق الفردية والجماعية فى الوطن العربى نتيجة إلى قرارات فردية إلى أبعد الحدود تلحق أشد الأضرار على الوطن العراقى فضلاً عن آثاره السلبية على الوطن العربى .

وقد أوضح البحث ارتباط عقلانية القرار السياسى بدرجة الديمقراطية فى

النظام السياسى الذى يتخذ فيه القرار ، حيث أنه لا يمكن أن تتخذ مثل هذه القرارات غير العقلانية لو كانت تحيط بعملية صنعها ظروف من حرية المعلومات والتعبير ولو كانت قد اتخذت فى اطار مؤسسات تعكس المصالح الشعبية على نحو حقيقى .

أما الدكتور حسام عيسى كاتب الدراسة الثالثة فقد ركز على نقطتين :

النقطة الأولى :

ينبغى محاولة فهم الظواهر التى أحاطت بالأزمة بشكل علمى موضوعى بعيداً عن الأساطير الأيدولوجية التبريرية لمواقف هذا الطرف أو ذاك .

النقطة الثانية :

لا ينبغى أن ننظر إلى الأزمة من وجهة نظر المخاطر المترتبة عليها ، لأن الأزمة فرص ومخاطر والعمل السياسى الحقيقى هو الذى يقوم بتحويل المخاطر إلى فرص مستخدماً الأدوات السياسية المتاحة .

ولا شك أن الأزمة أياً كان الموقف منها تعطينا فرصة تاريخية لاعادة صياغة العلاقات العربية - الغربية من ناحية ، والعلاقات العربية - العربية من ناحية أخرى - فيما يتعلق بالعلاقات العربية - الغربية تعطينا فرصة إعادة فتح ملفات القضايا القديمة ابتداءاً من القضية الفلسطينية وانتهاءاً بقضية الديون ، ولا يتم ذلك من منطلق سياسات إثبات حسن النوايا تجاه الغرب ولكن من منطلق الضغط السياسى ..

ونفس الشيء فيما يتعلق بصيغة إعادة العلاقات العربية - العربية خاصة فى المجال الاقتصادى ، إذ لا يمكن أن يبقى الحال على ما هو عليه . إذ أنه من الضرورى ونحن فى قلب الأزمة أن نبدأ بشكل جدى فى محاولة بناء نظام اقتصادى عربى متكامل باعتبار أن ذلك هو الدعامة الأساسية للأمن العربى المشترك ..

وأكدت الدراسة على ضرورة حشد وتجنيد أدوات القوة السياسية لاعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العربية انطلاقاً من أنه : إن أمن الخليج لن يكون إلا بتغيير جذرى لهيكل العلاقات الاقتصادية العربية وليس بالحشود العسكرية – كما أن ذلك لا يعنى تخلى دول النفط عن ثرواتها كلياً أو جزئياً لدول مجاورة ، وإنما بالاعتراف بنوع من المسئولية العربية لضمان مزيد من التنمية الاقتصادية العربية .

كانت الدراسة الرابعة والأخيرة بعنوان « أزمات الأمن ، المؤسسة ، القيادة والثقافة » وقدمها الأستاذ نبيل عبد الفتاح .

تناول الباحث موضوع الأمن القومى العربى من خلال طرحه للعديد من الجوانب ذات الطابع النظامى الكلى للأزمة وحدودها وتطوراتها . وهذه الجوانب تشمل النظام الأمنى والبنية المؤسسية العربية وأنماط القيادة السائدة فى النخب السياسية الحاكمة وفى النهاية النظام الثقافى السائد .. ولقد عالج هذه الجوانب فى جزئيات عشرة .

وبدأ بالحديث عن خصوصية الأزمة فى الخليج التى انفجرت فى ظل نظام دولى جديد فى طور التشكيل حيث يواجه أول وأخطر أزمة دولية .

وتناول بالتحليل أيضاً انعكاسات الأزمة على بنيات الأمن ، ثم النظام الأمنى البديل وغير ذلك ..

وخلصت الدراسة إلى أن الأجزاء المختلفة للمشهد العربى الكلى ، بعناصره المتناثرة على المستوى السياسى والأمنى والمؤسسى والثقافى ، تكشف إلى أى مدى سوف يتحدد مستقبل المنطقة بتطور الأزمة ونهاياتها . وهو ما يتطلب صياغة مشروع بديل يقوم على تراضى عدة قوى رئيسية ويهدف إلى معالجة الاختلالات وتطويق انعكاسات الأزمة وصياغة تسوية سلمية فى الاطار العربى .

وقد تميزت التعقيبات باضافات جوهرية نستطيع أن نذكر بعضها :

أولاً : الأزمة وعلاقتها بالنظام العربى :

فحول مصادر الأزمة البنيوية ، رؤى أنه يجب التعمق ، وراء الخلل الصارخ في موازين القوى . ففى بلاد الخليج مثلاً توجد أقلية من المواطنين إلى جانب أغلبية من الوافدين .

كما استنتج بأنه سوف يكون هناك ترجيح لفكرة نظام شرق أوسطى انطلاقاً من الوزن الهام الذى أعطته الأزمة لدول الجوار وخاصة تركيا وإيران وما حققته هذه الدول من مكاسب . وتأكد على أهمية دور عربى جديد تتوحد فيه الرؤى وتقترب فيه الأطراف لتتمكن من عبور خطر التدخل الأجنبى وتدار الأزمة عربياً .

ثانياً : الأزمة وقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان :

انطلاقاً من تعريف الديمقراطية باعتبارها عملية وليست حالة ، حيث التناسب الطردى بين عدد المشاركين مشاركة حرة فى اتخاذ القرارات المؤثرة والانفراج الديمقراطى ، وبما أن تحت هذا التعريف الاجرائى تندرج مفاهيم عدة كالمراقبة والمسائلة والمحاسبة من المحكومين للحاكمين ، فإذا كان الأمر كذلك فإن نقيض الديمقراطية هو الاستبداد ، وعليه فإن الجماهير العربية قد أدركت بعد أزمة الخليج خطورة بقاء أنظمة الحكم الاستبدادية . واستكمالاً لهذه الفكرة أشير إلى أنه من الأصول الثابتة فى الفكر السياسي الديمقراطى أن السلطة تحد السلطة وأن الرأى يقومه ويصححه الرأى الآخر ، وفى غياب الشعوب عن مؤسساتها ، يغيب عن ساحة القرار السياسى العامل الشرعى الموازن لجنوح السلطة .

ثالثاً : انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العربى :

فى مقابل فكرة إعادة توزيع الثروة طرحت فكرة أخرى هى فكرة تنمية الثروة . لأننا سنظل ولفترة طويلة نتعامل فى اطار من التعاون بين دول عربية

مستقلة وذات سيادة ، أما التوزيع وإعادة التوزيع فينصب على تيار السلع والخدمات المتدفق من هذه الثروة المتجددة كما أن التفاوت فى توزيع الثروة لا يمكن أن يكون سبباً لغزو دولة لدولة أخرى . وحول قضية الحديث عن التفاوت الاجتماعى قيل انها محاولة لطمس التفاوت الاجتماعى داخل البلد الواحد وهو أمر أخطر .. وأشير أيضاً إلى أن الطرح لنظام اقتصادى عربى جديد لا يمكن أن يتم بمعزل عما يجرى من تغييرات دولية ، كما أنه لا يمكن الفصل بين النظام الاقتصادى الاقليمى والأمن العربى . أما توزيع مسئوليات التنمية فيجب أن يتم من خلال مؤسسات عربية واليات عربية ، وذلك دون اغفال وجهة النظر القائلة بعدم وجود اقتصاد عربى ، بل توجد علاقات اقتصادية عربية .

رابعاً : الأزمة والأمن القومى العربى :

فى التعقيبات تأكدت الضرورة على أهمية استراتيجية مشتركة لأمن قومى جماعى . كما رؤى أن الأزمة الراهنة فى الخليج تشكل الظرف المناسب للدعوى إلى قيام نظام أمنى للدائرة العربية ، مع الوضع فى الاعتبار ضرورة منع تفاقم الأزمة ، ويجب أن ينبع هذا النظام من المنطقة يستلهم عقيدة الأمة وقيمها وروح تراثها ويعتمد على ترابط المجتمع ويتجاوب مع السعى لتحقيق أهداف الأمة وفى المقدمة تحرير فلسطين والأراضى العربية المحتلة وتحقيق الكفاية والعدل ..

ولاستكمال صورة ما جرى فى الندوة من مناقشات وطرح لأراء مختلفة ، تم تكليف الأستاذ حسن أبو طالب بعمل تحليل لمجمل الآراء التى طرحت . وتضمن التحليل صورة للاتجاهات الفكرية والآراء التى عرضت بشأن القضايا الأساسية وخاصة مستقبل النظام العربى والربط بين القضية الفلسطينية وغزو

الكويت والآثار الاقتصادية لأزمة الخليج .. هذا ما سوف يتناوله الكتاب .. بالتفصيل فى الصفحات القادمة .

وبعد .. فإن اتحاد المحامين العرب وهو يقدم للقارىء والمفكر والباحث العربى الأعمال الكاملة لهذه الندوة العلمية ، الجادة والموضوعية .. يرجو أن يكون قد حقق خطوة مهمة على طريق الفهم الصحيح والسليم لهذه الأزمة وسبل مواجهتها .

مركز البحوث والدراسات القانونية

الفصل الأول

أزمة الخليج والنظام العربى

ا . د . أحمد يوسف

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية جامعة القاهرة

ليس ثمة شك فى أن الأزمة الراهنة فى منطقة الخليج تمثل تحدياً غير مسبوق للنظام العربى ، على الأقل لأنها ترتبت على أول حالة ضم قُطر عربى لقُطر آخر بالقوة المسلحة منذ نشأة النظام العربى الرسمى فى ١٩٤٥ ، وكذلك لأنها أفضت إلى أكبر حشد عسكرى أجنبى فى الوطن العربى على الأقل منذ اكتمل الاستقلال السياسى لأقطار هذا الوطن تباعاً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتثير احتمالات حل هذه الأزمة عسكرياً فى ظل هذا الحشد العسكرى الأجنبى مخاوف عربية هائلة من مستقبل الوطن العربى تلعب فيه القوى الأجنبية الدور الفاعل على حطام القدرات العربية فى منطقة الخليج والجزيرة العربية والمشرق العربى . من هنا أهمية السباق الضرورى الذى يجب أن يخوضه جميع العرب المخلصين مع الزمن من أجل توجيه هذه الأزمة إلى أقل المسارات اضراراً بنضالنا العربى ، بل وبقائنا القومى ذاته . وتحاول هذه الورقة أن تقدم مساهمة فى هذا الاتجاه بأقصى قدر من الموضوعية ولا يعنى

هذا أى ادعاء من كاتبها بأنه لا يتبنى موقفه « الذاتى » من الأزمة ، ولكن الادعاء هنا هو محاولة تأسيس هذا الموقف الذاتى على أسس موضوعية ترتبط بالمصلحة القومية العربية ، ولا شك فى صعوبة المحاولة نظراً للتعقد الشديد للأزمة وغيبة معلومات هامة إن لم تكن أساسية بخصوصها ، ومع ذلك تبقى المحاولة واجبة طالما أن أحداً لا يدعى احتكار الحقيقة وحده ، وأن الغاية منها تبقى المحاولة واجبة طالما أن أحداً لا يدعى احتكار الحقيقة وحدة ، وأن الغاية منها هى محاولة رأب الصداع فى الصف القومى الذى أصابته الأزمة ضمن تداعياتها العديدة بانقسام واضح .

وتنقسم هذه الورقة إلى جزئيات أربع تتناول مصادر الأزمة ، وآثارها على النظام العربى ، ومحاولة تقويم السياسة العراقية ، واحتمالات المستقبل ومجرى العمل الذى يتعين اتباعه لصيانة المصالح العربية .

١ - مصــادر الأزمــة :

عند تحليل أية أزمة يقصر فريق من المحللين عادة رؤيته لهذه الأزمة على الموقف الذى نبعت منه ، بينما يتجاوز فريق ثان هذا الموقف المحدد إلى العوامل البنيوية التى أفرزت مثل هذه الأزمة داخل نظام ما ، وتطبيقاً للنظرة الأولى يمكن أن تكون أزمة الخليج مترتبة على عسر اقتصادى عراقى لم يكن استمرار احتماله ممكناً ، أو حرج سياسى بالغ للقيادة العراقية فى مواجهة شعبها مع تقدم خطى المصالحة مع إيران على نحو لابد وأن يتضمن تنازلات أساسية تجعل إعادة التفكير فى عقلانية الحرب وجدواها أمراً حتمياً ، وكلتا المسألتين - أى العسر الاقتصادى والحرج السياسى - يمكن مواجهته بغزو الكويت فى اطار حسابات معينة من وجهة نظر القيادة العراقية ، ولذلك اتسم سلوك القيادة العراقية بالذات فى الفترة من ١٧ يوليو وحتى أول أغسطس بالتصعيد الذى أفضى فى النهاية إلى الغزو .

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن السلوك الكويتى تجاه العراق قبل الأزمة

وأثناءها قد اتسم بتشدد يعتبر هو المسئول عن سلوك التصعيد المنسوب للقيادة العراقية ، ولا بأس – كما يضيف أنصار هذا الفريق – من أن تكون الكويت قد تلقت التشجيع فى هذا ولو على نحو غير مباشر من قوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية يهمها استدراج العراق إلى تهديد الكويت حتى يمكن لها – أى للولايات المتحدة – أن تؤسس لها وجوداً عسكرياً ذا ثقل فى منطقة شديدة الحساسية لمصالحها كمنطقة الخليج ، خاصة بعد أن تناقصت أعباؤها العسكرية العالمية من جراء التحولات الراهنة فى النظام الدولى .

وفى الواقع أن ما يعيب هذا التحليل على الرغم من أن جزءاً منه ربما يكون كبيراً قد يكون صحيحاً أنه يتجاهل الأوضاع الكامنة فى بنية النظام العربى ذاته والتى يمكن أن تكون هى الأساس الحقيقى للأزمة الراهنة ، بمعنى بمعنى أن مثل هذه الأزمة لم تكن لتحدث لولا وجود هذه الأوضاع والتى نسميها هنا بالمصادر البنيوية أو النظامية للأزمة ، وسوف تعرض هذه الورقة لمصادر ثلاثة أولها التباينات الموجودة فى النظام العربى وثانيها ميزان القوى فى الوطن العربى وسعى العراق إلى القيام بالدور القيادى فيه ، وثالثها وضع النفط العربى فى شبكة المصالح العالمية .

وبالنسبة للمصدر الأول لا شك أن توزيع السكان والثروة فى الوطن العربى عامة وفى منطقة الخليج خاصة يعتبر مصدراً لعدم الاستقرار ، إذ تعرف منطقة الخليج تبايناً شاسعاً فى عدد سكان دولها ابتداء من دول يقل عدد سكانها الوطنيين عن المليون كما فى حالة الكويت ووصولاً إلى دولة يتجاوز عدد سكانها الخمسة عشر مليوناً كما فى الحالة العراقية بكل ما يعنيه هذا من تداعيات معروفة على قوة الدولة ، بحيث نجد أنفسنا فى النهاية ازاء خلل صارخ فى موازين القوى فى منطقة الخليج بين الدول العربية ذاتها لم يفلح مجلس التعاون الخليجى فى معالجته كما هو معروف ، وقد كان مثل هذا الوضع تحديداً هو الذى سمح للعراق باجتياح الكويت فى ساعات قليلة عندما اتخذ القرار السياسى بذلك ، ولقد كان للعراق على سبيل المثال خصومته

المريرة مع سوريا بسبب موقفها من حربه مع إيران والتى لا يمكن مقارنتها بخصومته مع الكويت حول سرقة نفط أو سياسات نفطية أو مطالب بتسهيلات استراتيجية ، إذ كانت سوريا تدعم مجهوداً حربياً يمكن أن يهدد السلامة الاقليمية للعراق ، ومع ذلك فإن رده على ذلك الموقف السورى لم يكن فى أى وقت من الأوقات بعد توقف الحرب مع إيران هو غزو سوريا لذلك السبب الواضح المتعلق بميزان القوى بينهما .

كذلك فإن الصدفة التاريخية شاءت أن تكون الكويت دولة غنية بثروة النفط ، وهو أمر يجعل منها هدفاً ذا قيمة فى حالة الاستيلاء عليه على النحو الذى يمكن أن يحل المشاكل الاقتصادية للعراق .

وأما المصدر الثانى للأزمة فيتعلق بميزان القوى بين الوحدات المكونة للنظام العربى ، وسعى القيادة العراقية فى هذا الاطار للقيام بالدور القيادى فيه وقد عرف النظام العربى منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات تقريباً دوراً قيادياً لمصر بنى على مشروع قومى بدأ بالتحرير من الاستعمار ثم أضيف إليه بعد ذلك هدفا الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية ، وإن كان هذا الهدف الأخير بالذات قد تراوح بين البروز والاختفاء حسب ظروف تطور علاقات مصر العربية وكانت القوة المحركة لهذا المشروع هى تلك العلاقة الفريدة التى نمت بين قيادة عبد الناصر والجماهير العربية .

ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ ووفاة عبد الناصر فى ١٩٩٧٠ لتضعا نهاية لهذا الدور المصرى القيادى وتستبدل به عملاً جماعياً من جانب عدة دول عربية رئيسية فى قيادة النظام العربى استمر حتى نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبعد نهاية الحرب أدت السياسة المصرية الجديدة تجاه التسوية السلمية مع إسرائيل إلى استبعاد مصر بالتدريج من المواقع المؤثرة فى قيادة النظام العربى ، ووصل هذا الوضع ذروته مع زيارة السادات للقدس فى ١٩٧٧ ثم توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية فى ١٩٧٩ .

في هذا الاطار بدا أن ثمة فراغاً سياسياً قد نشأ بسبب غيبة الدور المصرى وبرز عدد من الدول يسعى إلى ملء هذا الفراغ ، ولا شك أن العراق كان فى مقدمة هذه الدول بما تستند إليه معادلة القوة العراقية من حجم سكانى معقول ، وثروة نفطية ضخمة ، واقتصاد متوازن نسبياً إذا قورن بالاقتصادات النفطية الأخرى والأهم من ذلك كله قيادة تمتلك رؤية واضحة لدور قيادى عراقى وترى أن التاريخ قد دار دورته لكى يعاود العراقيون من جديد لعب الدور القيادى فى هذه المنطقة من العالم .

والواقع أن القرارات العراقية الأساسية منذ منتصف السبعينات على الأقل يمكن أن تفهم فى هذا السياق ، فالتنازلات التى قدمها العراق فى إتفاقية ١٩٧٥ بينه وبين إيران فى قضية شط العرب كان الغرض منها وضع نهاية للتمرد الكردى المستند إلى الدعم الايرانى كى يمكن التفرغ لبناء القوة التى يمكن أن توظف فى تحقيق الدور القيادى ، وقيادة عملية عزل السادات بعد زيارته لاسرائيل كانت تهدف إلى التأكيد على أن هذا الدور قد أصبح حقيقة واقعة ، واسقاط إتفاقية ١٩٧٥ مع إيران واجتياح حدودها فى سبتمبر ١٩٨٠ كان الغرض منه هو إضافة بعد إقليمى للقيادة العراقية .

غير أن الحرب العراقية - الإيرانية التى دامت ثمانى سنوات كانت عاملاً فى تآكل المخطط العراقى الرامى إلى لعب دور قيادى فى المنطقة ، فقد اضطر العراق مع تطورها وقبل اغتيال أنور السادات إلى أن يدق الباب المصرى طلباً للسلاح والذخائر بعد توقف الاتحاد السوفيتى إلى حين عن إمداده بهما نتيجة الاعتراض السوفيتى على الحرب مع إيران باعتبار أن الثورة الايرانية بغض النظر عن طابعها الدينى ثورة معادية للامبريالية ، وهكذا ثبت أن هناك حدوداً للدور العراقى لا يمكن تجاوزها .

ومع ذلك فإن الحرب العراقية - الإيرانية لم تقض على طموحات الدور القيادى العراقى على الأقل لأن القيادة التى تتبنى هذه الطموحات ظلت باقية ، بل إن الطريقة التى توقفت بها الحرب قد أعطت نوعاً من الشرعية للدور

العراقى بعد أن انتهت المعارك الحربية بسلسلة من الانتصارات العسكرية العراقية أدت إلى إجبار القيادة الايرانية على قبول وقف إطلاق النار دون شروط خلافاً لموقفها الثابت منذ نشوب الحرب ، وهذا فضلاً عن أن سنوات الحرب قد مكنت العراق من الخروج بقوة عسكرية متفوقة بالمعيار العربى على الأقل ، وهكذا بدا أن الاندفاع العراقى تجاه قيادة النظام العربى مستمر إن لم يكن آخذاً فى التزايد ، وحيث أن تجربة الصدام مع إيران كانت مريرة ، وحيث أن التسوية السياسية معها بدت بعد ثمانى سنوات من الحرب الطريق الوحيد المفتوح لعلاقة مستقرة مع إيران ، وحيث أن التسوية تتطلب بالضرورة تنازلات يمكن أن تثير جدلاً حول الحرب وجدواها فقد قررت القيادة العراقية أن يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها إلى قيادة النظام العربى هو تلك الدول الصغيرة الثرية التى قدرت أن اجتياحها سهل وعائده مضمون .

وأما المصدر الثالث للأزمة فهو كما سبقت الاشارة وضع النفط العربى فى شبكة المصالح العالمية ، ويكفى أن نتذكر أن العراق بسيطرته على الكويت قد أصبح يتحكم فيما يقرب من ربع الاحتياطى العالمى فى النفط ، وأنه لو كان قد مد سيطرته إلى المنطقة الشرقية فى السعودية لأصبح يتحكم فيما يزيد على نصف الكمية المتداولة من النفط فى السوق العالمى ، كذلك تجدر الاشارة إلى تزايد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد النفط فى المنطقة ، وتشير أرقام ١٩٨٩ إلى أنها قد استوردت ٤٤٪ من استهلاكها من النفط من ذلك العام ، وأن العراق والسعودية وحدهما قد قدما ربع وارداتهما النفطية فى نفس العام ، وأن بعض التقديرات تشير إلى أنها سوف تعتمد فى عام ٢٠٠٠ على النفط المستورد فى تغطية ثلثى استهلاكها ، وهكذا فقد برز بين المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين اتجاه واضح سابق على الأزمة يؤكد على ضرورة بناء نفوذ أمريكى قوى فى منطقة الخليج وخاصة بعد التطورات التى لحقت بالعلاقات الأمريكية – السوفيتية وحولتها من المواجهة إلى التعاون ، ولا شك اذن فى أن عامل النفط هو الذى جعل من هذه الأزمة أزمة عالمية .

وهكذا فقد خلقت موازين البشر والثروة وضعاً سهل على العراق أن يجتاح الكويت استمراراً لسعيه فى أن يلعب الدور القيادى فى المنطقة بعد أن سدت أمامه السبل الأخرى ، وجعل عامل النفط من هذه الأزمة أزمة عالمية .

٢ - آثار الأزمة على النظام العربى :

لا شك فى أن أزمة الغزو العراقى للكويت قد خلفت آثاراً متعددة وشديدة الأهمية على النظام العربى ، وهذا فضلاً عن أن الباب مازال مفتوحاً أمام مزيد من هذه الاثار مع استمرار وجود الأزمة وتطورها وكذلك مع الكيفية التى ستحل بها ، وسوف نكتفى مع ذلك بالحديث عن الآثار الفعلية التى أحدثتها الأزمة حتى الآن على أن نتحدث عن احتمالات المستقبل فى نهاية هذه الورقة ، ويمكن تصنيف أهم آثار الأزمة على النظام العربى فى أثرها على تماسكه ، وأثرها على القضية الفلسطينية ، وأثرها على دور الدول المحيطة بالنظام العربى ، وأخيراً أثرها على مدى التغلغل الأجنبى فى الوطن العربى .

وبالنسبة لأثر الأزمة على تماسك النظام العربى من الواضح أن الدول المكونة لهذا النظام لم تتخذ موقفاً موحداً ضد الغزو العراقى للكويت بل انقسمت على نفسها بوضوح إزاء هذا الغزو ، فعلى الرغم من أن الجميع قد أعلن أنه لا يقبل الغزو من حيث المبدأ ، إلا أن الطريقة التى تصرف بها عدد من الدول العربية جاءت مساوية من الناحية العملية لتأييد العراق .

وليس الانقسام بجديد كظاهرة فى النظام العربى ، بل إن العكس هو الصحيح فالصراع بين الدول العربية ظاهرة مزمنة منذ نشأة النظام العربى ، يشتعل حيناً ثم يهدأ تحت وطأة عامل أو آخر قد يكون عدواناً أو تهديداً خارجياً أو تغيراً فى نظام عربى حاكم أو آخر ، ولكنه لا يحل بل ولا يسوى عبر الزمن ، وهكذا يعود ليبرز من جديد فى أول فرصة سانحة ، وهكذا هدأ الصراع مثلاً حول ضم الملك عبد الله للضفة الغربية فى ١٩٥٠ ولكنه لم يحل ، وهدأ الصراع فى المغرب العربى أكثر من مرة ولكنه لم يحل ، وهدأ

الصراع العراقى – الكويتى بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم ولكنه لم يحل .. الخ .

ولهذا فعندما بالغ البعض فى تفاؤله بأن قمة عمان فى ١٩٨٧ كانت قمة فارقة بين الانقسام والتضامن بدا هذا مناقضاً لخبرة النظام العربى التى أشارت إلى « دورية » الانقسامات والصراعات العربية ، ومع ذلك فمن الانصاف القول بأن الأمل كان يحدو الجميع بأن تكون هذه القمة بالفعل بداية لعهد جديد من التضامن العربى يستطيع أن يواجه العالم الجديد الذى يتشكل تحت سمعنا وبصرنا ، غير أن الخبرة تكررت بحذافيرها ، ودخل النظام العربى من جديد فى حلقة من حلقات الصراعات العربية – العربية .

غير أن هذه الحلقة ليست كأى حلقة سابقة ، فهى المرة الأولى التى يكون فيها موضوع الصراع هو ضم دولة عربية لأخرى بالقوة المسلحة ، كما أن الانقسام فى هذه المرة قد امتد لاعتبارات متعددة إلى الجماهير العربية إما على أساس قطرى أو حتى داخل القطر العربى الواحد ، بل داخل ذات الاتجاه السياسى فى كل من هذه الأقطار ، ويعنى هذا أن الانقسام فى هذه المرة لن يكون مما يسهل علاجه كما كان يحدث فى السابق ، فطبيعة القضية سوف تترك ظلالاً كثيفة من الشك على العلاقة بين الدول العربية فى المستقبل بعد أن ثبت بالدليل العملى أن الخطر العربى على العربى يمكن أن يكون حقيقياً ليس على مستوى تغيير النظام فحسب وإنما على مستوى الغزو والضم ، كما أن إمتداد الانقسام إلى الجماهير قاعدة النظام العربى يختلف عما كان يحدث فى السابق من خلافات بين النظم الحاكمة يمكن أن تزول بزوالها أو بتغيير الظروف المحيطة بها .

وأما بخصوص أثر الأزمة على القضية الفلسطينية فإنه يتمثل أولاً فى أنها دفعت بها إلى مرتبة تالية فى سلم الأولويات العربى والدولى ، ويتمثل ثانياً فى التناقص المحتمل فى الدعم الفلسطيني المادى للانتفاضة الذى كان يأخذ شكل تحويلات نقدية من الخليج بعد الأضرار الفعلية والمحتملة بأوضاع

الفلسطينيين فى الخليج نتيجة لتأييد الرأى العام الفلسطينى للعراق ولموقف القيادة الفلسطينية الذى اعتبرته دول الخليج مؤيداً للغزو من الناحية العملية ، ويتمثل ثالثاً فى الاضرار بخط التسوية السلمية الذى تبنته منظمة التحرير الفلسطينية منذ الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى ١٩٨٨ ، ولسنا الآن فى مجال تقييم هذا الخط وإنما فى مجال الحديث عن الاتساق مع النفس ، فخط التسوية السلمية كان يعتمد على إمكانية إحداث تغير فى موقف الغرب والولايات المتحدة ، وقد شككت إسرائيل كثيراً فى أن هذا التحول ذو طبيعة تكتيكية ، وسوف تجد لنفسها حجة قوية فى هذا الصدد استخلاصاً من الموقف الفلسطينى الراهن ، ومع ذلك فإن هذا لا يعنى أن الصورة قاتمة بالكامل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، ذلك أن الموقف الفلسطينى يعكس دون شك احباطاً قوياً من إخفاق محاولات الحل السلمى ، وهو الأمر الذى يلفت النظر إلى أن القضية الفلسطينية ستبقى عنصر عدم استقرار فى المنطقة مالم يتم التوصل إلى تسوية معقولة لها ، والربط العراقى بين حل الأزمة الراهنة وبين تسوية باقى المشكلات فى المنطقة وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية يمكن أن يؤكد المعنى السابق حتى وإن كان المقصود به هو حشد التأييد السياسى للعراق وليس التقدم العملى نحو حل القضية ، وسوف يساعد استمرار الانتفاضة دون شك على الحفاظ على حد أدنى من قوة الدفع للقضية الفلسطينية .

ولا شك أن التطورات التى طرأت على أوضاع الدول المحيطة بالوطن العربى تعد من أخطر آثار الأزمة على النظام العربى ، فقد حققت إيران مطالبها فى مواجهة العراق بالكامل ، وتدعمت الرابطة الأطلانطية لتركيا فى غمار إدارة الأزمة وكسبت إسرائيل بقدر خسارة القضية الفلسطينية فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود وتتحمل الآن مسئولية القضاء على القوة العسكرية العراقية التى كانت تمثل إلى عهد قريب هماً إسرائيلياً على نحو أساسى .

وأخيراً فإن الأزمة قد جلبت للوطن العربى أخطر حشد عسكرى أجنبى منذ انتصاره فى معارك التحرر الوطنى ، وهو حشد لا علاقة له من قريب أو من بعيد باستقلال الكويت أو تأمين النظام العربى وإنما سيسعى إلى ترتيب الأوضاع فى المنطقة بما يحقق مصالحه على نحو أساسى .

٣ - محاولة لتقييم موضوعى للسياسة العراقية :

ثمة مقولة تطرح أحياناً فى غمار الجدل الدائر حول الأزمة بأن ما حدث قد حدث ، وإن محاولة تقويمه وإتخاذ موقف ما منه لن تفضى إلا إلى مزيد من الانقسام بينما الأجدر بنا أن ننصرف جميعاً إلى واقع الأزمة الحالى نحاول مواجهته ونسعى من ذلك للانطلاق إلى مستقبل عربى آمن . وحقيقة الأمر أن مثل هذا المنطق بافتراض حسن نيته ينطوى على قصور واضح ، إذ أنه من المستحيل أن يكون بمقدورنا الحديث عن مواجهة سلمية للأزمة فى الحاضر وعن قصور صحيح لمستقبل عربى آمن دون أن نفهم ما حدث ونحدد أين جوانب الصواب والخطأ فيه والتركيز على السياسة العراقية هنا يأتى لأنها دون شك كانت وراء التطورات التى خلقت الأزمة بوضعها الراهن ، بمعنى أنه مهما كانت مسئولية الكويت فى مرحلة ما قبل الأزمة ، فإن الغزو العراقى دون شك مثل نقطة البداية الحقيقية فى تفجر الأزمة ، وبدونه كان ممكناً للأمور أن تأخذ منحنى مختلفاً تماماً . وسوف نحاول فيما يلى أن نؤسس موقفاً يختلف مع السياسة العراقية فيما فعلته على عدد من الحجج والقضايا الموضوعية . ولقد تضمنت السياسة العراقية عدداً من المبادىء ، واستندت فى تحركاتها على عدد من التحركات التكتيكية ولنا على هذه وتلك عدد من الملاحظات .

أما بخصوص المبادىء فإن السياسة العراقية تستند فى ضمها للكويت على ما يسمى بالحق التاريخى للعراق فى الكويت ، ولسنا الآن فى مجال تفنيد هذا الحق أو تأييده قانوناً ، فهناك من الحجج ما يفنده وهناك منها ما يؤيده ، لكننا

ببساطة نرفض أن يكون هذا الحق بفرض وجوده أساساً لضم دولة ذات سيادة ، فتلك ممارسة رفضتها كافة الدول المتقدمة منها والمتخلفة على أساس أنها تفتح الباب لفوضى شاملة فى العلاقات الدولية والاقليمية ، فسلمت أوربا بحدود ما بعد الحرب العالمية الثانية على الرغم من عدم عدالتها ، وأعلنت افريقيا احترامها لحدودها فيما بعد الاستقلال على الرغم من طبيعتها الاستعمارية الفجة . نحن اذن نتفق مع القائلين بالطبيعة الاستعمارية لمعظم الحدود السياسية العربية الحالية ، ولكننا لا نوافق على أن يكون هذا منطلقاً لاعادة رسم هذه الحدود ، لأن نتيجتها لن تكون سوى بعثرة الجهد فى مناقشات بيزنطية محدودة الأفق ذات طبيعة قطرية ضيقة حول حق هذا القطر أو ذاك فى هذه المنطقة أو تلك ، جنباً إلى جنب مع صدامات كلامية وعسكرية تقضى على البقية الباقية من تماسك النظام العربى . بينما نحن نملك إن أردنا بديلاً سليماً لحدودنا الاستعمارية ، وهو السعى لوحدة عربية مبنية على أسس ديمقراطية .

ومن ناحية أخرى فقد استخدمت السياسة العراقية أيضاً مبدأ « العدالة الاجتماعية العربية » إشارة إلى العدالة فى توزيع الثروات ، وهو مبدأ لا تمنعنا طبيعته النبيلة من مناقشة الأسلوب الذى طرح به والسياق الذى قدم فيه ، ويلاحظ بهذا الصدد أولاً أن المبدأ قد طرح على نحو أقرب إلى مفهوم « ضريبة الأمن القومى » منه إلى مفهوم العدالة الاجتماعية العربية ، بمعنى أن القيادة العراقية كانت تتحدث عمن ضحى وحارب ، وعمن يعيش من ناحية أخرى فى رفاهية متناسياً هذه التضحيات ، وربما يتصل بهذه الملاحظة ويعمقها ثانياً أن الطرح يأتى من دولة نفطية غنية لم يعرف عنها وقت اليسر أنها فعلت بثروتها النفطية من منظور عدالة التوزيع أفضل مما فعلت الكويت ، ويلاحظ ثالثاً أن السنة فى إنفاق ثروة النفط للأمانة لم يكن قاصراً على الدول النفطية المحافظة ، ويلاحظ رابعاً أن عدالة توزيع الثروة العربية ينبغى أن يتم من خلال آلية عربية تتمثل فى مؤسسات مقتدرة تتولى إدارة هذه العملية

بعيداً عن الابتزاز ، ويلاحظ خامساً وأخيراً أن طرح مبدأ العدالة الاجتماعية العربية يمكن أن يساهم فى التعتم على طرح ذات المبدأ داخل كل قطر عربى ، بحيث يبدو وكأن بعض الأقطار العربية تستعيض عن التغيير الاجتماعى المطلوب داخلها بعملية أقرب ما تكون إلى عملية النهب الاستعمارى ، ويلفت النظر أن عدداً من نظم الحكم العربية التى أظهرت حماسها لشعار توزيع الثروة العربية تحمى أبشع عمليات الاستغلال داخل مجتمعاتها .

هذا عن المبادىء فماذا عن التحركات التكتيكية ؟

تثور أول الملاحظات بهذا الصدد عن أولويات السياسية العراقية التى انطلقت دائماً من توجهات قومية وتنطلق حالياً من توجهات قومية دينية . وتبدو هذه الأولويات مقلوبة إلى حد كبير من هذا المنظور القومى الدينى فالصراعان الأساسيان اللذان خاضتهما القيادة العراقية الحالية هما الصراع ضد إيران المسلمة لمدة ثماني سنوات والصراع ضد الكويت العربية المسلمة حالياً وتبدو إسرائيل حتى الآن بعيدة عن السلوك الفعلى للقيادة العراقية حيث أن مواجهتها اقتصرت على بعض التهديدات اللفظية ، وإذا سلمنا بأن المواجهة مع إيران قد فرضت على القيادة العراقية لسبب أو آخر ، فما الذى فرض عليها غزو الكويت ؟ وإذا كان لدى هذه القيادة كل هذه الجرأة لتحدى العالم أجمع ألم يكن الأجدر بهذه الجرأة أن تمارس فى مواجهة من يفترض فيهم أنهم يمثلون العدو الأول للعرب والمسلمين ؟

وقد يقال فى هذا الصدد دفاعاً عن السياسة العراقية الحالية أنها إنما تسعى إلى تغيير الوطن العربى من داخله إلى الأفضل كى يكون أكثر قدرة على مواجهة الأعداء ، ولنا على مثل هذه المقولة ملاحظتان على الأقل : ا لأولى أنه قد ثبت من الخبرة السابقة للنضال العربى فى مرحلة المد القومى فى الخمسينات والستينات أن وطأة المصالح الخارجية فى الوطن العربى لا تسمح عادة لمثل هذه العملية أن تتم ، ولم يكن عدوان ١٩٦٧ فى جوهره إلا الرد

العملى من هذه المصالح على عملية تغيير الوطن العربى من الداخل بواسطة قوة عربية قائدة ، علماً بأن هذه القوة كانت تعمل وتتحرك فى اطار احترام الشرعية القائمة ، وقد يقال أن للعراق الآن قدرة على المواجهة لم تكن متوفرة للعرب فى عام ١٩٦٧ ، ويرد على هذا بأننا لا نشكك فى قدرة العراق على النزال وإنما نؤكد أن نتيجة المواجهة سوف تصيب هذه القدرة بأضرار جسيمة علماً بأننا نحتاج كعرب هذه القدرة فى مواجهة عدونا الأساسى فى معركة عادلة ربما ننجح فيها ولو جزئياً فى عزله عن القوى المساندة له . وقد يقال أيضاً أن مثل هذا المنطق يعنى تكريس الأوضاع المتخلفة فى الوطن العربى ، وواقع الأمر أن مثل هذه الأوضاع لم يحدث من قبل أن تغيرت بفعل خارجى كالغزو أو تدبير الانقلابات ، وإنما تغيرت أساساً ببناء النموذج الثورى السليم ، ثم بدعم النظم الثورية الجديدة التى تواجه تحديات خارجية .

أما الملاحظة الثانية على منطق تغيير الوطن العربى من الداخل لمواجهة أعدائه الخارجيين على أساس أكثر قوة فيما بعد فهى إثارة لسؤال : هل نحتاج حقاً للقضاء على النظم المحافظة كى نواجه إسرائيل على سبيل المثال ؟ من المؤكد من الخبرة السابقة أن بعض هذه النظم تواطأ مع الغرب الاستعمارى ضد القوى القومية العربية ، ولكن من المؤكد أيضاً أن بعضها لعب فى ظل مناخ ثورى معين الدور القومى المطلوب منه ، ولم يعرف عن الكويت على سبيل المثال فى مرحلة المد القومى فى الخمسينات والستينات موقف معاد للحركة القومية العربية بل كان العكس هو الصحيح ، ومن المنظور العراقى الحالى فإن النظام الأردنى « المحافظ » يقف إلى جواره ، كذلك قد نذكر بأن نظاماً محافظاً كالنظام السعودى قد شارك فى حظر النفط العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بينما لم يشارك فيه نظام ثورى كالعراق بحجة أن إجراء الحظر أقل ثورية مما ينبغى وأن على العرب أن يؤمموا النفط العربى إن شاءوا أن يوجهوا ضربة حقيقية لخصومهم .

أما ثانى الملاحظات الخاصة بالتحركات التكتيكية للقيادة العراقية فتتعلق

بظاهرة التراجع فى سلوك هذه القيادة ، وهناك مثالان واضحان حتى الآن فى اطار هذه الظاهرة الأول يتعلق بالتراجع فيما يتعلق بعزل نظام أنور السادات فى أعقاب معاهدة السلام بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ ، وقد سبقت الاشارة إلى إعادة بناء الجسور مع السادات طلباً للسلاح والذخائر بحجة أن المعادلة الاستراتيجية فى المنطقة قد تغيرت فى أعقاب الحرب مع إيران . أما المثال الثانى فهو التراجع الكامل عن إدارة العلاقات مع إيران : من التنازل عن « الحقوق التاريخية » العراقية فى شط العرب بموجب اتفاقية ١٩٧٥ مع إيران إلى إسقاط هذه الاتفاقية فى ١٩٨٠ ثم القبول بها مرة أخرى فى ١٩٩٠ ، وبعد ثمانى سنوات من الحرب أهدر فيها ما أهدر من موارد واستشهد فيها من استشهد من أبناء الشعبين . ويثير هذان المثالان وغيرهما أسئلة مشروعة حول مصداقية التحركات العراقية الراهنة وحول توقيت التنازل القادم وعمن يدفع ثمن كل هذا الهدر من الموارد والأرواح .

٤- نحو إدارة عربية رشيدة للأزمة ومستقبل عربى آمن:

مهما كان الرفض للسياسة العراقية حاسماً وقاطعاً فإننا يجب أن نكون قادرين على رؤية مصالحنا الاستراتيجية بوضوح ، ومصلحتنا الأساسية أن تعود الكويت مستقلة فى النظام العربى من أجل أن تبقى لهذا النظام قيمه ومعاييره التى تمكنه من البقاء وتحقيق الأهداف المنوطة به ، وأن تبقى القدرة العراقية إضافة أساسية للقدرة العربية فى مواجهة أعدائها ، وأن ينبع النظام الأمنى لمنطقة الخليج وللوطن العربى ككل من العرب وليس من غيرهم .

وتتحشد الآن القوى الأجنبية فى المنطقة ، وليس من شك فى أنها إن تركت فسوف يكون تحركها أساساً لتحقيق مصالحها وليس مصالحنا ، ومن هنا وجبت علينا الحركة بأقصى سرعة وفعالية ممكنة من أجل إدارة عربية رشيدة

للأزمة تحركنا إلى وضع امن بدلاً من هذه الهاوية التى نبدو على وشك التردى فيها .

وعلى الرغم من أن تفادى القتال العسكرى لا يمثل دائماً أفضل مخرج من الأزمة فإنه فى حالتنا هذه ومن وجهة نظرنا العربية يمثل أفضل مخرج ويجب أن يكون الجميع واعين بهذا ، فالعراق سوف يخسر معظم قدراته فى أى قتال ، ومصادر الثروة الأساسية للسعودية والكويت يمكن أن تصاب بأضرار جسيمة فضلاً عن الأضرار الأكيدة للدور الأجنبى فى الخليج بعد إنتهاء القتال ، ومصر وكافة دول المشرق العربى بغض النظر عن تباين مواقفها من الأزمة الراهنة سوف تخسر الثقل العراقى فى معادلة التوازن مع إسرائيل إذا نشب القتال .

وإذا كان تفادى القتال مصلحة فهل هو ممكن ؟ لقد سقط الكثيرون منذ بداية الأزمة فى وهم حتمية الخيار العسكرى بمجرد اكتمال الحشد ، والواقع أن الخيار العسكرى وإن لم يكن مستبعداً إلا أنه ليس خياراً حتمياً لأنه ليس سهلاً على كل من طرفى الأزمة ، فسوف يؤدى كما سبقت الاشارة إلى تدمير شبه كامل للقدرات العراقية ، غير أنه سيؤدى فى ذات الوقت إلى خسائر على الجانب الآخر قد تتجاوز الحد الممكن احتماله سياسياً ، وتتمثل هذه الخسائر فى خسائر القوات المقاتلة والرهائن ، واحتمالات إصابة آبار النفط بأضرار وحدوث أزمة عالمية فى النفط ، وهذا هو الأمل فى السلام .

غير أن السلام لا يمكن أن يبنى إلا على الانسحاب العراقى من الكويت وعودة نظام الحكم السابق على الغزو ليس حباً فيه وإنما درءاً لأية شبهة فى أن يكون الغزو قد أدى إلى أية نتائج سياسية ، وظنى هنا أن الأسرة الحاكمة فى الكويت مطالبة وبسرعة بمبادرة جريئة مع كافة القوى السياسية الكويتية – بعد أن أثبتت بموقفها من الغزو ولاءها للشرعية – يتم التوصل بموجبها إلى صيغة ديمقراطية للحكم تقطع الطريق على أية تدخلات خارجية فى هذه المسألة .

وفى مقابل هذا يجب أن يكون واضحاً أن المطالب العراقية تجاه الكويت قبل الغزو سوف تكون محل بحث حقيقى غير متأثر بواقعة الغزو ذاتها ، ولا بأس من إعطاء مؤشرات واضحة للعراق بشأن هذه المطالب دون مساس بسيادة الكويت ، ولا بأس أيضاً من محاولة الاتفاق على الآلية التى يمكن أن تناقش من خلالها هذه المطالب . كذلك سوف يكون العراق مهتماً للغاية بضمانات المستقبل بمعنى أنه لن يتعرض لأية ضربة من أى نوع بعد إنسحابه ويتطلب هذا من جانب إعمال مبدأ الانسحاب المتزامن لكل من القوات العراقية والأجنبية (مع الافراج عن الرهائن بطبيعة الحال) والتفكير فى ضمانات للأمن فى المنطقة يمكن أن تناقش فى إطار حل لمشكلاتها بصفة عامة .

وإذا كانت هذه العناصر تمثل أساساً مقبولاً لتسوية سلمية فهل يقبل بها العراق على الرغم من كل تشدده الحالى ؟ لا شك أن قبول العراق بمثل هذه التسوية يبدو فى هذه اللحظة صعباً ، لكن الكثيرين يغفلون أحياناً عنصر الزمن وأثره ، ومع الزمن لا شك أن الحصار سوف يزيد الضغط على العراق بينما تبقى مبادرته بعمل عسكرى للافلات منه قريبة من الانتحار ، وهنا يمكن ابداء المرونة وتقديم التنازلات وقد سبقت الاشارة إلى تنازلات عراقية سابقة فى قضايا أساسية بعد مضى وقت معين وسوف يتعين هنا خاصة على الأطراف العربية القريبة من العراق تقديم المخرج المشرف الذى يمكن أن يساعد على سرعة حدوث هذه التنازلات .

فإذا قبل العراق تسوية الأزمة على النحو السابق فهل يقبلها الغرب المتربص بكل ما هو عربى وهل تقبلها إسرائيل ؟ من المهم هنا أن تسعى الدبلوماسية العربية خاصة دبلوماسية تلك الدول ذات العلاقة الطيبة بالغرب إلى إيضاح أن الضربة العسكرية إن وقعت وخاصة إذا أدت إلى نتائج مدمرة سوف تسىء كثيراً إلى المصالح الغربية فى المنطقة ، ولعل هذه هى الفائدة الوحيدة للانقسام الحالى فى الوطن العربى حيث أنه يشير إلى وجود قوى رسمية وشعبية تؤيد السياسية العراقية من المؤكد أنها ستتزايد فى حالة توجيه

ضربة يتضح منها أن الهدف كان القضاء على العراق وليس تحرير الكويت .

فى هذا الاطار يتعين القيام بجهد عربى سريع ومنسق قدر المستطاع من أجل ضمان أن يبقى الحصار على العراق ممثلاً للسقف الأعلى للتصعيد فى إدارة الأزمة بحيث يكون دور القوات المواجهة للعراق هو التحسب لمزيد من التصعيد العسكرى العراقى لسبب أو لآخر ، وبهذا نترك الوقت الكافى للحصار كى يحدث آثاره على السياسة العراقية بشكل أو بآخر فى اتجاه المرونة وقبول التسوية السلمية . وفى نفس الوقت سوف يتعين علينا أن نفكر وبسرعة فى تفاصيل نظام أمنى للمستقبل لا يكون إلا نظاماً عربياً قد يستفيد كحد أقصى ولمدة محددة بقوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إذا استحال الاتفاق على قوات حفظ سلام عربية ، ويرتبط التوصل إليه بالتوصل إلى معادلات سليمة فى العلاقات مع دول الجوار ، وسوف يتعين علينا أن نقنع الغرب بأن أى وجود أجنبى فى وطننا العربى سوف يكون عامل عدم استقرار جديد فى المنطقة .

وبعد التعلق بأطواق النجاة والوصول إلى بر الأمان قد يصبح بمقدرونا أن نحلم بغد أكثر ديمقراطية وأكثر تكافلاً ونخطط لهذا الغد الذى قد لا يأتى فى جيلنا إذا سمحنا لهذه الأزمة أن تدمر الأخضر واليابس فى وطننا العربى الحبيب .

تعليق د. أسامة الغزالي حرب.

اسمحوا لي في البداية أن اتقدم بالشكر لاتحاد المحامين العرب ، وأمينه العام الاستاذ فاروق أبو عيسى على عقد هذه الندوة . فأهمية الموضوع الذى تعالجه ، ليست في حاجة إلى تأكيد . وفي واقع الأمر ، فإن الغزو العراقي للكويت ، واحتلالها ، ربما يمثل الواقعة الأهم في حياة معظم الاجيال العربية التى تعيش في الوقت الحالي .

كما يسعدني أن أشكر الاتحاد على دعوتى للمشاركة في تلك الندوة ، وعلى إتاحة الفرصة للالتقاء بمجموعة ممتازة من الأصدقاء والزملاء .

ولاشك أن التحدى الذى يواجهنا الآن ، هو اننا في موقف مفعم بالمشاعر والعواطف ، ويختلط فيه كل شىء بأى شيىء ، بحيث يضحى من الصعوبة بمكان استخلاص موقف موضوعى محدد ، يتجاوز التحيزات ، ويعلو على الانفعالات .

فإذا انتقلنا إلى الورقة التى بين أيدينا للدكتور أحمد يوسف أحمد فليس غريبا أن نقول إنها متميزة كالعادة ، يبدو فيها الوضوح الفكري والتسلسل المنطقي .. ولذلك ، فإن ملاحظاتى لن تكون في شكل تصحيحات أو انتقادات .. بقدر ماهى في شكل توضيحات واضافات ، فضلا عن محاولة استخصلاص الدروس المستفادة مما جرى ، ومايزال يجرى .

وبشكل محدود فإن تعليقى على الورقة سوف ينصب على ماجاء فيها بشأن : مصادر الأزمة ، وآثارها على النظام العربي ، ثم التوقعات المستقبلية .

فيما يتعلق بمصادر الأزمة ، أبرز الباحث ماأسماه « المصادر البنيويه » للأزمة ، حيث تناول ثلاث مصادر ، وهى : مصدر بنيوى خليجي بين العراق ، وغيره من الدول العربية الخليجية ، ومصدر بنيوى عربي يرتبط بالطموح العراقي الذى يبرز في ظروف وجود فراغ قيادي عربي ، ثم مصدر بنيوى دولي يتمثل في وجود أكثر من نصف احتياطيات النفط في منطقة ضعيفة امنيا ، في حين أن القوى المستفيدة منه ، تبعد عنه كثيرا .

إننى اتفق تماماً مع ماذكره د . أحمد حول تلك المصادر البنيوية للخلل . ولكن اعتقد أن كلاً من هذه المصادر تحتاج إلى المزيد من الوضوح في عرضها ، والصراحة في تناولها .

فعلى المستوى الخليجي .. هل يفسر العدوان العراقي فقط بالخلل الصارخ في موازين القوى ، أم أن علينا أن نتوغل إلى ماوراء هذا الخلل . إن هذا التوغل يقودنا أيضا إلى ثلاثة أسباب بنيوية أخرى :

١ ـ الخلل البنيوى في بلاد الخليج الصغيرة نفسها ، والذى يتجلى في أوضح صورة في وجود أقلية من المواطنين إلى جانب أغلبية من الوافدين . ولا يمكن القول بأن ذلك الخلل لصيق بظروف البلدان الخليجية ، بل إنه في الواقع يرتبط مباشرة بسياسات الهجرة والعمالة والجنسية ، والتى يترتب عليها تقليص المواطنة ، واضعاف مشاعر الانتماء ، مما ينعكس مباشره في ضعف الدولة ، وعجزها عن مقاومة التحديات الخارجية .

٢ ـ طبيعة النظام السياسي في العراق .

٣ ـ أزمة النخبة السياسية العراقية ، التى يجب أن نعترف ـ مع الأسف ـ بأن قطاعات هامة منها ، تشارك الرئيس صدام حسين آراءه في تبعية الكويت

للعراق ، وتتحدث عن « الحقوق التاريخية » متجاهلة حقائق العصر الجديد وغير قادرة على استيعاب قوانينه ، ومحظوراته .

اما على المستوى العربي ، فالأزمة تتمثل في الانقسام غير المسبوق في التاريخ ، العربي المعاصر . من هذه المنظور فإن القضية ليست هى مجرد الطموح العراقي ، وإنما هى أيضا البيئة السياسية والاجتماعية والنفسية التى جعلت هذا الطموح يواجه بدعم وتأبين شعبي وجماهيري .. أنها البيئة التى تتسم بمشاعر اليأس والاحباط والمراره التى نتجت عن أربعة قضايا كانت محلاً للأوهام والمغالطات .

ـ القضية الأولى ، هى القضية الفلسطينية ، فاليائسون من حل تلك القضية ، من أبناء فلسطين في الضفة الغربية وغزة ، ومن عرب إسرائيل ، فضلا عن آلاف الفلسطينيين المشتتين في كافة أنحاء الوطن العربي .. شكلوا أحد أهم مصادر الدعم للرئيس صدام حسين ، وأسهم في دفع هؤلاء لذلك الموقف مشاعر الاحباط والمرارة التى ولدها التعنت الاسرائيلي ، مثلما ولدها التأييد الأمريكي الأعمى لاسرائيل . لقد رأى هؤلاء في صدام الرجل الذى يتحدى أمريكا وإسرائيل ، ولأن في احتلال الكويت واقعة تهون أمام احتلال أرضهم وتشريد شعبهم !

ـ القضية الثانية هى العدالة الاجتماعية ، أو قضية التفاوت الرهيب في الثروة بين أبناء الشعوب العربية في الخليج ، وبين غيرهم من الشعوب العربية الفقيرة ولذلك لم يكن غريبا أن يبرز اسماء اليمن ، والأردن ، والسودان ضمن البلاد التى ترددت في إدانة الغزو ، بل ربما رأت فيه أملاً في « إعادة توزيع الثروة العربية بين الأغنياء والفقراء » .

ـ القضية الثالثة هى قضية الوحدة العربية . ولاشك أنه من قبيل السخرية أن يجتاح العراق الكويت باسم الوحدة العربية ، والغاء الحدود المصطنعة بين الاقطار العربية ، وأن يستند في كل ذلك أيضا إلى دعاوى حول « حقوق تاريخية » للعراق في الكويت . والمثير للرثاء هنا هو أن هذه الدعاوي إنما

تعكس جهلاً فاضحاً بحقائق العصر ، سواء من حيث انتهاء مبدأ الضم القسرى للدول ، وقيام الوحدة عن العنف أو من حيث الاستناد إلى دعاوي « الحقوق التاريخية » لأن كلاً منهما مبدأ عفى عليه الزمن ، ويؤدى الاستناد إليه إلى فتح أبواب مشاكل وصراعات يرفضها منطق العصر بكل قوة وحزم .

ـ وأخيراً ، وصلت المأساة ذروتها مع الدعاوي الاسلامية التى غلفت بها العراق غزوها للكويت . وإذا كان مثيراً للدهشة الشديدة ذلك التحول المفاجىء نحو الشعارات والرموز الاسلامية .. فإن الاكثر إثارة للدهشة ، هو استجابة بعض قطاعات الاسلام السياسي لذلك التحول المريب ، والنظر إليه على أنه علاوة على صحوة الاسلام في مواجهة قوى « الاستكبار » الغربي !

ـ على المستوى الدولي ، اتفق مع الباحث على أن النفط هو الذى اضفى السمة العالمية على الأزمة ، أكثر من أى شيء آخر . ولكن هذه الحقيقة تحتاج لمزيد من التوضيح . فليست المشكلة هى أن الغزو هدد منابع النفط ، لأن العراق كان ولاشك سوف يلتزم بضمان تدفق النفط . وذلك هو جوهر الدرس الذى تمخضت عنه الحرب العراقية الايرانية . فقيام هذه الحرب ، واستمرارها لمدة ثمان سنوات ، لم يؤثر بأى شكل ملحوظ ، على تدفق النفط ، لأن مصلحة الطرفين كانت في استمرار هذا التدفق .

لماذا إذن لم يقبل الغرب لهذا الاختيار أى السكوت عن غزو الكويت ، طالما أن النفط مستمد في تدفقه ؟

الاجابة هى أن ماهو مرفوض دوليا هو أن توجه قوة أقليمية ، يصعب التنبؤ بسلوكها ، تكون لها هذه السيطرة الفعلية على مايقرب من نصف احتياطي النفط في العالم ، حتى ولو تعهد الرئيس صدام بضمان تدفق النفط ، وعدم تعويق المصالح الغربية في الخليج . وبعبارة أخرى فإن من يعطى لنفسه حق « المنح » ربما يعطى لنفسه في فرصة أخرى حق « المنع » . وهذا هو المرفوض دوليا .

وفيما يتعلق بما رصده البحث من آثار على النظام الاقليمي لى ملاحظتان بشأن إسرائيل ، ودول الجوار :

- بالنسبة لاسرائيل ، اعتقد أننا يجب أن نفرق بين مستويين :

- المستوى الأول ، هو مستوى الصراع العربي - الفلسطيني . ولاشك أنه - على ذلك المستوى - حققت اسرائيل مكاسب هائلة ليس اقلها صرف الانظار عن الانتفاضة ، وعن تدفق المهاجرين السوفيت ، وماترتب على الموقف الفلسطيني من الغزو من اضرار مادي كبير بعوائد الفلسطينيين العاملين في الخليج ... الخ .

ومع ذلك ، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ماترتب على الغزو ، وردود الفعل إزاءه ، من لفت لأنظار العالم لضرورة حل القضية الفلسطينية في اعقاب انتهاء أزمة الخليج . غير أن الأهم من ذلك ، هو ماترتب أيضا على الغزو من « تحجيم » لوزن إسرائيل في المنطقة ، وتقليل قيمتها الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية بشكل عام . فلم تعد إسرائيل هى ذلك « الشرطى » القادر على حماية المصالح الغربية ، بل إن تدخلها ينذر باضرار جسيمة يمكن أن تحيق بحلفائها .

وأخيرا وفيما يتعلق بدول الجذر ، فلاشك فيما انطوت على الأزمة من اعطاء وزن هام متزايد لكل من تركيا وإيران ، خاصة مع المكاسب المباشرة وغير المباشرة التى حققها كلاهما من الغزو : فايران حصلت على كل ماتريده من العراق ، الذى بدا وكأنه خسر كل شيء حققه في حربه الطويله معها ، بعد عودته إلى اتفاقية ١٩٧٥ . أما تركيا فقد انتهزت فرصة الغزو ، لمحاولة العودة إلى لعب دور اقليمي أكثر نشاط ، والحصول على مكاسب مباشرة من كل من الولايات المتحدة (في إطار حلف الأطلنطي) ومن السوق المشتركه .

وذلك كله يعنى في الواقع - ترجيحاً لفكرة النظام الشرق أوسطى وتغليبها على فكرة « النظام العربي » بكل مايحتوى عليه ذلك من تداعيات استراتيجية وسياسيه بعيدة المدى .

تعقيب أ . محمد سيد أحمد

ليس لدى اختلافات أساسيه مع ورقة د . أحمد يوسف ، ولكن أعتقد أن أزمة الخليج ينبغى طرحها في إطار أوسع من إطار النظام العربي . أعتقد مع التغييرات الجارية الآن في النظام الدولي أنه ينبغى طرح هذه الأزمة أولا في إطار هذا النظام الدولي المتعرض حاليا لتغيرات جسيمه وسريعه وذات أهمية بالغة ، خاصة وأن التحليل يتعرض للمصادر البنيويه والنظاميه للأزمة : ويتعذر الحديث عن مصادر بنيويه للأزمه إذا ماطرحناها فقط في الاطار الاقليمي العربي ، وليس أيضا في الاطار الدولي الأشمل .

إن هناك جديداً في العلاقة بين « الشرق » و « الغرب » . ولابد أن يكون لهذا الجديد بين « الشرق » و « الغرب » جديد في العلاقة بين « الشمال » و « الجنوب » .

وبادىء ذى بدء يتعين علّى أن أقول إن المشرق العربي ليس « الجنوب » . ويكفي دليلاً على ذلك أن البترول العربي سلاح قوى يملكه العرب في مواجهة « الشمال » . إن البترول العربي ورقة تفاوضيه في إطار لعبة « الشمال » .

ومن هذه الوجهه ، يمكن القول بأن العالم العربي جزء من « الشمال » . ولكن هناك أيضا قضية إسرائيل . وليس من شك في أن إسرائيل جزء من

« الشمال » . وبسبب ضراوة العداء العربي الاسرائيلي ، فإن هذا العداء قد ترتب عليه لفظ العالم العربي خارج « الشمال » .. ومن هذه الوجهه فليس العالم العربي جزءاً من « الشمال » ، ولا هو جزء من « الجنوب » ، وإنما هو شيء « بين بين » ، عند مفترق الطرق بين « الشمال » و « الجنوب » . وربما لهذا السبب تحديدا كان للأزمات التى تنشب في العالم العربي أهميتها القصوى ، لأنها عند مفترق طرق ، وعند تلاقي كتل جيوبوليتيكية ، وحضارات ومنظومات حضاريه وثقافيه مختلفه . ولهذه الأسباب جميعا ، فإن لهذه الأزمه أهمية كبرى في التحولات التى تجرى على نطاق الكوكب حاليا .

إن الأزمة تنطوى على إختبار .. إختبار يمكن طرحه في صورة سؤال هو . مع هذا التقارب الذى يجرى الآن بين « الشرق » و « الغرب » ماهو موقع « الجنوب » منه ؟ هل سوف يترتب عليه تقارب بين « الشمال » و « الجنوب » ؟ أم سوف يترتب عليه تباعد بين « الشمال » و « الجنوب » ؛ بعبارة أخرى .. هل من الممكن أن يتسع التقارب بين « الشرق » و « الغرب » كى يشمل « الجنوب » .. أم سوف يترتب عليه بالضروره لفظ « الجنوب » ؟

فلقد حققت دول العالم الثالث تحررها واستقلالها حديثا في إطار نظام ثنائي القطبين ، ومواجهة حادة بين « الشرق » و « الغرب » ، مما أفسح للعالم الثالث فرص تطور معينة وشكَّل أساس خط « عدم الانحياز » ، وحدد لدول الجنوب شخصية متميزة مستقلة ، ولكن ماذا عن هذا العالم الثالث في ظل هذا التقارب بين « الشرق » و « الغرب » .. وقد أقر النظام بين الشرق والغرب أنماط تفكير وسلوكٍ جديدة ، وأصبحت تُعرَّف « بالنظام الدولي الجديد » و « التفكير الدولي الجديد » .

والسؤال هو .. هل يتسع هذا التفكير « للجنوب » أيضا ؟ هل من الممكن أن يكون هذا « النظام الدولي » الذى شارك في صنعه « الشرق » و « الغرب » نظاما يصلح لكى يمتد لأطراف لم تشارك في صنعه ، وذات مشاكل متميزة

هى الأطراف في « الجنوب » ؟

على سبيل المثال ..

قضية جنوب إفريقيا .. هناك المفاوضات الجارية بشأن تغيير أوضاع « الآبارتهيد » في جنوب افريقيا .. هناك المفاوضات الجاريه بين مانديلا ودى كليرك .. وتوحى هذه المفاوضات بأن النوعية الجديدة من العلاقة بين « الشرق » و « الغرب » هى نوعيه كفيله بأن تطبق في العلاقة بين « الشمال » و « الجنوب » .. توحى المفاوضات بين مانديلا ودى كليرك بأن الخروج من « الآبارتهيد » ممكن بالطرق السلميه .. ليس الموضوع محسوما حسما نهائيا بعد . فإننا قد شاهدنا في المرحلة الأخيرة صعاباً نشأت في جنوب افريقيا ، وإنتشاراً للاضطرابات على نطاق القاعده ، ولكن عند الاطراف التى تجرى المفاوضات فلقد ثبت أن هذه المفاوضات ممكنه ، وكفيلة باحراز نتائج ..

وربما كانت العلاقة بين دى كليرك ومانديلا نمونجا صارخا عن أن القواعد التى أصبحت تطبق في العلاقات بين « الشرق » و « الغرب » كفيله بأن تطبق أيضا في العلاقة بين « الشمال » و « الجنوب » . ولكن لايبدو أن هذا هو شأن الحال في الشرق الأوسط .

ودليل على ذلك هو أن الشخصيات الأكثر بروزا في الشرق الأوسط هى « صدام » و « شامير » . وكلاهما يتبع طريق العنف لغرض طروحاتهما .. شامير كممثل « للشمال » ، وصدام كممثل « للجنوب » .. ونجد في هذه الحالة تحديداً أن هذين الطرفين هما اللذان يحتلان الآن مقدمة المسرح .

وربما كان لحدة النزاع العربي الاسرائيلي دور في ذلك . ولكن الأمر المؤكد هو أن القواعد . التى أصبحت تحكم العلاقات بين « الشرق » و « الغرب » ليست كفيله بأن يجرى تطبيقها في كل الحالات فيما يتعلق بالعلاقات بين « الشمال » و « الجنوب » . وهذا هو الذى يجرى إختباره الآن

في الشرق الأوسط . وبهذا المعنى نقول إن أزمة الخليج أزمة ذات أهمية كبرى وتعبز عن قضية ذات أبعاد تتجاوز حدود المنطقة ذاتها .

بهذا المعنى نقول إن الأزمة لاتكتسب أهميتها وعناصرها فقط من معطيات الواقع العربي وحده ، وإنما تستمد مكوناتها أيضا من أبعاد التغيرات التى تجرى على نطاق كونى ، وفي إطار هذا الظرف تحديدا .

والواقع أننا إذا ماتحدثنا عن الأبعاد البنيويه للأزمة ، فهناك مجموعة قضايا جديدة بأن نلفت النظر إليها :

بادىء ذى بدء ، قلت إن القواعد الأساسيه التى تحكم العلاقة بين « الشرق » و « الغرب » ، هى عمليه « تداخل » بينهما ، هى ممارسة الصراعات من خلال عملية « التداخل » هذه بينما أبرز مايميز العلاقات بين « الشمال » و « الجنوب » هو « عدم التكافؤ » .. فإن « الشمال » متقدم ومتطور ، و « الجنوب » متخلف .

و « عدم التكافؤ » يترتب عليه أننا إذا ماطبقنا قواعد « التداخل » ، فإن « التداخل » مع « عدم التكافؤ » إنما يعنى سيطرة الأقوى على الأضعف ، وإزالة الحصانات التى تكفل للأضعف حماية كيانه في مواجهة الأقوى ، وبالتالي فليست القواعد واحدة ، ومن هنا صعوبة تطبيق مايجرى بين « الشرق » و « الغرب » على العلاقة بين « الشمال » و « الجنوب » ..

ثانيا : يترتب على ذلك أمر هام ، وهو أننا بصدد عالم تتحقق فيه إندماجات كبرى ، كتلك التى نشهدها الآن في أوروبا .. هناك إندماج « أوروبا الغربية » ، أى « المجموعة الأوروبية » . وهناك إندماجات أوروبية على نطاق أوسع منذ سقوط الأسوار ، « سور برلين » بمختلف تعبيراته - بين « الشرق » و « الغرب » .. وهناك « الوحده الالمانية » التى ترمز لهذه التغيرات ..

هناك إندماجات كبرى ، وهناك قضية أن الاندماج والوحده تتم في أغلب الأحوال بين اطراف غير متكافئه .. مثلا : ليس هناك تكافؤ تام بين المانيا الشرقيه والمانياب الغربية . ومع ذلك تمت وحده بينهما .

عندما نتحدث عن عمليات توحيد وإندماج بين أطراف غير متكافئه ، فهذا يطرح بدوره قضية « الضم » .. إن الأقوى يضم الأضعف .. والواقع أننا قد شاهدنا في منطقتنا العربية صوراً مختلفة من « التقارب » بين أطراف فيها .. لم تنجح الأمة العربية بعد في أن تحقق أى قدر من الاندماج الشامل .. بل ، على العكس ، ربما بلغت التناقضات العربية ـ العربية مع أزمة الكويت حدها الأقصى .. ولكننا نشهد الآن نوعيات أخرى من العمليات « التوحيدية » حتى داخل الاطار العربي تنطوى على شكل أو آخر من أشكال « الضم » و « الدمج » ..

على سبيل المثال .. شاهدنا ثلاث عمليات .. ضم العراق للكويت ووحدة اليمن الشمالية مع اليمن الجنوبية ، كما شاهدنا سقوط عون ونجاح سوريا في أن تعيد إلى لبنان كيانه .. ذلك مع بسط هيمنتها على لبنان ، وتعزيزه على نحو لم يسبق له مثيل ..

الشىء الملفت للنظر في هذا الصدد أن عمليات « الاندماج » في ظل ظروف « عدم تكافؤ » إنما تحمل في طياتها ـ بقدر أو باخر ـ معنى « الإلحاق » ، وربما حتى معنى « الضم » .. ضم الأقوى للأضعف .. ولكن هناك قواعد تجعل هذا « الضم » مقبولا في إطار النظام الدولي الجديد ، وهناك سلوكيات أخرى تجعل هذا « الضم » مرفوضا رفضا باتاً .. وهو شأن ماحدث فيما يتعلق بالعراق إزاء الكويت ..

على سبيل المثال ، نستطيع أن نقول إن المانيا الغربية ، على نحو ما ، « ضمت » المانيا الشرقيه . ولكن ضمتها بإعمال الانتخابات ، وبمشاركة الجماهير في المانيا الشرقية ، وبقوه « الدويتش مارك » الغربي الذى كان له

دور حاسم في التأثير على الناخب في المانيا الشرقية ، وفي إنجاز عملية « الضم » .

وبينما شاهدنا أن « الدوتيش مارك » الشرقي قد بلغ بفضل عملية « الضم » عشرة أضعاف قيمته الأصلية ، فإن الدينار الكويتي انخفضت قيمته إلى العشر نتيجة ضم العراق له ولذلك لم تكن عملية « الضم » مقرونة بأية شعبيه في حالة الكويت .. لدرجة أن قوى المعارضة الكويتية . رفضت تماما أى تعامل مع قوات الاحتلال ..

النقطة الثالثة الجديرة بلفت النظر هى أن الاستقطاب الدولي بين « الشرق » و « الغرب » ، والصراع الحاد بينهما ، قد ترتب عليه استقطاب أيضاً في العالم العربي ، وكان من الممكن أن توجد أنظمة عربية قليله السكان ، كثيرة الثروة ، دون تقاليد مستقرة في بناء مؤسسات ، بجوار أنظمة عربية أخرى ذات مؤسسات هشه هى الأخرى ، بسبب أن السلطة مركزه عند قمة المجتمع ، ولكن ذات كثافة سكانية مرتفعة ، وذات ثروه محدوده نسبيا ، كان من الممكن أن تتجاور هذه الأنظمة وتلك ، وأن يجرى تكريس هذه الازدواجية ، وأن تحظى الأنظمة القليله السكان الكثيرة الثروة بحماية دول عظمى ، لأهمية النفط الذى تملكه ، وألا يكون لها جيش نظامى كبير ، ولكنها محمية ومؤمَّنة ضد خطر الغزو بحكم الاستقطاب الدولي ، وبحكم أن للبترول أهميته بالنسبة للمجتمع الدولي ككل ، والمجتمع الغربي بالذات .

ولكن مع تراخى العلاقات بين الشرق والغرب ، لم يعد هناك عنصر خارجي كفيل بحماية نظام عربي يقوم على هذه الازدواجية لم يعد هناك مايؤمنة ويحول دون وقوع عمليات غزو أو ابتلاع لبعض الدول الخليجية . ولذلك ، فإن القضية الخطيرة من وجهة نظر الغرب في غزو الكويت لم تكن فقط عمليه غزو الكويت ذاته ، بل ـ فضلاً عن ذلك ـ خلق سابقة ، وتشجيع أطراف أخرى لدى الدول الكثيرة السكان القليلة الثروه نسبيا على محاولة النيل

من الدول التى لاتملك قوة عسكرية تحميها ، بينما هى تملك ثروة كبيرة وسكان قليلين !

وهكذا أصبحت الأوضاع المتباينه التى كانت قائمة من قبل في العالم العربي غير متوافقة أو ممكنه في ظل التغيرات الدولية الجارية الان . ومن هذه الوجهه ينبغى لنا أن نتصور أن القوات الأجنبية التى حلَّتْ لمواجهة غزو العراق للكويت لن تنسحب بالضرورة إذا ما انسحبت القوات العراقية من الكويت ، بل لابد أن تؤمن قبل انسحابها قيام نظام بديل يحول دون خطر أن يتكرر ماحدث مع الكويت . وفي حالة ماإذا اضطرت هذه القوات أن تنسحب لأسباب لاتتعلق بالمنطقة ، ولكن بسبب رفض الشعوب في الغرب أن تظل هذه القوات موجوده في منطقة الخليج إلى غير أجل ، ففي مثل هذه الحالة لابد لها أن تفكر في نظام أمنى بديل للمنطقة يتعين لنا أن نحذر مما قد تنطوي عليه من مفارقات خطيرة .. إذ أنه في الوقت الذى نشهد فيه عملية تفكيك للاحلاف القائمه بين الشرق والغرب ، هناك ماينم عن محاولات لإقامة أحلاف تتعلق بالعلاقات بين « الشمال » و « الجنوب » ! وأن لم يكن الذى تجرى إقامته أحلافاً تكون للقوات النظاميه الأجنبية وجود دائم بها ، فإنها أحلاف تكون للقوات العربية مستقبلا وجود فيها ! ومن هنا ، فإذا صح أننا كعرب نريد أن تحل قوات عربية محل القوات الأجنبية في مرحلة انتقالية ولحين تسوية هذه الأزمة ، وبحيث أن يكون الحل عربيا ، ـ بدلا من أن يكون الحل أجنبيا ـ فلا بد لنا أيضا أن نلتفت إلى خطر أن تنهض قوات عربية بأدوار تكون للاطراف الغربية الدور الحاسم في تقريرها !

رابعا ـ إن النظام الدولي الجديد ينطلق من أن كافة القضايا يمكن تسويتها بالطرق السلميه . والغريب في هذا الصدد أن هذا القياس لايجرى تطبيقه فيما يتعلق بأزمه الخليج . إن القضية تطرح وكأنما هناك احتمالات للسلام وهناك احتمالات للحرب وليس هناك عزم ولا اصرار على أن القضية تتعين تسويتها بالطرق السلميه ..

طبعا ينطلق القائلون بذلك أن صدام نفسه قد لجأ إلى العنف ، ولو بشكل ضمني بغزوة للكويت ، وأنه من الصعب الالتزام بتجنب العنف كسبيل لرد العنف ، ولكن كيف تجمع مابين أهمية - وضرورة - حل النزاعات بالطرق السلميه ، والتسليم بأن اللجوء إلى العنف ضرورة يتعذر تحاشيها في ظروف بعينها ؟ ربما ينبغى في هذا الصدد أن نثير عدداً من القضايا ، في مقدمتها أن المجتمع الدولي إذا ما أراد أن يتصدى لصدام حسين ، وأن يعزله فعليا باسم « النظام الدولي الجديد » ، وباسم « الشرعيه الدولية الجديدة » ، وليس لأغراض أخرى ، عن أى جمهور ، فلن يكون ذلك ممكنا طالما كان هناك التباس حول الأسباب التى بررت مجيىء قوات أجنبية - يتجاوز عددها ١/٤ مليون جندي إلى المنطقة ، ذلك أنه من الصعب في مثل هذه الحالة اقناع شعوب المنطقة - ذات الحساسية البالغة إزاء أى زحف عسكري غربي - بأن الأهداف وراء وجود هذه القوات ليست أهدافا إستعمارية من نوع جديد .. ذلك أنه من المتعذر أن تكون هناك مصداقيه للقول بأن التدخل الأجنبي حكمه الدفاع عن مبادىء « الشرعية الدولية في وقت يتعامل أقطاب هذا النظامالدولي أطراف المنطقة بمعيارين مختلفين . أن القانون إنما يعنى إعمال نفس المعايير ، ونفس الضوابط في كل الحالات دون استثناء وعندما تجد شعوب المنطقة أن المعتدى عندما يكون عربيا . فإن الحرب هو الأسلوب الذى يجرى إعتماده لمناهضته ، وعندما يكون المعتدى هو إسرائيل يعتمد البحث عن تسوية سلميه كأسلوب لمواجهته ..

قد يقال إن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج تختلف عن مقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع الفلسطيني الاسرائيلي .. قد يقال إن قرارات مجلس الأمن تطالب في الحالة الأولى بالانسحاب الفوري بينما هى تطالب في الحالة الثانية بأن يكون الانسحاب من الأرض مقابل التوصل إلى « صيغة سلام » .. إلا أن « صيغة السلام » أصبحت تُكأه ومبرراً لاستمرار الاحتلال لمدة تجاوزت الان العقدين ، مما يعنى أن البحث عن هذه « الصيغة »

قدِ تحول إلى مبرر كى تديم إسرائيل احتلالها إلى غير أجل ، وكى تحول الاحتلال إلى عملية « ضم » بالأمر الواقع ، ومن هذه الوجهه ، فإن هناك حالة « عدوان » .. هناك احتلال يتسم بصفة « العدوان » و « الضم » و « البقاء بصفة دائمه » ، رغم تذرع إسرائيل بأنها لا تخرج على مقررات مجلس الأمن ! ومن هذه الوجهة ، فلابد في نظر شعوب المنطقة أن تبدو المقاييس الجارى تطبيقها مقاييس تختلف مع اختلاف الحالة واختلاف نوعية النزاع ، ومن هذه الوجهه ، يتعذر على شعوب المنطقة أن تقتنع بأن التدخل حكمه في التحليل الأخير الدفاع عن « الشرعية الدولية » وليس شيئاً آخر غير معلن .

خامسا ـ بهذا المعنى قد يقال ـ وقد قيل ـ إن قضية الخليج قد همَّشت القضية الفلسطينية ، وقد أساءت إلى الانتفاضة ، لأنها حرفت انظار شعوب العالم عنها ، وافسحت لاسرائيل فرصه توجيه ضربه قاصمه لها . وربما حمل مايجرى الآن في فلسطين الدليل على أن إسرائيل تستطيع أن تصعد من عملياتها القمعية ضد الانتفاضة في غياب انتباه الرأى العام العالمي لما يجرى في الأراضي المحتلة .. ولكن هناك أيضا مع ذلك من يقولون إن قضية الخليج قد أعادت طرح المقاييس التى يجرى بها معالجة أزمات المنطقة ، وأبرزت أن وضع مقاييس مختلفه فيما يتعلق بالقضيتين ، القضية الفلسطينية جانبا ، وقضية الخليج ـ الجانب الآخر ، تترتب عليه صعوبة عزل صدام حسين ، وتترتب عليه بالتالي صعوبة رد العدوان في الخليج ..

سادسا ـ الأمر الأخير الذى أريد أن الفت النظر إليه هو أن أزمة الخليج قد طرحت حقيقة هامة ، وهى أن التغيرات الجارية في العالم الآن تطرح تحديا خطيراً للنظام العربي فإنه لم يعد له قوامه السابق .. وأصبح مطروحا بالفعل خطر أن يتعرض لإهتزازات حادة قد تؤذن بنهايته « كنظام » متميز ومستقل .. لقد أصبحت التناقضاتت العربية ـ العربية هى التى لها الأسبقيه على تناقضات العرب مع أطراف أخرى ..

لأول مرة نشهد ـ بتسليم الجميع ـ بأن تناقضا عربيا عربيا قد احتل مقدمة المسرح وحجب التناقض العربي الاسرائيلي . ويترتب على ذلك اخطار جسيمه ، ذلك أن الاندماج العربي ضرورة ولو لمجرد مواجهة الاندماجات التى تجرى في مناطق أخرى وبالذات في أوروبا .

إن الوحدة العربية مهددة كما لم يحدث من قبل .. وقد بلغ التمزق العربي حد أن أطرافاً خارج الأمة العربية أصبحت أقرب إلى أطراف عربية من أطراف عربية أخرى . لقد أصبح الآن لايران ولتركيا ، وربما أيضا لاسرائيل ، أدوار متعاظمه في المنطقة ، دون أن يكون للترابط العربي مايحمي النظام العربي ، ومايحول دون أن يكون لاطراف خارج النطاق العربي دور مهيمن ومقرر .

هذه أمور نلفت النظر اليها قبل فوات الأوان ، ذلك أن ادراكها وادراك مدى خطورة الموقف شرط ضروري في سبيل الحيلولة دون أن تصبح هذه الظواهر نهائيه لا رجوع عنها ..

لقد شاهدنا في المرحلة الأخيرة صوراً مختلفة من الاندماج الجزئي العربي (المجالس العربية) ولم تصمد حتى هذه « الصور الجزئية » للاندماج العربي لأزمة الخليج .

ينبغى لنا أن نستخلص دروس أزمة الكويت . ومن الممكن استخلاص هذه الدروس . من الممكن أن يكون الانتماء إلى الأمة العربية ، أساس إعادة بناء « نظام عربي » لا تكون فيه للجيولوجيا الكلمة المقررة في توزيع « الثروة » دون النظر إلى التوزيع السكاني للأمة العربية ، ودونما نظر إلى متطلبات التنمية العربية .. من الممكن أن تكون « الثروة » في صالح التنمية العربية الشاملة وعلى نحو يجهض محاولات التطلع إلى إعادة توزيع الثروة بطرق تنتهي بتعميق التناقضات العربية بدلا من التغلب عليها .

من هذه الوجهه نقول إن البديل العربي ممكن . ولكن في سبيل أن يتحقق هذا البديل ، فلابد لنا أن ندرك أن القضية تتطلب إتاحه نظام عربي جديد .. نظام عربي يقوم على مؤسسات أكثر استقرارا ، وعلى احترام الديموقراطية ، وعلى التسليم بمبدأ المحاسبة ، وعلى أمر أسلم بأن تنفيذة بالغ الصعوبة في وقت تجرى فيه زيادة الاستقطاب العربي وزيادة عسكرة المنطقة .

ومن هذه الوجهه تحديدا أقول إن البديل العربي ممكن شرط أن تدرك الاطراف العربية ضرورة الاقدام على تضحيات متبادلة بوصف هذه التضحيات المتبادلة شرطا لامفر منه لانقاذ النظام العربي عموما . وقد كان لحسني مبارك في افتتاح القمة العربية الأخيرة كلمة ذات مغزى وهى : إن العرب يستطيعون بالتنازلات المتبادلة المناسبة أن يظلوا اسياد أنفسهم بيدهم مصائرهم بدلا من أن تقرر أطراف خارجية مصائرهم .

فالأمر في النهاية في أيدى العرب أنفسهم بشرط قبولهم بالاقدام على التضحيات المتبادلة المطلوبة .

تعقيب : محمود المراغي

اتفق مع المنطلقات التى اتكزت عليها ورقة د . أحمد يوسف .. فالأزمة لها أسبابها ومصادرها المباشرة وغير المباشرة ، وهى تتصل بتوازنات إقليمية ودولية ، ويلعب فيها النفط دوراً أساسياً ، كما تلعب الولايات المتحدة دوراً خاصاً .

وقد كان للأزمة نتائجها الوخيمة على النظام العربى ، وكان فى القرار العراقى بالغزو ما يستحق الدراسة .. والتى تنتهى بنا إلى بحث احتمالات المستقبل .

اتفق مع ذلك لكنى أضيف :

١ - أن العراق قد اتبع ما يمكن تسميته بسياسة الأهداف المتحركة ، فبدأ بإثارة قضية الحدود والبترول والقروض والجزر .. ثم أقدم على إحتلال كامل الأرض .. ثم أعلن الوحدة .. ثم انتقل إلى مرحلة الضم .

فى نفس الوقت فقد أعلن هدفاً جديداً عندما تحدث عن مبادرة عراقية حول إنسحابات متبادلة فى الشرق الأوسط يجرى فيها الربط بين أزمة الخليج وقضيتى فلسطين ولبنان .

من هنا ونحن نتحدث عن مصادر الأزمة أو نتحدث عن القرار العراقى

فإننا لابد أن ندرس أى هذه الأهداف تمثل الهدف الحقيقى والنهائى للعراق .. هل هو الضم .. أم ضم أجزاء ذات أهمية استراتيجية وبترولية .. أم أنه كما يقول العراق تحريك الماء الراكد فى الشرق الأوسط ومواجهة كل أزماته دفعة واحدة .

أيضاً، ونحن نتحدث عن المصادر فإننا لا يمكن أن نقف فقط عند قضية العسر الاقتصادى والحرج السياسى الناشىء عن الموقف مع إيران . ولا يمكن أن نعتبر أن الكل يلغى الجزء ، فالضم يلغى ما قبله من دعاوى حول البترول والجزر والأموال المقترضة .. ذلك أنه فى حالة البحث عن حل سلمى فلابد أننا سنعود لهذه القضية .

٢ - تحدثت الورقة فى المصادر البنيوية عن خلل السكان والثروة .. ولابد أن نضيف هنا أن القضية السكانية فى الخليج لا تقتصر على الأحجام وإنما تمتد للتركيبة السكانية التى جعلت الكويت وقبلها إمارات أخرى فى المنطقة تضم سكاناً أصليين لا يصل عددهم إلى ثلث عدد السكان ، وهو ما يعنى من جهة الأمن القومى والقدرة على التجنيد على سبيل المثال أننا أمام وعاء يمثل ثلث السكان فقط .. فإذا أضفنا مشاكل الجنسية ودرجاتها وتنوعاتها لواجهنا مشكلة حقيقية فى الولاء والانتماء وبما يؤثر بالضرورة .

٣ - وفى الحديث عن ميزان القوى يمكن القول أن متخذى القرار فى بغداد قد راهنوا على الميزان الاقليمى ، وهو فى صالحهم بطبيعة الحال .. لكنهم لم يدرسوا جيداً الميزان الدولى فى إجراء خطير يمس قضية الطاقة فى الغرب ، كما يضع النظام الدولى الجديد فى اختبار هو الأول من نوعه .

وقد أشارت الورقة لقضية البترول وأهمية ذلك فى الاحتياجات الحالية والمقبلة للولايات المتحدة .. وأظن أن هناك جانباً آخر أدى لدور أمريكى خاص وهى المعادلات الجديدة فى العالم : أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ ، شعار البيت الاوروبى الذى يرفعه جورباتشوف ، العملاقان الاقتصاديان .. ألمانيا

الموحدة واليابان .. كل ذلك مما يجعل الولايات المتحدة حريصة على أن تؤكد دورها فى القيادة ، وأن تكسب على حساب أوروبا ، وأن تلعب لعبة تأمين نفط الشرق الأوسط وذلك جزء رئيسى فى التحليل .

٤ - واستكمالاً لقضية ميزان القوى الذى بنى عليه العراق قراره .. فإننا يمكن أن نلاحظ أن صورة التعاون الدولى الواسع مع العراق فى حرب الخليج ربما تكون قد أغرته وساعدته على إتخاذ قرار خاطىء .. فطبقاً لتقرير أعده معهد أبحاث السلام (سيبرى) فى السويد ، فإن عدد الدول التى قامت بتوريد أسلحة رئيسية للعراق قد بلغ ٢٣ دولة .. ثمانى دول شرقية وثمانى دول غربية .. وسبع دول هى العالم الثالث وكان للاتحاد السوفيتى نصيب الأسد فى توريد هذه الأسلحة وبنسبة ٤٨٪ .. وكانت فرنسا هى الثانية ٢٨٪ .. ثم الصين فمصر والبرازيل .

والسؤال ، وتجارة السلاح لها وجهها السياسى : هل ظن العراق أن تحالفات الأمس ، أو جزء منها يمكن أن يستمر .. أو يغمض أصحابه الطرف عما يجرى بسبب المصالح المشتركة ومن بينها ديون التسليح ؟ هذه علامة استفهام ونحن نبحث القرار العراقى .

٥ - تحدثت الورقة عن رغبة العراق في دور قيادى للمنطقة العربية .. والسؤال : هل هى الرغبة فى قيادة الأمة .. أو الرغبة فى توسع عراقى يتجه شرقاً عام ١٩٨٠ إلى إيران .. ويتجه جنوباً عام ١٩٩٠ .. إلى الكويت ،، وبشكل غير أخلاقى يتحول فيه الحليف إلى خصم والصديق إلى عدو أول .

٦ - وفى الحديث عن النتائج على النظام العربى ، اتفق أن الأزمة قد أحدثت انقساماً رسمياً وشعبياً .. ولكن ، ولأن النظام العربى لا يرتكز على مجرد حقيقة جغرافية .. ولأن ذلك النظام يقوم فى الأساس على أساس انتماء قومى .. لذا فإن الورقة كانت لابد أن تطرح الآثار المترتبة على الأزمة من ناحية الاتجاه القومى والوحدوى ، والسؤال هنا : هل تساعد الأزمة على مزيد

من التلاحم القومى لأن الكيانات الصغيرة قد اكتشفت أن أمنها القومى يرتبط بالعون العربى والخارجى .. أم أن الأزمة تدفع عرب الخليج غرباً ، فلا يصبح لهم ملاذ غير العالم الأجنبى بعد أن غدر بهم بلد عربى .

فى ظنى أن الاحتمالين واردان ، وما سوف يجرى يرتبط بطريقتنا فى إدارة الأزمة ومدى إمكانية أن يخرج النظام العربى من عثرته .

٧ - لا نختلف حول أن الأزمة .. أو حرب الخليج ، كما أسميها قد كشفت عورات المنظمات الاقليمية ، فلا الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك كانتا جاهزتين لصد العدوان ورأب الصدع .. ولا مجلس التعاون الخليجى بخاصة العسكرى قد تحرك فهل كنا نقيم تنظيمات وهمية ؟ .. وهل تستمر تلك التنظيمات والتى اعتبر د . أحمد يوسف احداها وهى الجامعة العربية هى بداية نشأة النظام العربى الرسمى هل تستمر كما هى ؟

يعتمد ذلك أيضاً على طريقة إدارتنا للأزمة واستفادتنا من الدرس .

٨ - ونحن نتحدث عن انقسام شعبى فى النظام العربى لابد أن نناقش قضية الثروة .. فمن الطبيعى وعندما يتم بناء وحدوى أن نتحدث عن عدالة توزيع الثروة .. ولكن ، وقبل أن يحدث ذلك البناء .. ما هى مشروعية ذلك الذى نتحدث عنه ؟

إذا كانت مشاعر الأخوة ، فلابد أن نتذكر أن ما يحكم السياسة هى المصالح لا العواطف .. وفى ركن المصلحه نطرح السؤال .. هل تبادل الأمن القومى بالأمن الاقتصادى .. فتتكامل الدول الصغرى والكبرى فى المنطقة .. وهل يمكن أن تكون صيغ التعاون الاقتصادى المطروحة - أو التى يمكن طرحها - هى الوسيلة لحسن استخدام الثروة وتوجيهها عربياً وبما يزيل ذلك الاحساس عند الرأى العام من أن هناك ثروات تتكدس وتتبدد فى دول النفط .. وأن هناك تقصيراً من الأغنياء تجاه الفقراء .

وبالطبع فإن السؤال سوف يكون مطروحاً على العراق وكل دول النفط وليست دول الخليج الست وحدها .

٩ - تحاول الورقة الوصول إلى نموذج سياسى وسلمى لحل الأزمة .. وتعتمد على أن الحصار الاقتصادى والسياسى سوف يعطى نتائجه مع الوقت .. والسؤال هنا : أى قدر من الوقت .. ولصالح من يلعب الزمن لعبته ؟

الأكيد أننا نحتاج بعض الوقت لبذل الجهود السياسية ومحاولة تجنب قرار الحرب الصعب والمدمر .. لكننا لابد أن ندرك أن الطرف المعتدى يخلق من الوقت واقعاً جديداً على الأرض الكويتية .. بل إنه يستبدل شعباً بشعب .. و .. إذا تحدثنا عن الجانب العربى الدولى فإن تحول الأزمة من أزمة ملتهبة إلى أزمة مزمنة خطر لابد أن نتنبه له ، وعندما يدرك الغرب أن مصالحه النفطية قد أعيد ترتيبها فلن تكون للكويت أهمية لديه .. ولكن ضياعها بالنسبة لنا نحن العرب سوف يكون ضربة لأى اتجاه قومى أو وحدوى .. لأنها حالة ضم واستيلاء وليست وحدة حقيقية نابعة من رغبة الشعبين العراقى والكويت .

١٠ - وهنا يبرز الدور العربى فيما نسميه إدارة الأزمة ، وأظن أنها محاولة لخلق موقف عربى جديد تتوحد فيه الرؤى ، وتقترب فيه الأطراف .. خلق هذا الموقف هو الجدير بنا الآن .. فلنكن أكثر رحابة فى الصدر ، وأكثر مرونة فى العمل .. ولنرحب بكل المبادرات حتى يلتئم الصف العربى فيلعب دوره الحقيقى فى الأزمة ويعبر خطر التدخل الأجنبى وخطر العمل العسكرى .

وكل هذه الملاحظات لا تقلل من إعجابى بالبحث القيم للدكتور أحمد يوسف واتفاقى معه فى المنطلقات الرئيسية .

الفصل الثاني

أزمة الخليج
بُعد الديمقراطية وحقوق الإنسان

د . مصطفى كامل السـيد
أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية جامعة القاهرة

مقدمـــة .

موضوع هذا البحث المختصر هو بُعد الديمقراطية وحقوق الانسان في أزمة الخليج ، ويقتضى الأمر بداءة توضيح المقصود بالديمقراطية في هذا البحث ، فالواقع أنه رغم التطورات الايجابية التى شهدتها بعض الدول العربية فى المغرب وفي المشرق ، منذ منتصف السبعينيات ، وتسارعت في السنوات الاخيرة لعقد الثمانينيات ، وتمثلت في إشاعة قدر أوسع من الحريات السياسية ، وتنظيم انتخابات نيابية ومحلية مفتوحة لمرشحين من قوى سياسية متعددة ، بل وإقرار حق التنظيم الحزبي بدرجات متفاوتة ، تلك التطورات التى قطعت على أرض الواقع شوطاً مهماً في المغرب والجزائر ومصر وتونس ، والأردن والكويت ، وتعرضت للانتكاسة في كل من السودان واليمن ، واقتصر الأمر على الحديث عنها في سوريا والعراق والصومال ، إلا أنه يصعب بالرغم من ذلك كله الحديث عن ديمقراطية في الوطن العربي ،

ليس لأن الديمقراطية في تعريفها الصحيح تطير بجناحين هما الحرية والمساواة ، وهو أمر يندر أن يجتمع ، حتى في قلاع الليبرالية الكلاسيكية ، في بريطانيا وفرنسا ودول غرب أوروبا وشمالها عموماً ، وإنما لأن معيار الديمقراطية ، فضلاً عن احترام حقوق الانسان ، هو امكانية الانتقال السلمي للسلطة وبناء على الرغبة الحرة لأغلبية المواطنين ، وهو أمر لانجد له مثلاً في العالم العربي في العقود الثلاثة الماضية إلا لفترات قصيرة جداً في السودان ، وفي غير ذلك من الدول العربية ، فإن وظيفة الانتخابات هي توفير غطاء هش من الشرعية لذات الجماعات الحاكمة ، والتى مازالت مستمرة بشخوصها في أغلب الدول العربية أياً كانت ترتيبات السلطة ، سواء تعددت الأحزاب أو ساد نظام الحزب الواحد أو المسيطر أو اختفت الأحزاب تماماً ، وإنما المقصود ببُعد الديمقراطية هو مدى التحرك على درجات سلم الليبرالية السياسية ، والذي وضعت بعض النظم العربية ، مثل تلك الدول الست المذكورة في بداية هذه الفقرة ، أقدامها على درجاته الأولى ، بينما لم تعقد النظم العربية الأخرى بعد عزمها على التوجه اليه . بعبارة أخرى ماجرى في الوطن العربي حتى الآن هو تجميل لوجه بعض النظم السلطوية بينما مازال معظم النظم القائمة فيها محتفظاً بوجه السلطوية ، على أبشع مايكون .

وسوف يناقش هذا البحث المختصر العلاقة بين أزمة الخليج والتوجه الليبرالي في الدول العربية في أربعة أقسام رئيسية هى غزو الكويت وعقلانية القرار السياسي وبعد الليبرالية في المواقف العربية من الغزو ، والآثار المباشرة للغزو على الأوضاع السياسية الداخلية وحقوق الانسان في البلاد العربية ، كما يتناول هذا القسم أيضاً الآثار غير المباشرة للغزو من خلال المضاعفات السياسية لآثاره الاقتصادية ثم يناقش القسم الأخير الأبعاد المستقبلية لأزمة الخليج .

أولاً : غزو الكويت : عقلانية القرار السياسي والديمقراطية

طرحت بعض الكتابات العربية عن غزو العراق للكويت تصوراً مؤداه أنه لو كانت تسود العراق أوضاع ديمقراطية لما قام العراق بغزو الكويت ، لأن الدول الديمقراطية لاتستخدم سلاح الحرب ، بينما ذهب آخرون إلى أنه لا علاقة لطبيعة النظام السياسي الداخلي بقرار اللجوء إلى الحرب ، فالحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى ، كما بين ذلك فيلسوف الاستراتيجية العسكرية الألماني كلاد سفيتز والدول الموصوفة بالديمقراطية مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة قد شنت الحروب تحقيقاً لمصالحها القومية .

والواقع أن طرح المسألة على هذا النحو خاطىء ، فالحرب هي بالفعل امتداد للسياسة في كافة الدول أياً كانت طبيعة نُظمها السياسية الداخلية ، سواء كانت هي من الدول الموصوفة بالديمقراطية أو الديكتاتورية ، ولكن الأمر المهم أن طبيعة النظام السياسي تطرح نفسها على قرار الحرب ، بحيث يبدو أكثر عقلانية في حالات معينة عنه في حالات أخرى ، وذلك بصرف النظر عن دوافعه الاخلاقية . فقد يعكس القرار في ظروفه المحددة تحقيقاً ناجحاً لمصلحة قومية ، كما تفسرها الطبقة أو الجماعة الحاكمة ، وقد يبدو في حالات أخرى مقدمة لكارثة قومية ، أياً كان تعريف هذه المصلحة . والفارق بين الحالتين هو طبيعة عملية اتخاذ قرار الحرب ، هل هي انعكاس لنزوة حاكم فرد ، أم أنها نتيجة نقاش ومداولات جرت بين مجموعة من القادة المسئولين الذين يعكسون مصالح مشروعة ومتباينة على قمة النظام السياسي . وهل توافرت معلومات كافية لصانع القرار اتخذ بعدها قراره أم كان هذا القرار نزوة رفض صاحبها أن يُخضعها لأى قراءة متأنية ومتجردة لمعطيات الموقف الذى يُحيط بوطنه ، محلياً واقليمياً ودولياً .

ولذلك فالسؤال الذى يجب طرحه الآن هو هل يحقق قرار العراق بغزو الكويت مصلحة عراقية مؤكدة ، أم أن النتائج التى ستترتب عليه سواء حسمت

الأزمة الناتجة عنه أو لم تحسم ، أو حُسمت سلماً أو حرباً ، سوف تضُر بمصالح العراق الوطنية أشد الضرر ؟ لو كان الجواب بالايجاب ، لكان قرار الحكومة العراقية بالقيام بهذا الغزو قرارا عقلانياً ، ولو كان بالنفى لكان قراراً غير عقلاني ، أي لايحقق مصلحة من اتخذوه ، وهنا يتعين البحث في خصائص النظام العراقي لمعرفة كيف سهلت هذه الخصاص من اتخاذ هذا القرار غير العقلاني ، كما سهلت منذ عشر سنوات اتخاذ قرار غير عقلاني آخر ، أهدر من موارد العراق ومن الأمة العربية الكثير ، وأضاع من عمر الشعب العراقي الثمين عشر سنوات غالية بلا أي ثمن على الاطلاق .

وفي هذا الصدد ، لابد من ذكر أن هناك من يتصور داخل القيادة العراقية ، أن العراق سيتمكن من الاحتفاظ بما غنِمه من الكويت ، وأن الاجماعَ الدولي حول إدانته وحصاره اقتصادياً سوف ينفرط عقده ، وأن الولايات المتحدة وإسرائيل لن يخوضا ضده أي حرب ، بسبب جسامة الخسائر البشرية التى يُمكن أن توقعها صواريخه بقواتهما أو بالرهائن أو السكان المدنيين في أى منهما ، وأن خروج العراق صامداً من هذه الأزمة سيضمن له لواء قيادة الأمة العربية .

ويصرف النظر عن أي اعتبارات أخلاقية ، فلو صح هذا التصور لكان القرار العراقي ، رغم تكاليفه في الأجل القصير ، قراراً عقلانياً . ولكن هل هذا التصور صحيح ؟

إننا إذا افترضنا أن إسرائيل ، التى قامت بتوزيع أقنعة الحرَب الكيماوية على مواطنيها ابتداء من منتصف اكتوبر ، تحسُباً لمواجهة عسكرية مع العراق ، سترضخ لقيام العراق باتخاذ المبادرة العسكرية في منطقة الخليج ، وتوجيهه علناً تهديدات لها ، وهو الأمر الذى لاتسكت عليه الدولة الصهيونية منذ إنشائها ، ولن تغتنم هذه الفرصة الذهبية التى أتاحها لها العراق لضرب قدراته الهجومية ، وهى كلها أمور لاتتفق مع نمط السلوك الاسرائيلي في

الشرق الأوسط . وحتى بفرض أن الولايات المتحدة لن تلجأ إلى عمل عسكري ضد العراق ، وأنها ستبدأ بعد فترة في سحب معظم قواتها المحتشدة في منطقة الخليج تحت ضغط أزمتها الاقتصادية والعجز المتفاقم في ميزانيتها ، وهو مايخالف الحس السياسي لرئيس أمريكي لايريد أن يبدو مهزوماً أمام شعبه ولا أمام حزبه ، حتى إذا افترضنا ذلك كله ، فإن الدول الصناعية المتقدمة ، والتى أصبحت توصف بالدول بعد الصناعية ، تملك من طريق سيطرتها على النظام المالي والمصرفي العالمي ، وعلى احتكارها للتكنولوجيا المتقدمة مايمكنها من ممارسة ضغوط هائلة على النظام العراقي حتى لو حصل العراق على احتياجاته الغذائية مما يؤدي إلى شلل الدولة العراقية وعجزها عن إنجاز برامجها الطموحة لبناء القدرة العلمية والاقتصادية والعسكرية العراقية . قد يبقى صدام حسين في السلطة بضع سنوات أخرى ، ولكن ذلك سيكون على حساب الخنق البطيء لاقتصاد بلاده ووقف قدرتها على التقدم . لايهم بعد ذلك أن تكون نهاية صدام حسين هي من خلال ثورة شعبية أو انقلاب عسكري ، ولن يكون صدام حسين أكثر مقاومة لخطر هذا التحلل من نيكولاى شاوشيسكو والذي ظهرت بوادر الفصل الختامي في حكمه وهو يتصور أنه في أوج سلطته يستعرض مئات الألوف من المؤيدين في أكبر ميادين بوخارست . فالأمر المهم هو أن الثمن الذى سيدفعه الوطن العراقي غالياً قبل أن يصل إلى تلك اللحظة التي سيملك عندها مقدراته بنفسه .

ولن يكون اصرار معظم الدول الغربية على مواصلة خنق العراق اقتصادياً ناجماً عن الطبيعة الفردية لنظام الحكم فيه ، وإنما سيكون مبعثه سلوكه غير القابل للتنبؤ في منطقة ترتبط أشد الارتباط بمصالح الغرب الاقتصادية . وتحرص على أن تتمتع بالاستقرار ، أو أن يكون تطورها محكوماً برؤية الغرب لمصالحة .

أما مايبدو على السطح من اختلافات في الرؤى بين الدول الغربية ، وخصوصاً بين دول أوروبا الغربية من ناحية والولايات المتحدة وبريطانيا من

ناحية أخرى فهو يدور داخل نطاق محسوب من المصلحة الغربية العامة ، والتي يجري التخطيط لتحقيقها من خلال محافل عديدة مشتركة بحيث لاتعكس اختلافات الرؤى والاتصالات بعد ذلك سوى توزيع للأدوار . ومن ثم فسيكون من الوهم أن تلعب الحكومة العراقية على ماتتصور أنه انقسامات عميقة داخل المعسكر الغربي ، الذي أصبح الاتحاد السوفيتي بدوره يشاركه نفس التقدير بالنسبة لكثير من القضايا وخصوصاً في الشرق الأوسط .

وإذا كانت هذه الحقائق واضحة لأي مراقب موضوعي للأحداث ، فلماذا يبدو القرار العراقي إذن خروجاً عليها . الواقع أن التفسير الوحيد لذلك ليس هو غياب هذه المعلومات عن كثير من العراقيين ، وإنما هو طبيعة عملية اتخاذ القرار السياسي في العراق ، والتي تتحكم فيها وفقاً لأغلب التحليلات إرادة فرد واحد ، تصله بكل تأكيد معلومات كثيرة عن العالم الخارجي ، ولكن تفسيره الوحيد هو الذي يسود ، ولايملك سائر المجتمع السياسي العراقي إلا التسليم بهذا التفسير ، دون أن يُمكن لأي مواطن أو جماعة سياسية عراقية أن تحذر من عواقب هذا القرار ، مما يمثل عادة صمام أمان في أي نظام سياسي يقوم على حرية توافر المعلومات والتعبير والتنظيم . لذلك فعلى حين يبدو قرار الحرب في النظام العراقي خالياً من أي عقلانية ، يبدو قرار الحرب في النظم الديمقراطية قائماً على درجة من العقلانية في حساب التكاليف والخسائر ، ومما يمكن التراجع عنه عندما يثبت خطأ الحسابات التي انبنى عليها .

الانقسامات العربية وغزو الكويت

لقد انقسمت الدول العربية بالنسبة لموقفها من غزو العراق للكويت فأغلبيتها قد أدانت هذا الغزو وأيدت طلب السعودية تواجد قوات متعددة الجنسيات على أرضيها لحمايتها من امتداد الغزو العراقي ، بينما اتخذت في البداية خمس دول عربية مواقف متعاطفة مع العراق ، وإن امتنع أي منها عن تأييد غزو الكويت

وهي الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن والسودان وموريتانيا ، وسعت ثلاث دول عربية إلى أن تتخذ مواقف متوازنة أو حتى مخايدة من هذا الغزو ، وهي الجزائر وليبيا وتونس ، أما الدول التى أدانت الغزو فهي كل الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي بالاضاف إلى مصر وسوريا والمغرب والصومال وجيبوتي .

والواقع أن هذا الانقسام لايعكس أي معايير واضحة من حيث مدى الانفراجية السياسية (الموصوفة بالتحول الديمقراطي) داخل النظام السياسي . فالذين تعاطفوا مع العراق يشملون نظماً عسكرية صريحة مثل السودان وموريتانيا ، ونظماً قطعت شوطاً متواضعاً على طريق الليبرالية السياسية مثل الأردن واليمن ، وحركة تحرر وطني هي منظمة التحرير الفلسطينية . كما أن الذين أدانوا الغزو يشملون نُظماً سياسية متباينة تتراوح بين تلك التي لاتعترف بعد بأهمية أن يكون هناك دستور وضعي ينظم أوضاعها السياسية ، أو لاتوجد فيها مؤسسات تمثيلية بالمعنى الصحيح ، وهي كل دول مجلس التعاون الخليجي ، حتى وإن كان اثنتان منها قد عرفتا هذه المؤسسات على فترات متقطعة مثل البحرين والكويت . كما توجد بينها دولتان قطعتا شوطاً مهماً على طريق التعددية السياسية وهما المغرب ومصر ، وبلدان يكتفيان الآن بالحديث عن أهمية التعددية السياسية ، وهما سوريا والصومال .

كما لا يوجد نمط واضح في تلك الدول التي آثرت موقفاً وسطاً أو محايداً من الأزمة وهي ليبيا وتونس والجزائر سوى أنها من دول المغرب العربي ، وأن رؤساءها جميعاً من ذوى الخلفية العسكرية ، فقد كانوا جميعاً ضباطاً سابقين بالجيش . ومع ذلك فقد قطع النظامان الجزائري والتونسي شوطاً هاماً على طريق التعددية السياسية .

ولايبدو أن العامل الحاكم في تحديد الموقف من الغزو العراقي كان هو درجة الحريات السياسية المسموح بها داخل كل نظام سياسي ، فهناك قدر كبير

من التشابه بين المعسكرين المتنازعين في العالم العربي ، باستثناء أن المعسكر المناوىء للعراق يضم عدداً أكبر مما يوصف بالنظم العربية المحافظة ، ولكن لاأهمية لهاذ الفارق في الواقع من زاوية احترام حقوق الانسان السياسية والمدنية ، فهي تبدو مهدرة في الفئات الثلاث من الدول العربية ، وإنما كان العامل الحاكم هو مكانة الدولة في النظام العربي السابق على الأزمة ، ودرجة التهديد العراقي المحتمل لمصالحها الوطنية ، أو مدى تنافسها مع النظام العراقي ، وتصورها للكسب أو للخسارة في المدى القصير نتيجة التزامها موقفا معيناً من هذا الغزو ، وأخيراً تركيبة القوى السياسية الداخلية فيها ، وميلها للتعاطف مع العراق .

أثر الغزو على الأوضاع السياسية في الدول العربية

الآثار المباشرة للأزمة :

كذلك كان لهذه الأزمة آثار مباشرة على الأوضاع السياسية وحقوق الانسان في معظم الدول العربية ، ولم تقتصر هذه الآثار على مواطني هذه البلدان ، وإنما امتدت كذلك إلى مواطني الدول الأخرى ممن تصادف وجودهم في بعض دول الخليج أثناءها .

لقد كان أول الآثار المباشرة هو ضم دولة الكويت رغم إرادة شعبها إلى العراق ، بدعاوي مختلفة تراوحت مابين الادعاء بحدوث ثورة في الكويت قادتها عناصر ليبرالية ، ثم وأن الحكومة التى انبثقت عن هذه الثورة ، والتي ادعت الحكومة العراقية أنها تتألف من كويتيين وإن كان لم يعرف لهم أى تاريخ سابق في الكويت ، قد طلبت الوحدة مع العراق ، وقبل العراق ذلك ، توافقاً مع حقوق تاريخية له على الكويت .

ويمثل هذا الضم القسري للكويت خرقاً فاضحاً لحق الشعب الكويتي في تقرير مصيره بأن يختار استمرار استقلاله أو الانضمام إلى أي دولة أخرى ، وهو الحق الأولى للشعوب والذي بدونه لايمكن الحديث عن أي حقوق فردية ،

فلا قيمة للحقوق الفردية المدنية والسياسية ، أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذا كان حق الشعوب الأولى قد جرى إنكاره . كما مثل الغزو والضم خرقاً لحقوق جماعية أخرى منها حق السلام ، الذي ضرب به عرض الحائط بالغزو العسكري بقوات تفوق عشرات المرات حجم القوات الكويتية ، وقد تعرض مدنيون كويتيون كثيرون وفقاً لشهادات عديدة محايدة لاعتداء القوات العراقية . كما أن الاجراءات التى اتخذتها السلطات العراقية من فرض سيطرتها على حقول ومنشآت استغلال النفط الكويتية ، فضلاً عن المصارف العاملة في الكويت ، وماقيل عن توحيد عملتى البلدين ، كل هذه الاجراءات تمثل عدواناً على حق شعب الكويت في السيطرة على موارده الاقتصادية ، واستغلالها لصالحه ، وهو حق أخر ثابت لكل الشعوب .

وإذا كانت الأوضاع التى سادت الكويت قبل الغزو هي أبعد ماتكون عن الديمقراطية ، إذ كان مجلس الأمة الكويتي قد تعرض للحل في صيف ١٩٨٦ وأوقف العمل بنصوص عديدة في دستور الكويت ، منها مايتعلق بحرية التعبير والاجتماع ، كما أن انتخابات المجلس الاستشاري التى جرت في صيف ١٩٩٠ كانت موضع انتقاد شخصيات المعارضة الكويتية ، فضلاً عن أن انتخابات المجلس ذاتها شابتها ممارسات عديدة مجافية لروح الديمقراطية ، إلا أنه يمكن القول بأن الأوضاع التي نشأت في الكويت بعد الغزو قد باعدت بين شعب الكويت والتطور الديمقراطي الذي كان يتطلع إليه العديدون من المثقفين الكويتيين .

أما فيما يتعلق بالعراق ، فرغم كثرة الحديث عن التعددية الحزبية فيه في السنوات الأخيرة ، إلا أن هذا الحديث لم يترجم إلى واقع قبل الغزو ، ولا ينتظر أن تؤدى ظروف التوتر الاقليمي والدولي الناشيء عن غزو العراق للكويت واحتشاد قوات أمريكية وعربية بالقرب من حدود العراق مع المملكة العربية السعودية وفي الخليج العربي إلى توفير المناخ الملائم لإنجاز مثل هذا التطور ، إذا كانت هناك في الأصل نية معقودة على تحقيقه . بل على العكس

من ذلك ، فإن غزو الكويت ، بالطريقة التي تم بها ، وبما أشيع من حوله عبر أجهزة الاعلام العراقية من أنه جاء تلبية لرغبة شعبية كويتية شكل أيضاً اعتداءاً صارخاً على حق الشعب العراقي في المعرفة ، وهو حق أساسي بدونه لايُمكن ممارسة أي حقوق سياسية أخرى . وإذا كان يقال أن قرار الحرب هو من القرارات الحساسة التي لاتخضع في أى دولة من الدول لمشاورات شعبية على نطاق واسع ، إلا أنها أيضاً من القرارات التي تقتضي في عديد من الدول موافقة ممثلي الشعب المنتخبين عليها ، ناهيك عن قرار شن الحرب على شعب عربي شقيق ومجاور قدم للعراق كل معونة ممكنة طوال سنوات الحرب العراقية الايرانية . أليس من حق شعب العراق أن يكون له رأى في تلك السياسات التي أودت به إلى المهالك طوال الثمانينيات ، وتعرضه لنفس المخاطر في التسعينيات . إن حق تقرير المصير لاينصرف فقط إلى اختيار الدولة التي يرغب المواطنون على إقليم معين العيش تحت سلطتها ، ولا نظام الحكم الذى يرتضونه فحسب ، وإنما تعني أيضاً حقهم في إبداء الرأي في السياسات الهامة التي تتبعها حكوماتهم ، خصوصاً إذا كان لهذه السياسات أبلغ التأثير على حرياتهم الجماعية والفردية ، بل وعلى حياتهم .

ولقد كان غزو العراق للكويت مقدمة للاعتداء على الكثير من الحقوق الفردية للمواطنين الكويتيين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لامجال هنا لتفصيلها ، وإنما يكفي إفراد بعض الأمثلة على بعض هذه الانتهاكات ، فقد رحلت السلطات العراقية الآلاف من المواطنين الكويتيين ، خصوصاً من بين النساء والمتقدمين في السن ، من الكويت إلى السعودية رغم إرادتهم ، وقيل إن ذلك تم لإحلال عائلات عراقية محلهم ، وفوق أن ذلك يخالف معاهدة جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين في مناطق الاحتلال العسكري (١٩٤٩) ويخالف مبادىء القانون الانساني ، فإن ذلك يمثل خرقاً لحقوق الإقامة والسكن ، التي يعترف بها العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية (المادة ١٢) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ١١)

واللذين صدقت عليهما الحكومة العراقية . وفضلاً على ذلك فقد أنكرت الحكومة العراقية على المواطنين الكويتيين حقهم في التعبير ، بسيطرتها بالقوة المسلحة على دار الاذاعة والتلفزيون الكويتية ، وحرمان المذيعين الكويتيين من استخدامها ، والحيلولة دون اصدار الصحف الكويتية في ظروف تضمن التعبير النزيه عن موقف الشعب الكويتي من التطوراتت الجارية على أرض بلاده .

ولم يقتصر إنكار هذه الحقوق الفردية على المواطنين الكويتيين والعراقيين وإنما امتد كذلك إلى عشرات الألوف من العاملين العرب والأجانب الذين أدى احتلال العراق للكويت ، وماصحبه من إجراءات نقدية ومالية إلى توقف أعمال المؤسسات التى كانوا يشتغلون بها ، وإلى اضطرارهم للرحيل من البلدين ، دون أن يكون في إمكانهم الحصول على ناتج عملهم في السابق والذي احتفظوا به في صورة مدخرات ، أو حتى حصولهم على أجورهم عن الشهر السابق على الغزو العراقي بسبب القيود التي فرضتها السلطات العراقية على المبالغ التي يمكن سحبها من المصارف ، وتخفيضها المتعمد لقيمة العملة الكويتية ثم إلغائها للتعامل فيها بعد ذلك . وهو مايخالف روح حق العمل الذي اعترف به العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتان ٦ و ٧) فضلاً عن الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية الأجور (جنيف ١٩٤٩) .

على أن هذه الانتهاكات لحقوق العمل والتي أصابت عشرات الآلاف من العاملين العرب والأجانب لم تقتصر على الكويت والعراق ، وإنما ألقت أزمة الخليج بظلالها على أوضاع العاملين في دول الخليج الأخرى ، فقامت السلطات السعودية مثلاً بترحيل الآلاف من العاملين الفلسطينيين والأردنيين واليمنيين من أراضيها انتقاماً من مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وحكومتى الأردن واليمن من الغزو العراقي للكويت ، فقد أظهرت الأطراف الثلاثة ، مع أطراف عربية أخرى قدراً من التعاطف مع الموقف العراقي . وهكذا فقد

أصبح الاعتداء على حقوق العاملين العرب والأجانب ، بما في ذلك مواطنو دول اسلامية وآسيوية عديدة شقيقة ظاهرة عامة على جانبى الصراع في منطقة الخليج .

ولم تقتصر الآثار المباشرة للأزمة على منطقة الخليج ، فقد تردد صداها أيضاً في كل الدول العربية في المشرق والمغرب ، وظهر الانقسام واضحاً بين القوى السياسية في البلدان التى تسمح بقدر من التعددية السياسية . ومع ذلك يلاحظ أن مواقف أغلب القوى السياسية العربية قد توافقت ، باستثناء مصر ، مع مواقف حكوماتها . فرغم تعددية سياسية قانونية في الجزائر وتونس ، وربما المغرب أيضاً ورغم تعددية سياسية فعلية في الأردن واليمن ، كانت مواقف قوى المعارضة شديدة التقارب إن لم تتماثل مع المواقف الرسمية في هذه الدول ، وعلى الرغم من وجود تيارات هامة في بعض هذه البلدان رأت الخطر فيما أقدم عليه العراق إلا أنه لم يسمع الكثير من هذه التيارات . ويثير ذلك التساؤل حول ما إذا كانت التعددية السياسية في هذه الحالات مازالت مجرد قناع شفاف لايكاد يغطي على طبيعة السلطة السياسية ، والتى ظلت ترتبط بحزب سياسي مسيطر أو بجماعات اجتماعية معينة مازالت تمسك بزمام جهاز الدولة فيها . ولايغير من قيمة هذا التساؤل أن هناك قدرا من التأييد الحقيقي في صفوف المعارضة السياسية في كل تلك الدول لموقف العراق . ولكن الذى يثير التساؤل حقاً هو خفوت صوت أصحاب الرأى الآخر ، فما هى الطبيعة الحقيقية لهذا الاجماع كما هو مفروض ، أم أنه انعكاس حقيقي للرأى العام ؟

أما في مصر ، فقد ظهر الانقسام واضحاً بين القوى السياسية الرئيسية في البلاد ، وامتد الانقسام داخل كل القوى السياسية ، وخصوصاً داخل التيارات الاسلامية ، والناصرية ، والماركسية ، بينما اتخذ التيار الليبرالي (الممثل في حزب الوفد) والمعبرون عن الحزب الوطني مواقف متجانسة في ادانتهم للغزو العراقي للكويت . أما القوى السياسية الأخرى فقد أدانت غزو العراق

للكويت واستقدام القوات متعددة الجنسيات وخصوصاً القوات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية واقليم الخليج ، ومشاركة القوات المسلحة المصرية في الحشد العسكري في منطقة الخليج . وقد ركز المتعاطفون مع العراق على ادانة الوجود العسكري الأجنبي في تلك المنطقة بينما ركز خصوم هذا الموقف على إدانة الغزو العراقي للكويت .

وتثير كل هذه المواقف عدداً من التساؤلات ، يتعلق أولها بمصداقية الشعارات الديمقراطية التى ترفعها تلك القوى السياسية ، القومية والماركسية والاسلامية التى عبأت كل أداتها الدعائية لشجب الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج بينما سكتت عن انتهاك الحكومة العراقية لحق شعب الكويت في تقرير مصيرة واستمرارها في انتهاك الحقوق المدنية والسياسية لشعب العراق ؟ ألا يعنى ذلك أن الديمقراطية مازالت لدى هذه القوى قضية يمكن التضحية بها بسهولة على وهم إمكان التقدم على طريق تحقيق أهداف أخرى مثل الوحدة العربية ، أو مناهضة الوجود الأمريكي في الوطن العربي ، أو استغلال قضية الوجود العسكري الأجنبي من أجل تعبئة مشاعر المواطنين وراء الحركة الاسلامية ؟ ألا تبعث هذه المواقف على القلق المشروع من مصير الحقوق الديمقراطية للمواطنين عندما يصل ممثلو هذه التيارات إلى السلطة ، إذا قدر لهم ذلك ؟

ومن ناحية أخرى مازال التساؤل قائماً بلا جواب حول قدرة أصحاب المواقف الأخرى المخالفة للرأى الرسمى ، ولما يبدو أنه الرأى الغالب بين أفراد النخبة السياسية في بعض الدول العربية على التعبير عن مواقفهم . لاتتوافر في الحقيقة معلومات كافية عن الأردن واليمن والجزائر . ومع ذلك تشير بعض الحوادث المتفرقة في مصر ، إلى أنه على الرغم من أن أصحاب المواقف المخالفة للموقف الرسمى قد تمكنوا من إيصال صوتهم عالياً إلى المواطنين المصريين ، إلا أنه كانت هناك بعض الممارسات التى مست حقوقاً أساسية لهؤلاء المخالفين ، منها مثلا الاستغناء عن خدمات خبير بمركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام لما أشيع عنه من تعاطف مع الموقف العراقي ، ومنها منع سفر بعض شخصيات المعارضة لحضور مؤتمر للقوى القومية العربية عقد في عمان بالأردن لمناصرة العراق ، ومنها كذلك حظر توزيع صحف عربية وأعداد من صحف أجنبية لأن الأولى اتخذت موقفاً متعاطفاً مع العراق (مجلة اليوم السابع) ولأن أحد أعداد الثانية (مجلة تايم الامريكية) نشرت مقالاً تحدثت فيه عن المسلك الشخصي للملك فهد ، صديق الحكومة المصرية في الوقت الحاضر . ولا تتفق كل هذه الممارسات مع أى تصور منصف للديمقراطية أو حقوق الانسان .

وعلى ذلك ، فهناك درس هام تلقنه التجربة المصرية لمن يريد أن يتأمل علاقة حرية التعبير ، رغم نواقص كثيرة في الممارسة ، بالاستقرار السياسي . فعلى الرغم من أن أصحاب المواقف المتعارضة من أزمة الخليج قد عبروا عن مواقفهم بكل الوضوح والحدة ، خصوصاً على صفحات كل من صحيفتى الشعب والأهالي الأسبوعيتين إلا أنه لايبدو أن ذلك قد هدد على أى نحو جدى ، الاستقرار السياسي في مصر بل إنه تقرر في هذه الظروف ، الدعوة إلى حل مجلس الشعب القائم ، عن طريق الاستفتاء ، وتنظيم انتخابات جديدة ، رغم أنه كان هناك من يتخوف من فتح أبواب المعركة الانتخابية أثناء هذا الظرف المتوتر الذى يخيم على كل الشرق الأوسط . ألا يثبت ذلك صحة الاعتقاد بأن التطور الديمقراطي الصحيح ليس بالضرورة مصدراً للخطر على استقرار مؤسسات الحكم ، إذا كانت تستند بحق إلى الرضا الواعي والحر لأغلبية المواطنين ؟

الآثار غير المباشرة للأزمة :

لاتقل الآثار السياسية غير المباشرة لأزمة الخليج في أهميتها عن الآثار المباشرة ، بل قد تكون أبلغ في مفعولها في الأمد البعيد . وعلى الرغم من أنه يصعب قياس هذه الاثار غير المباشرة ، إلا أن خطورتها تبرر تناولها باختصار في هذا القسم . وهناك نوعان من الآثار غير المباشرة لهذه الأزمة ،

أولهما هو المضاعفات السياسية لاثارها الاقتصادية ، والتي قد تتفاوت من بلد إلى آخر ، وقد يقصر أمدها أو يطول بحسب امتداد الأزمة ذاتها ، أما النوع الثاني فهو ماينتج عما تلحقه الأزمة من إضعاف لشرعية كل النظم العربية ، إذ تبدو عاجزة عن تأمين الدفاع عن حدودها الاقليمية ، وعن ضمان الأمن العربي الجماعي ، ويبدو بعضها مضطراً إلى الاستعانة بقوات أجنبية للدفاع عن بقائه ، وهى قوات نفس الدول التى كانت توصف في السابق بالاستعمارية ، والتى مازالت لها مصالحها التى تتعارض مع المصالح القومية العربية .

ومع أن الأزمة قد ترتب عليها ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات تقرب الآن من أعلى أسعار له بلغها في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ، إلا أن هذا التطور لن يكفي لوقف الجوانب السلبية للأزمة ، سواء في اقتصاديات الدول خفيفة الكثافة السكانية والمصدرة للنفط أو الدول العربية الأخرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة من مصدرى النفط أو من غير مصدريه .

وتظهر الآثار الاقتصادية للأزمة في الدول العربية بصور متفاوتة ، تتمثل في إصابة النشاط الاقتصادي في كل من العراق والكويت بشكل يكاد يكون تاماً في الثانية وقد يقترب من ذلك في الأولى نتيجة الحصار الاقتصادي البحري والجوي المفروض عليهما . ومع أن هذه الآثار ستخف قطعاً في حالة تسوية الأزمة ، إلا أن أوضاع اقتصاد كل منهما ستحمل بصمات كيفية تسوية الأزمة سلماً أو حرباً ، كما ستمتد هذه الآثار إذا استمرت الأزمة بدون تسوية . وحتى لو حدثت تسوية سريعة للأزمة ، فإن اعادة تعمير مادمرته الحرب في الكويت ، واستئناف النشاط الاقتصادي في العراق سيستغرق بعض الوقت ، ولن يكون سهلاً ، لأن تسوية الأزمة سوف تؤدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى حوالي ٢٦ دولاراً ، وهو مستوى قد يكون أقل بكثير مما يحتاجه العراق لاعادة تعمير اقتصاده ، الذى لم يفق بعد من آثار الحرب العراقية الايرانية الطويلة .

ويعنى ذلك بالنسبة للعراق أن أوهام العظمة التى تبثها أجهزة الاعلام العراقية في نفوس المواطنين هناك لن تكون كافية لجعلهم ينسون شظف العيش الذى تحملوه طوال سنوات طوال منذ بداية الثمانينيات ثمناً لسياسة تخفق في تحقيق أهدافها . ولن يتغير ذلك الوضع حتى لو تمكن العراق من الاحتفاظ بالكويت وانسحبت القوات الغربية المحتشدة في منطقة الخليج دون معركة عسكرية ، ودون تسوية سياسية تضمن انسحاب القوات العراقية من الكويت ، وهو احتمال بعيد لأنه سيشكل هزيمة سياسية للدول الغربية في الوقت الذى لاتنعدم فيه الوسائل لديها للاستمرار في الضغط على العراق .

وهكذا فإن أساس الشرعية الذى بدا أن النظام العراقي يتمتع به في السبعينيات سوف يستمر في التآكل ، مما يجعل من الضروري أن يدفع هذا النظام بدوره للشعب العراقي ثمن أخطائه بأن يقلل من قبضته الخانقة عليه أو يتعرض للثورة عليه . ولن يكون النظام العراقي في هذه الظروف أكثر مناعة من نظم أخرى في شرق أوروبا تهاوت بسرعة تحت ضغط جماهير اندفعت بقدر قليل من التنظيم وقدر كبير من التلقائية تطلب إسقاط القيود على حقوقها الأساسية في العقيدة والتعبير واختيار من يحكمونها .

أما بالنسبة للكويت ، فقد يتجنب مواطنوها بعض الآثار السلبية للأزمة بسبب ماتملكه الحكومة الكويتية من أرصدة كبيرة بالخارج قدرت بمائة بليون دولار . وقد يسهل ذلك استئناف النشاط الاقتصادي فيها بسرعة أكبر وتقديم بعض التعويضات للمؤسسات الخاصة في الكويت التى لحقت بها خسائر هائلة . ولذلك كله يصعب تصور أن تكون الآثار الاقتصادية للأزمة هى وحدها مولد التطورات السياسية فيها في المستقبل .

وعلى الرغم من أن دول الخليج الأخرى تستفيد من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، إلا أنه مما يقلل من هذه الفائدة اضطرارها إلى تحمل نفقات جديدة هائلة لتمويل حشود القوات الأجنبية المتواجدة هناك ، ولزيادة

دعم مقدراتها الدفاعية . ومن المؤكد أن هذا الانفاق العسكري الضخم سيستمر في المستقبل حتى لو تمت تسوية سياسية سلمية للأزمة ، لأن الغزو العراقي للكويت قد أوجد مصدراً لتهديد أمن هذه البلاد لم يكن متصوراً في السابق ، ولاينتظر أن يختفي هاجس الأمن الذى ترتب على ذلك في المستقبل . وهو مايعنى أن التباطؤ في النمو الذى كان سمة اقتصادات هذا الاقليم قبل الأزمة سيستمر أيضاً من الأجل المنظور ، ويصيب كلاً من الوطنيين والعاملين الأجانب فيه ، وقد يغذى لدى الوطنيين خصوصاً المطالبة بقدر من المشاركة في السلطة ، وتحديث الأبنية السياسية في هذه البلدان .

أما الدول العربية الأخرى كافة فستعانى من آثار هذه الأزمة على اقتصاداتها وهى التى كانت تواجه أشق المصاعب قبل حدوثها . فللأزمة آثار عامة ، منها ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للدول غير المنتجة له ، وارتفاع محدود في معدل التضخم العالمي ، وتباطؤ في حركة السياحة والاستثمار الأجنبي المتجهه إلى الوطن العربي . وتزداد آثار هذه الأزمة في دول المشرق العربي الموصوفة بالفقيرة بالاضافة إلى السودان ، وهى الدول التى كانت تعتمد على تحويلات العاملين من أبنائها في كل من الكويت والعراق ، كما يعتمد بعضها على رؤوس الأموال والقروض أو الهبات الكويتية في تسيير بعض مرافقها ومؤسساتها الاقتصادية ، كما تأثر بعضها ، وخصوصاً الأردن واليمن نتيجة الاجراءات الانتقامية التى اتخذتها المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج الأخرى ضد العاملين من أبنائهما عقاباً على مواقف حكومتيهما المتعاطفة عملياً مع العراق . وقد ظهرت أشد آثار هذه الأزمة في كل من مصر والأردن ، ولكنها واضحة في كل دول المشرق الأخرى . وتظهر هذه الآثار في صورة ارتفاع معدلات البطالة في هذه البلدان بقدر عدد المهاجرين العائدين ممن لايجدون عملاً ، فضلاً عن العاملين الآخرين في المنشآت التى تتأثر بانخفاض التحويلات أو تباطؤ حركة السياحة أو قلة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتظهر أيضاً في صورة انخفاض دخل قطاعات

واسعة من المواطنين مع استمرار التضخم وعجز السلطات العامة عن توفير ماتقدمه من خدمات .

ومن الصعب التنبؤ بدقة الآثار السياسية الناجمة عن هذه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة . ولكن إذا كانت تجربة الماضي تنطوي على بعض المؤشرات بالنسبة للمستقبل ، فإن انتشار السخط الاجتماعي في هذه البلدان كان ، من بين عوامل أخرى ، الأرضية الخصبة التى نمت عليها حركات المعارضة الجذرية ، وخصوصاً تلك التى تميل إلى استخدام النضال المسلح ضد أنظمة الحكم القائمة ، وكانت الحركة الاسلامية هي في مقدمة تلك الحركات . ولاشك أن هذه الحركة مرشحة للاستفادة من هذا المدد الجديد من الساخطين ، خصوصاً وأنها اتخذت موقفاً ناقداً من النظم التي شاركت بقواتها مع القوات الأجنبية في الدفاع عن نُظُم الخليج المحافظة . وهكذا قد تجنى الحركة الاسلامية ثمار هذا الموقف سواء في تلك الدول التى أدانت موقف العراق أو التى تعاطفت معه .

على أن تيار الساخطين النامي بسبب هذه الأزمة قد لايصُب كله في نهر الحركة الاسلامية ، وإنما قد يرى كثيرون من الذين يجدون أنفسهم في خضمه أنه لاجدوى من الانخراط في العمل السياسي في نظم كلها سلطوية تتلاعب بإرادة المواطنين ، أو هى عاجزة عن توفير أبسط مقتضيات الأمن والأمان للوطن والمواطنين ، ومن ثم يغذى هذا التيار نهراً أكبر يضم العازفين عن المشاركة السياسية ، الذين يقاطعون الأحزاب والانتخابات وكل صور النشاط السياسي المنظم ، ولكنهم يتطلعون إلى حكومة فعالة ، تدفع النمو الاقتصادي ، وتشرف على توزيع آثاره بقدر من العدالة ، وتتوجه نحو تأكيد الاستقلال الوطني لبلادها .

وهكذا فإن الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن هذه الأزمة تُساهم في إضعاف أسس الاستقرار الاجتماعي والسياسي الواهية في معظم الدول العربية وتقلل من رصيد التأييد الذى تتمتع به النظم الحاكمة ، وتغذى حركات الرفض

الداخلية فيها ، التي تتطلع إلى اعادة تشكيل أوضاع المجتمع والثقافة والسياسة على أسس مختلفة عديدة ، ليس من بينها بالضرورة الديمقراطية ، إلا إذا كان ذلك وفق مفهومها هي ، والذى لايوافق عليه الكثيرون من غير أعضائها .

أما فيما يتعلق بأثر فقدان الاعتقاد بشرعية نُظم الحكم القائمة على تطورها السياسي.فمن الصعب التنبؤ بذلك بدقة ، وإن كان ذلك يزيد من هشاشة هذه النظم ، ويجعلها معرضة للسقوط في أى لحظة . وتتوافر دلائل فقدان ذلك الاعتقاد في تلك الكتابات الصحفية التى تدين كل النظم العربية لعجزها عن إقامة نظام أمن جماعي عربي ، وعن تسوية منازعاتها بالطرق السلمية ، وعن توجيه ثروات العرب لصالح العرب . ومع أن هذه الاتهامات تنصب على كافة النظم العربية ، إلا أنها تصيب مواقع حساسة في النظم العربية المحافظة ، وفي تلك النظم التى يصورها خصومها على أنها تقف ضد نُظم عربية أخرى إلى جانب القوى المعادية للأمة العربية . ويتوزع الذين سقط لديهم الاعتقاد بشرعية نُظم الحكم العربية ، على الأرجح ، بين العازفين عن المشاركة السياسية من جانب ، وأنصار حركات الرفض الداخلي من جانب آخر .

خلاصـــة

جاءت أزمة الخليج في وقت تحولت فيه بعض الدول العربية عن الصور المألوفة للنظم السلطوية ، بإقرار قدر من الحريات العامة ، والسماح بدرجة من التعددية السياسية ، وتحدثت فيه دول أخرى عن هذا التحول ، بينما شاء فريق ثالث من الدول العربية أن يتجاهل مجرد الحديث عن مقتضياته . وتلقى أزمة الخليج ظلالاً سلبية على هذه الأوضاع .

فقد أحدثت الأزمة انقساماً كبيراً بين الدول العربية ، وداخل بعض النُظم السياسية ، كما هزت بآثارها الاقتصادية أسس الاستقرار الاجتماعي الواهية

في معظمها ، وشككت الكثيرين من المواطنين في شرعيتها . ولا يوفر ذلك ظروفاً ملائمة لأى تحول باتجاه الانفراج السياسي وإشاعة احترام حقوق الانسان للأسباب التالية :

(١) تزايد الشعور بعدم الأمن لدى النظم الحاكمة في الوطن العربي ، سواء بظهور مصدر جديد لتهديد السلامة الاقليمية لدول الخليج لم يكن مقصوراً في السابق ، ويتمثل في المطامح الاقليمية لنظام الحكم في العراق المدعوم بقوة عسكرية هائلة بالمقارنة بالقدرات الدفاعية المحدودة لدى هذه الدول ، أو بدعوة هذا النظام إلى قلب النظم العربية التى اتخذت موقفاً مناوئاً لغزوه للكويت ، ولاينتظر أن يختفى هذا الهاجس الأمني بتسوية سياسية لأزمة الخليج . فطالما بقى الاختلال في القوى العسكرية قائماً بين دول الخليج من ناحية وإيران والعراق من ناحية أخرى ، سيستمر الشعور بالتهديد ، ويلقى ظلاله على الدول العربية الأخرى بحكم علاقات التحالف المتباينة بينها والأطراف المختلفة في منطقة الخليج . ولايشجع هذا الظرف النظم العربية على الاستجابة له بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية .

(٢) التغير المحتمل للأوزان النسبية للقوى السياسية داخل كل بلد عربي ، باتجاه صعود نفوذ القوى الموصوفة بحركات الرفض الراديكالية العربية ، وفي مقدمتها الحركة الاسلامية ، مع تآكل شرعية الجماعات الحاكمة الموجودة الآن وإحساس مؤيديها أنفسهم بعجزها المتزايد عن القيام بوظائفها الدفاعية المعهودة أو التنموية الجديدة . وينطوي هذا التطور على خطر على التطور السياسي للوطن العربي في اتجاه الانفراج الديمقراطي بقدر مايزيد من خطر عدم الاستقرار الداخلي ويرفع من احتمالات المواجهة بين هذه القوى والجماعات الحاكمة في الوطن العربي وبقدر ماتثبت ممارسات هذه القوى في الحكم أو في المعارضة من أن مفهومها للديمقراطية ليس هو مايقبله خصومها عادة .

(٣) عدم كفاية الضغوط الخارجية ، ومن جانب الولايات المتحدة بالذات على دول الخليج لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية فيها وذلك لمقاومة الأسر الحاكمة في هذه الدول لمثل هذه التغيرات ، ولأن البديل عن هذه النظم غير معروف الهوية ولا قابل للتنبؤ من حيث سلوكه المحتمل إزاء الجارين الكبيرين في منطقة الخليج وهما العراق وإيران ولا إزاء الولايات المتحدة والمصالح الغربية ذاتها .

تعقيب : د . سعد الدين إبراهيم

لمست هذه الورقة المتميزة للزميل الدكتور مصطفى كامل السيد ، ما اعتبره « قلب » أزمة الخليج وليس مجرد « بُعْدٍ » من أبعادها .

فرغم تعدد أبعاد أزمة الخليج ، التى تفجرت مع الغزو العراقى لدولة الكويت فى فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، إلا أن هذه الكارثة العربية الجديدة ما كان لها أن تقع لولا غياب « الديمقراطية » . فغزو الكويت هو قرار ، جاء دون مراعاة أو إحترام للقانون الدولى أو ميثاق جامعة الدول العربية ، أو ميثاق الأمم المتحدة .

وحتى لا يكون تعقيبنا مليئاً بالمقولات التعقيبية الغامضة أو المطلقة ، فإننى أبدأ بتعريف محدد « للديمقراطية » ، لا كحالة (State of affair) ولكن « كعملية » صيرورة (Process) تنطوى على توسيع وتعميق دائمين للمشاركة السياسية الحرة لعدد متزايد من المواطنين فى إتخاذ القرار أو التأثير فيه . وبهذا المعنى فإن قراراً يشارك فيه عشرة أشخاص مشاركة حرة ، هو أكثر ديمقوقراطية من قرار يصنعه شخص واحد . وقرار يشارك فيه ألف شخص هو أكثر ديموقراطية من قرار يصنعه مائة شخص .. وهكذا . أن أى تعريف للديمقراطية « كعملية » وليس « كحالة » معناه : زيادة

مضطردة فى عدد من يشاركون مشاركة حرة فى إتخاذ القرارات التى تؤثر على حاضرهم ومستقبلهم . وهذا يعنى أننا لا نطالب بحالة ديموقراطية مثالية طرباوية .. فهذه لا توجد فى أى مكان ، حتى فى أعرق البلدان الديموقراطية وهى بريطانيا (ديموقراطية وبدون تمييز) . ودعنا نذكر أن الطبقة الوسطى البريطانية لم تحصل على حق المشاركة السياسية إلا بعد عدة قرون من « العهد الأعظم » (الماجنا كارتا) . وأن الطبقة العاملة البريطانية لم تحصل على حق هذه المشاركة إلا بعد قرنين من الثورة الانجليزية (التى حصلت بها البرجوازية الانجليزية على هذا الحق) . وأن النساء البريطانيات لم يحصلن على هذا الحق إلا فى أوائل القرن العشرين (١٩٢٠) . المهم هو أن الشعب البريطانى كان يحقق بشكل مضطرد مزيداً من المشاركة السياسية عبر الأيام والأزمان .. وبذلك كان يقلص من دائرة الاستعباد والحكم المطلق . وبهذا المعنى فإن عكس الديموقراطية هو « الاستبداد » فى صناعة القرار .

هذه المعانى الاجرائية لا أعتقد أنها تغيب عن فهم الزميل الدكتور مصطفى كامل السيد . وأنا أوردها هنا فقط للتفصيل والتأكيد كمقدمة للدخول فى صلب موضوعنا – وهو تأثير غياب الديموقراطية على السلوك السياسى للفواعل (actors) الرئيسيين فى أزمة الخليج ، وأقصد بها العراق من ناحية وبقية الأنظمة الخليجية من ناحية أخرى .

ومادمنا نتحدث عن الديموقراطية والاستبداد بمعنى عملية صيرورة نسبية ، فإن كل نظام حكم يمكن أن يتراوح بين طرفى النقيض هذين . إن معظم أنظمة الحكم العربية تتركز عند طرف الاستبداد ، وأقلها فقط هو الذى يقترب من طرف الديموقراطية .

ومع ذلك ففى منطقة الخليج واحقاقاً للحق ، فإن أكثر الأنظمة اقتراباً من الديموقراطية هو النظام الكويتى ، فالكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١ ، يتمتع بدستور ومجلس نيابى منتخب انتخاباً حراً فى ظل ملكية دستورية . ورغم تغير هذا النظام الديموقراطى فى لحظات قصيرة ، إلا أن الحكم النيابى لم ينقطع إلا لسنوات قليلة خلال الثلاثين سنة التى سبقت الغزو العراقى للكويت . طبعاً لا يمكن أن يجادل أى مراقب فى أن ديموقراطية الكويت لم تكن مثالية وكان هناك الكثير الذى يمكن أن تكتمل به هذه الديموقراطية . ولكن مرة أخرى نحن نتحدث حديثاً نسبياً وليس حديثاً مطلقاً . فقد ظلت الكويت بين عامى ١٩٦١ و١٩٩٠ هى أكثر بلدان الخليج ديموقراطية وحرية .

وهذه الضراوة فى الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان تنقلنا إلى نقطة فى مجال المقارنة بين أنواع الاستبداد فى منطقة الخليج خصوصاً . فرغم أن الاستبداد بكل أنواعه مذموم ، فإن هناك « **إستبداداً حديثاً** » ، وهناك « **إستبداد تقليدى** » والأخير هو ذلك الذى يسود فى كل بلدان الخليج باستثناء الكويت ، حيث تتسم أنظمة الحكم الملكية أو الأميرية أو السلطانية بالسمات القبلية والعشائرية . وهذه السمات تخفف نسبياً من ضراوة الاستبداد ، ولو لاعتبارات وشائج القرابة والمصاهرة والموازنات القبلية والعشائرية . فضلاً عن أن قوة الدولة وأجهزتها ليست بالدرجة والإحكام الذى يمكنها من السيطرة الكاملة على المجتمع كله .

أما « **الاستبداد الحديث** » فهو يتسم بوجود حزب واحد ، أو حزب مسيطر ، وبداخله وعلى قمته زعيم أوحد ، يتربع على أجهزة عسكرية وأمنية أكثر تقدماً وكفاءة فى الضغط والسيطرة ، ومن ثم أكثر قدرة على البطش والتدمير . ومن هنا يصبح استبدادها

مهولاً فى « كمه » و « كيفه » . ولغياب أى اعتبارات إنسانية فى تعامله مع مجتمعه ، فهو لا يتردد عن الابادة الجسدية فى لحظات لقرى أو مدن بأكملها . ولا يتردد عن إستخدام أى أسلحة فتاكة فى التعامل مع معارضيه .

وفى ظل هذا النوع من « الاستبداد الحديث » يتحول الحاكم إلى « **طاغية مؤله** » وتأليه الطاغية يجعله يعتقد « بالقدسية » فى عمله و « بالعصمة » من الخطأ فى قراراته . ولا يجرؤ أحد ، حتى من أقرب الأقربين إليه ، أن يماثله أو حتى أن يلفت نظره إلى احتمال ، مجرد احتمال ، أن يكون قراره خاطئاً .

ومن هنا كانت كل نكبات الوطن العربى فى العقود الثلاثة الأخيرة ، بسبب قرار حاكم مستبد واحد فى قطر واحد . ويندرج تحت هذه النكبات الفادحة العديد من القرارات التى اتخذت فى شكل منفرد . ففى كل هذه القرارات الفردية لحاكم مستبد ، أدى القرار إلى إزهاق آلاف الأرواح ، وتبديد ملايين الدولارات ، وتدمير الممتلكات ، وتعطيل مسيرة التنمية ، وخلق عداوات تاريخية عميقة مع الجيران ، ودونما نتيجة تذكر ..

لقد أحسن د . مصطفى كامل السيد بتمييزه بين قرار حرب يصنع فى بلد ديموقراطى وقرار مماثل يصنع فى بلد غير ديموقراطى . ففى الأولى يصنع القرار بواسطة « ممثلين منتخبين » لضرورة « تبدو ماسة » ولا يمكن التعامل معها إلا بالحرب . فهو ليس قرار فرد واحد نتيجة نزوة أو حلم أو طموح أو جموح ، وفى كل الأحوال تتم مساءلة من اتخذوا القرار ،

ومراقبة تنفيذه ، ومحاسبتهم على نتيجة أدائهم . أما فى حالة أنظمة الحكم الاسبتدادية فلا يتم شيء من ذلك . وقد يمضى الحاكم المستبد فى قراره ، ويستمر فى حربه ، ويهدر موارد بلده البشرية والمادية دون طائل ، إلا أن يشعر بتهديد شخصى لذاته أو لنظامه ، أو حتى قد يفنى قبل أن يدرك ذلك .

إن حديث الاستبداد العربى الحديث هو حديث الكوارث والنكبات . وإذا كان هناك من وجه إيجابى لأزمة الخليج فهو أن الجماهير العربية فى كل مكان أصبحت تدرك المغبة المهلكة لاستمرار أنظمة الحكم الاستبدادية . وأن تلفيق وتدليس هذه الأنظمة بمقايضة الديموقراطية وحقوق الإنسان بدعاوى « العدالة » أو « التصدى للهيمنة الأجنبية » . هى كلمات حق يراد بها باطل . نعم لقد فتحت أزمة الخليج عدة ملفات كان لابد أن تفتح . ونعم أبرزت للضوء حسابات تاريخية وإجتماعية وإقتصادية واضحة وسياسية وقومية لابد من تسويتها . ولكن هذه الحسابات المشروعة يمكن أن تسوى بواسطة تناسب غير شرعى ، يثبت سجله البعيد والقريب لا فقط أنه غير مؤهل ، ولكن أيضاً إنه دموى أحمق .

وربما إذا كان للعرب مستقبل على الاطلاق ، فإن هذا المستقبل هو رهن بقدرة طلائعهم وضمائرهم الحية على وضع نهاية أبدية لكل أنظمة الاستبداد ، هذا هو المعنى الأعمق الذى استوعبته من ورقة د . مصطفى كامل السيد ومن أزمة الخليج .

تعقيب

د . طعيمة الجرف

شكراً سيادة الرئيس :

أود فى البداية أن أتوجه بالشكر خالصاً إلى اتحاد المحامين العرب الذى أتاح لى هذه الفرصة لأدلو بدلوى مع جميع الاخوة الكرام المشاركين بالرأي المتواضع حول هذا الموضوع الحيوى والهام الذى تجرى مناقشته فى هذه الأمسية عن الديمقراطية وأزمة الخليج ، كما أود أن أهنىء الأخ الدكتور مصطفى كامل السيد على هذا البحث الموضوعى والواضح حول هذا الموضوع :.

ويقينى أنه إذا كان للأزمة الطاحنة الآن فى الخليج من مصادر مختلفة فلعل غياب الديمقراطية وتغييب الشعوب - ليس فى العراق وحده - بل وعلى الساحة العربية كلها باستثناء بعض المظاهر القشرية فى بعض البلدان العربية ، يمثل واحداً من أهم الأسباب التى فجرت هذه الأزمة وخلقتها ، مع كل ما صاحبها من مضاعفات سلبية انعكست بشكل حاد ومباشر على حقوق الانسان ليس بالنسبة لشعبى الكويت والعراق وحدهما ، بل وبالنسبة لكافة شعوب المنطقة ، بل وبالنسبة لآلاف من مواطني دول أخرى كثيرة عربية وغير عربية وإسلامية وغير إسلامية ، كما أن آثار هذه الأزمة سوف تؤثر فى المستقبل سلباً على قضية الديمقراطية فى الوطن العربى ، أياً كان مدى امتداد هذه الأزمة ، وأياً كانت طريقة إنهائها سلماً أو حرباً .

فعلى الساحة العراقية ، لا جدال فى أن غياب الشعب العراقى أو تغييبه ، عن عملية المشاركة بالرأى الحر ومن خلال مؤسسات دستورية ديمقراطية ، فى عملية اتخاذ القرارات السياسية المصيرية ، هو الذى سهل إتخاذ قرار غزو الكويت .

فمن المناسب لنا جميعاً أن عملية إتخاذ القرارات السياسية المصيرية ، إنما تتحكم فيها إرادة فرد واحد ، بحيث لا يسود فى النهاية إلا تفسيره الفردى الأوحد لكّم المعلومات المتاحة ، ثم قراره الفردى الأوحد فى كل ما يمس مصير الشعب والأمة ، كل أولئك من غير أن يسمح لمواطن ولا لأى جماعة أو منظمة سياسية أو شعبية فى أن تناقش مردود هذه القرارات الفردية أو أن تحذر من عواقبها المدمرة للمصلحة الوطنية أولاً ثم للمصلحة القومية العامة ثانياً .

ويكفى أن نُشير إلى القرار الفردى الأوحد بغزو الكويت ، والذى وصفه الباحث الدكتور مصطفى كامل السيد ، فقد اتصف بدرجة كبيرة من اللاعقلانية فقد أصابه خطأ فاحش فى حساب التكاليف والخسائر ، كما أصابه خطأ فاحش فى تقدير العواقب الوخيمة التى باتت تهدد قدرات العراق التنموية – بفضل الحصار الاقتصادى شبه الجماعى – واحتمال إصابة اقتصاده بالشلل ، وإيقاف كل برامجه الطموحة لبناء قدراته العلمية والاقتصادية والعسكرية ، وهى بالقطع قدرات لو سُمح لها بأن تتحقق – وكانت سوف تتحقق لولا هذا القرار اللاعقلانى بغزو الكويت – فإنها كانت تمثل لا شك رصيداً إيجابياً ضخماً يضاف إلى رصيد القوة العربية ككُل ، هذا فضلاً عما حملته تداعيات الموقف واحتمالات الخيار العسكرى من تهديد مباشر لقدرات البلاد العربية جميعاً بسبب ما خلقته الأزمة ، وما سوف تخلقه فى المستقبل من صعوبات اقتصادية وإجتماعية ، أصابت خطط التنمية فى كافة الأقطار العربية بالتوقف ، يستوى فى ذلك من عارض قرار العراق ، ومن وقف بجانبه .

ثم إن الأزمة التى فجرها هذا القرار الفردى الأوحد بغزو العراق ، وفى غياب الشعب العراقى قد أخرج القوة العسكرية العراقية وغير العراقية من ساحة المواجهة مع العدو التاريخى إسرائيل ، لينفتح المجال أمام احتمالات مواجهة عربية عربية – مما أصاب الوطن العربى بالتشتت والتمزق – ليست على الساحة الرسمية وحدها ، وبل على الساحة الشعبية كذلك ، مما رجع بحركة الوحدة العربية إلى الخلف مئات السنين ، بعد أن كنا فى السنوات الأخيرة نعيش وهم التقدم الإيجابى فى اتجاه الوحدة والتحرر .

وعلى الساحة العربية ، وأياً كانت المواقف الرسمية للنُظم العربية الحاكمة من قرار غزو العراق للكويت ، بين مساند ومعارض ، فلعل أخطر ما يُمكن رصده فى هذا المجال ، إن هذه المواقف الرسمية ليست على أى شكل من الأشكال نتاج مواقف شعبية مُعبر عنها بالطرق والأساليب والأدوات الديمقراطية . إنها مجرد مواقف أنظمة حاكمة ومحكومة بحسابات مصالح آتية دون أن يكون من ورائها ، أو حتى فى مواجهتها بُعد شعبى ديمُقراطى من أى نوع .

وباستثناء بعض المظاهر الشعبية الديمقراطية ضيقة المساحة ، ضعيفة التأثير هنا أو هناك فى بعض الأقطار العربية ، والتى تُعتبر مصر بحق وللإنصاف أوضح مثل عليها . فلعل الراصد لمواقف الشعوب فى المنطقة يُصاب بالدوار حين يصدمه الواقع المؤلم والمتمثل فى نهاية المطاف فى تسليم الشعوب العربية – بوجه عام – فى كافة الأقطار العربية بالمواقف الرسمية المعلنة لكل نظام سياسى حاكم وتبنى وجهة نظره من الأزمة والانحياز لموقفه ، كل أولئك من غير أن يُسمح للنُخبة المثقفة من أبناء العراق الشقيق ، ولا للمناضلين من أبناء الشعوب العربية الأخرى من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان أن يناقشوا هذا القرار بغزو الكويت ولا أن يُحذروا من أخطاره أو يُنبهوا إلى عواقبه .

ويدُل ذلك أو ما يدُل على هذه المأساة الحقيقية التي مازلنا نعيشها على الساحة العربية وأعنى بها غياب الديمقراطية ، فى ظل نُظم حاكمة تجدُ حمايتها لنفسها فى وأد حرية الرأى ومصادرة منابره ولو بدرجات متفاوتة هنا وهناك ، وذلك برغم كثرة إدعاء الديمقراطية والتمسح بها .

أيهـا الزمـلاء :

من الأصول الثابتة فى الفكر السياسي الديمقراطى أن السلطة تحد السلطة وأن الرأى يقومهُ ويُصححهُ الرأي الآخر ، وأن فى غياب الشعوب عن مؤسساتها الدستورية الديمقراطية والتى تبنيها الارادة الشعبية الحرة ، يغيب عن ساحة القرار السياسى العامل الشرعى الموازن لجنوح السلطة ولأوهام الزعيم الفرد .

إن الديمقراطية أيها الزملاء ليست ترفاً سياسياً ولا مجرد نظرية فلسفية نلوكها فى أنديتنا وندواتنا ، ثم نفرغها فى عدد من الشعارات أو اللافتات الطنانة التى نرفعها بمناسبة أو غير مناسبة ، إن الديمقراطية فى الأساس ممارسة حضارية لفن إدارة شئون الحياة ، ليس على المستوى السياسى العام فحسب ، بل وأيضاً على جميع المستويات الحياتية للأفراد ، فى الأسرة ، فى المصنع ، فى المدرسة ، فى المؤسسة ، فى الجامعة ، بل وفى التعامل اليومى فى الشارع السياسى ، انها باختصار فن إدارة شئون الحياة ، كل نواحى الحياة ، بالحجة ، والحجة المقابلة ، وبالرأى ، والرأى الآخر .

ولكن يبدو أن مأساتنا نحن العرب ، أنه منذ تحقق لنا الاستقلال الوطنى فى مختلف أقطارنا العربية ، قد انكفأنا على أنفسنا وارتضينا بعد طرد المستعمر الأجنبى ، مجرد رفع لافتات الحكم الوطنى المستقل ، وبدأت تُطل علينا من جديد رواسب قبليتنا الجاهلية القديمة ، فى شكل دول حديثة ، وتحولنا جميعاً - باستثناء القليل القليل من نُخبتنا المثقفة الواعية - إلى أن نُصبح شعوباً لرؤسائنا وحُكامنا ، فنحن معهم على الحق والباطل نميل حيث يميلون ، ونتجه

حسبما يتجهون دون وعى كامل بمقتضيات نداءات الوحدة الشاملة على أسس ديمقراطية .

ولعل هذا سر مأساتنا اليوم أمام أزمة مثل أزمة الخليج ، فلو أن الساحة العربية قد شهدت زخماً حقيقياً لحركة شعبية ديمقراطية واسعة باتساع الوطن العربى سواء مع قرار العراق أو ضده ، لما قُدر للأزمة أن تنشأ أصلاً ولما قُدر لها إن هى نشأت أن تتداعى ملابساتها ونتائجها إلى الحد الذى وصلنا إليه والذى بات يُهدد المصير العربى والنظام العربى كله بالشلل بل بالموت .

ومـلاحظــة أخــيرة

فلا يجوز فى اعتقادنا ، ونحن بصدد التعامل مع قرار العراق غزو الكويت أن نخلط الأوراق ، أو ننسب هذا القرار بشكل أو بآخر بندائنا الحضارى للوحدة العربية ، نعم كان ضم الكويت إلى العراق يمكن أن يمثل خطوة حاسمة فى اتجاه الوحدة العربية ، لو أنه كان وليد إرادة شعبية حرة وديمقراطية فى البلدين ، أما أن يأتى ضم العراق للكويت بالقوة العسكرية وبأسلوب الاجتياح العسكرى والغزو ليس فقط ضد إرادة شعب الكويت ، بل وعلى حساب هذا الشعب ومحاولات تهجيره خارج أرضه وطمس هويته ، وتوطين شعب العراق على أرضه وفى مسكنه ومعمله ومصنعه ، فإن ذلك إذ يدخل فى باب التهجير والتوطين ، بالقوة العسكرية وما تداخل فيها من اعتداءات صارخة على أبسط حقوق الإنسان لشعب الكويت ولآلاف كثيرة من أبناء الشعوب الأخرى العاملين فى الكويت .

الخلاصة أيها الزملاء ..

إن أزمة الخليج صنعها من بين ما صنعها ، غياب الديمقراطية في أوطاننا ، وأن هذه الأزمة بتداعياتها قد ضربت الديمقراطية عندنا في مقتل كما أجهزت على الكثير الكثير من حقوق الانسان ، ثم هي قد دلت من بين مادلت عليه على غياب الديمقراطية ، يشهد على ذلك ويؤكده ، موقف شعوبنا الغريب من مواقف نُظُمها السياسية الحاكمة من هذه الأزمة ، فقد تحولنا في أغلبنا شعوباً لرؤسائنا وحُكامنا ، وغاب عن الساحة العربية هذا الرأى الشعبي الحر والديمقراطي الذى كان لو توفر ، قادراً على أن يفرض حلاً عربياً مشرفاً للأزمة ، ويجنبنا المخاطر والتداعيات السلبية للأزمة .

الديمقراطية أيها الزملاء هي العلاج الوحيد وهي طوق النجاة الوحيد لنا ، وبدونها ومع غيابها اسمحوا لى أن أتقدم لشعوبنا جميعاً ببطاقة عزاء للنظام العربي كله .

وشكراً على حسن استماعكم ..

الفصل الثالث

الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج المخاطر والفرص

ا . د . حسام عيسى

أستاذ بكلية الحقوق

جامعة عين شمس

مقدمة :

(١) لاأظن أن هناك قضية سياسية معاصرة أثارت هذا القدر من التشويش السياسى والخلط الفكرى مثلما أثارته أزمة الخليج التى نجمت عن إجتياح العراق للكويت ، حيث اختلطت المواقف الأخلاقية بالتحليلات السياسية ، وحل التبرير الأيديولوجى محل محاولات فهم أسباب الأزمة وتحليل أبعادها .

وكانت النتيجة المنطقية لغلبة المواقف الأخلاقية أن اختفت تماماً محاولات البحث عن مخرج سياسى للأزمة ، ذلك أن البحث عن مخرج يفترض بالضرورة فهماً جاداً وحقيقياً لأسبابها ، سواء تلك المتعلقة بالبناء أو بالسياق ، وهو ما غاب تماماً عن مجال البحث فى هذه الأزمة فيما عدا استثناءات نادرة .

ولم يكن غريباً فى هذا الاطار أن تتخذ الأبحاث والدراسات المتعلقة بالأزمة منحيين رئيسيين :

الأول : اتجه إلى دراسة الآثار الحالة للأزمة على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، وقد اتخذت الدراسات التى تمت فى هذا الاطار فى معظمها طابعاً تبريرياً ، حيث عكف أصحابها على بيان ما اعتبروه هم أضراراً سياسية واقتصادية أصابت العالم العربى من جراء الغزو العراقى ، وذلك كوسيلة لتبرير موقفهم السياسى من الأزمة بجوانبها المختلفة .

الثانى : اتجه مباشرة إلى محاولة استكشاف أوضاع المنطقة ، وخريطتها السياسية وعلاقاتها الاقتصادية وترتيباتها الأمنية بعد إنهاء الغزو ، و « تحرير الكويت » بالقضاء على القوة العراقية على أيدى القوات الأمريكية ، باعتبار أن القضاء على العراق قد أصبح قدراً لا نملك دفعه .. وكل ما علينا الآن أن ندرس « بواقعية وببرود علمى » ما ستكون عليه المنطقة بعد أشهر قليلة ، وكيف يمكن لهذا القطر العربى أو ذاك أن يستخلص لنفسه أكبر قدر ممكن من المغانم فى ظل الأوضاع الجديدة القادمة والتى لا نملك حيالها شيئاً .

(٢) وهكذا إذا كانت الأزمة كما يقول الصينيون هى مخاطر وفرص RISKS OPPORTUNITIESفقد انصبت التحليلات فى معظمها على مخاطر الأزمة دون أن نُشير إلى الفرص ، مع أن المهمة الأولى فى مجال السياسة هى البحث عن الفرص وتعظيم احتمالاتها واقتناصها فى نهاية الأمر .

ولا أحسبنى أضيف جديداً إلى سماع القارىء عندما أحذره من أى فهم ميكانيكى لمسألة الفرص والمخاطر ، فالأزمة - بالمعنى الذى أشرت إليه - ليست حاصل جمع المفردات من المخاطر والفرص ، فالقضية أكثر تعقيداً .. فالمخاطر هي الفرص نفسها .. أو هى فرص احتمالية ، أو قُل أن الفرص كامنة فى المخاطر ذاتها ، والعكس صحيح تماماً . فالقضية الأساسية تتعلق بكيفية تحويل المخاطر إلى فرص ، والأمر يقتضى بداهة إلى جانب الحِس السياسى الرفيع ، الرغبة فى خلق الفرصة واقتناصها ، والقدرة على تعبئة مصادر القوة السياسية اللازمة لذلك فى اطار مشروع سياسى واضح المعالم .

(٣) على أن كل ما سبق لا يعنى بأى حال المصادرة على حق الباحث فى الإدانة أو التأييد - خاصة إذا تعلق الأمر بأزمة الخليج التى تتشعب آثارها لتمس كل قضايا الأمة ، كما يشير إلى ذلك خطاب الدعوة لهذه الندوة الصادر عن اتحاد المحامين العرب ، لأن الباحث لن يستطيع ذلك فى غالب الأمر ، حتى ولو حاول إيهامنا بغير ذلك . وإنما كل ما أريد أن أقوله هو أنه ينبغى ألا نخلط بين الموقف الأخلاقى - بالتأييد أو الادانة - وبين التحليل السياسى للأسباب أو الحلول الممكنة ، وأنه ينبغى ألا يكون البحث عن الأسباب أو استشراف آفاق المستقبل مجرد أداة لتبرير الموقف المسبق من الأزمة .

وبعبارة أخرى ، ينبغى ألا يشكل موقف الباحث من الغزو العراقى للكويت عائقاً أيديولوجياً أمام محاولاته فهم أسباب هذا الحدث أو البحث عن مخرج من الأزمة .

فإذا فعلنا ذلك - وعندئذ فقط - سوف نستطيع أن نرى الفرص الكامنة فى أخطار الأزمة .. وهى أخطار هائلة .. ولكن وهذا ما أضيفه ، ربما كانت الفرص أيضاً هائلة .

(٤) ويبقى بعد ذلك ملاحظتان هامتان قبل الدخول إلى موضوعنا :

الأولى : تتعلق بمفهوم الفرصة الكامنة فى أخطار الأزمة .. فليس الأمر هنا بأى حال محاولة لتبرير موقف مسبق من الأزمة بالتأييد للغزو .. أو بإدانته .. وليس القصد منها المفهوم الساذج الذى قد تثيره فى الذهن لأول وهلة وهو مفهوم الجانب الإيجابى للأزمة .

فمفهوم الفرصة .. مفهوم موضوعى - فالفرصة شىء موضوعى تخلقه أوضاع الأزمة وتداعياتها .. وهى أوضاع لم يصنعها أحد ولم يخطط لها أحد بالمعنى الذاتى ، ومن ثم فالكلام عن الفرصة التاريخية .. لا يعنى محاولة خفية لأن ننسب فضلاً ذاتياً لمفجرى الأزمة .. لأنه لا فضل لأحد فى هذا المجال فالتاريخ كما يقول ماركس : يأتينا دائماً من حيث لا ننتظره .

وهذا هو ما أعنيه هنا بالضبط .. فالفرص تأتينا من حيث لا ينتظرها أحد .

الثانية : تتعلق بما أعنيه بالآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج . فلن أتعرض هنا للآثار الحالة على المدى القصير للأزمة على هذا القطر العربى أو ذاك .. سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية ، فالجرائد والمجلات الاقتصادية المتخصصة مليئة بحسابات الربح والخسارة ، واحصاءاتها وهناك بالقطع من هم أقدر منى على القيام بهذه المهمة .

ذلك أن همى الأول هنا هو التعرض بقدر كبير من العمومية للقضايا الأساسية للوطن العربى فى مُجمله .. أى القضايا التى تمس – فى نظرى – مستقبل هذه الأمة لأرى تأثير أزمة الخليج عليها وذلك فى الاطار المحدد الذى أشرت إليه وهو محاولة بيان الفرص المتاحة فى قلب المخاطر .

ولا يعنى هذا الاختيار بأى حال أن الآثار الاقتصادية والسياسية للأزمة على الأقطار العربية فى المدى القصير غير هامة .. فهى بالقطع هامة للغاية لأنها مست وتمس مستقبل الآلاف بل الملايين من أبناء هذه الأمة ، كل ما فى الأمر .. أننى أعتقد أن الأمة العربية قادرة على تخطى آثار المدى القصير .. إذا هى استطاعت أن تقتنص الفرصة المتاحة لها على المدى الطويل .. لحل قضاياها الأساسية .

وسوف نقتصر فى هذه الورقة الموجزة على قضيتين من هذه القضايا الأساسية : القضية الفلسطينية من ناحية ، وقضية العلاقات الاقتصادية العربية من ناحية أخرى .

أولاً : القضية الفلسطينية

(٥) منذ اللحظات الأولى للغزو العراقى للكويت علّت أصوات رجال السيف والقلم تُعلن فى توافق نادر أن القضية الفلسطينية قد تلقت ضربة قاصمة قد لا تُفيق منها قبل سنوات طويلة ، وأن كل جهود السلام التى كانت قد أوشكت أن تُعطى ثمارها قد ضاعت هباءً ، وأن العالم الذى كان قد بدأ يتعاطف

مع مطالب الشعب الفلسطينى ، تحت تأثير تضيحات أطفال الحجارة فى ثورتهم الكبرى ، سوف يدير ظهره الآن للقضية الفلسطينية لينشغل بالأزمة الجديدة التى خلقها الغزو العراقى .

تلك كانت ردود الفعل الأولى للأزمة .. والتى لم تكن بطبيعة الحال إلا مجرد انطباعات سريعة فرضتها الرغبة المشروعة جداً فى إدانة الغزو العراقى .

ومع مرور الوقت ، بدأ الباحثون يبلورون بشكل أكثر تحديداً المخاطر التى تُحيط بالقضية الفلسطينية بسبب أزمة الخليج ، وهى مخاطر يُمكن تحديدها فى ثلاث نقاط رئيسية :

(أ) أن الغزو قد أعطى إسرائيل فرصة ذهبية لتهويد الأراضى المحتلة فى هدوء مستغلة إنشغال العالم بأزمة الخليج .

(ب) أن ضرب القوة العسكرية العراقية – وهو أمر حتمى إذا لم ينسحب العراق – سوف يؤدى إلى إضعاف القوة العسكرية العربية فى مواجهة إسرائيل من أجل حل عادل للقضية الفلسطينية .

(ج) أما ثالث الأخطار وأشدها هولاً فهو إمكانية تحقيق ما أسمى الخيار الأردنى فى حالة نشوب حرب فى الخليج ، إذ يُمكن لإسرائيل أن تجتاح الأردن تمهيداً لتحويله إلى وطن بديل للفلسطينيين .

(٦) ولا شك أنه من الطبيعى جداً فى الصراعات السياسية أن تلجأ أطراف هذه الصراعات إلى خلق أساطير أيديولوجية لتبرير مواقفها المختلفة ومن أجل الحشد السياسى خلف هذه المواقف – مثل اسطورة تدنيس المقدسات الإسلامية من ناحية – وأعنى الناحية العراقية – واسطورة الدفاع عن المقدسات الإسلامية من ناحية أخرى وأعنى بها الناحية المصرية السعودية ، كما لو كانت أزمة الخليج وحربها المحتملة هى أزمة وحرب حول المقدسات الإسلامية . ولكن غير الطبيعى هو أن يصدق أطراف هذه النزاعات

ومنظروهم الأيديولوجيون ما ينسجونه من أساطير . من ذلك القول بأنه كانت هناك جهود للسلام كادت أن تؤتى ثمارها بحل نهائى للقضية الفلسطينية لولا أزمة الخليج ، أو أن أزمة الخليج قد أعطت إسرائيل فرصة لتهويد الأراضى المحتلة فى هدوء وبعيداً عن أعين العالم . إذ لم يعُد سراً أن الحوار الأمريكى الفلسطينى – والذى قطعته الولايات المتحدة قبل الأزمة بوقت طويل – كان أقرب إلى نوع من الدردشة لإضاعة الوقت .. أو إلى المناقشات الأكاديمية حول تعريف الارهاب .

أما فيما يتعلق بجريمة العصر .. كما أسماها أستاذنا العظيم أحمد بهاء الدين – شفاه الله – وأعنى بها هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل ، فالفارق الوحيد بين الأمس واليوم هو أن هذه الجريمة كانت لا تتم بالأمس وسط بعض الضجيج الاعلامى العربى ، المحدود جداً ، وأنها أصبحت تتم اليوم وحيث صمت عربى مُطبق .

وأجيء الآن إلى الخطر الأشد وأعنى بذلك ما أسمى بالخيار الأردنى .. أى خطر اجتياح إسرائيل للأردن وتحويله إلى وطن بديل للفلسطينيين .

والغريب هنا أن الذين يتخوفون من هذا الخطر الداهم هم أنفسهم الذين يقولون لنا فى معرض بيان حتمية هزيمة العدوان العراقى على الكويت .. إن ما يجعل وضع الغزو غير قابل للاستمرار هو أنه قد جاء فى ظل نظام دولى جديد .. اختلفت فيه تماماً طبيعة وآليات وأدوات الصراع .. نظام لا يُمكن أن يسمح بمثل هذه المغامرات .

والسؤال الآن هو الآتى : لماذا يُصبح اجتياح العراق للكويت أمراً مخالفاً تماماً لقواعد اللعبة الجديدة على المستوى الدولى .. ولا يكون الأمر كذلك بالنسبة لاجتياح إسرائيل للأردن ؟ .. وهذا السؤال بحق سؤال برىء .

أما السؤال الثانى ، وهو سؤال غير برىء على الاطلاق : هل اختلفت فعلاً قواعد اللعبة فى النظام العالمى الجديد .. خاصة إذا تعلق الأمر بعلاقات

الشمال والجنوب ؟

وسأترك الإجابة على هذا السؤال مؤقتاً .

(٧) ويبقى بعد كل هذا التساؤل الأهم : إذا كان الغزو العراقى للكويت يشكل ضربة قاصمة للقضية الفلسطينية ، فلِمَ كان تعاطف قيادة الانتفاضة بمختلف أجنحتها .. وتعاطف الشارع الفلسطينى فى الأرض المحتلة مع الغزو العراقى ؟

هل هو مجرد خطأ إضافى يُضاف إلى الأخطاء السياسية التى يرتكبها بالضرورة كل من يعمل فى الحقل السياسى ؟ أم أننا بصدد نزعة إنتحارية ممن فقدوا الأمل فى حل لقضيتهم ؟ أو أن هذه القيادة وجدت فى الأزمة فرصة تاريخية لإعادة طرح القضية الفلسطينية وفرضها على كل أطراف الأزمة الجديدة .

وبالفعل فرضت القضية الفلسطينية نفسها منذ الأسابيع الأولى للأزمة ، وجاء ذلك فى البداية فى اطار مبادرة عراقية تربط ما بين إنسحاب العراق من الكويت وإنسحاب إسرائيل من الأرض العربية المحتلة ، وهى مبادرة رأت فيها القوى العربية المناوئة للعراق مجرد مناورة لكسب الوقت واجتذاب الشارع العربى وحشده لتأييد الغزو العراقى غير المشروع . ومن ثم فقد رفضت هذه القوى المبادرة العراقية وأعلنت بقوة وإصرار أنه لا ارتباط بين القضيتين ، وما زالت على إصرارها هذا حتى اليوم .

وكان ذلك خطأ سياسياً فادحاً .

حقاً إن العراق يناور .. ومن الصحيح أيضاً أنه لم يقصد بمبادرته الانسحاب من الكويت .. وإنما قصد استخدام القضية الفلسطينية من أجل الحشد السياسى تأييداً للغزو .

ولكن الصحيح أيضاً أن هناك إرتباطاً بين القضيتين .. وحتى لو لم يكن هناك هذا الارتباط علينا أن نخلقه .

ومن الغريب أنه فى الوقت الذى يحتد فيه اصرار بعض القوى العربية على مفهوم عدم الارتباط ، كان الوعى يتزايد لدى بعض القوى الكبرى بوجود هذا الارتباط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية . فطرح الرئيس جورباتشوف فى مؤتمر هلسنكى إقتراحاً بعقد مؤتمر دولى لمناقشة وحل كافة قضايا المنطقة .. ثم جاء خطاب الرئيس ميتران أمام الجمعية العامة ليطرح فى وضوح لا يدعو إلى أى لبس مبادرته القائمة على الربط بين كافة قضايا المنطقة بما فيها أزمة الخليج والقضية الفلسطينية .

ولا أظن أنه يمكن اتهام جورباتشوف أو ميتران بأنهما من أنصار الغزو العراقى للكويت ، أو أنهما يقصدان بمبدأ الارتباط التشويش على قضية الخليج ، أو إعطاء الرئيس صدام حسين الفضل فى حل القضية الفلسطينية .

ولهذا نتساءل لم الإصرار العربى على عدم الارتباط ؟

(٨) ولكن ما الذى نعنيه بالضبط بالارتباط بين الأزمتين ؟

لا شك أن المعنى الأول الذى يتبادر إلى الذهن هو أننا فى كلتا الأزمتين بصدد إعتداء على الشرعية الدولية ، ويرجع الفضل إلى الغرب فى إثارة قضية الارتباط بهذا المعنى ، فقد أرسل الغرب حشوده العسكرية إلى الخليج تحت شعار الدفاع عن الشرعية الدولية ، الأمر الذى طرح على الفور .. قضية الشرعية الدولية المنتهكة فى أزمة الشرق الأوسط منذ أكثر من عشرين عاماً .

وإذا لم يكن هناك بأس من استخدام شعارات الغرب ، وأساطيره لفضح أهدافه وبيان عدم اتساق مواقفه العملية مع شعاراته المعلنة ، فقد يساعد هذا فى كسب بعض الأصوات الشريفة والعاقلة هنا وهناك ، إلا أنه من البديهى أن ذلك لن يقربنا كثيراً من هدفنا الكبير .. حل القضية الفلسطينية ، فلا الغرب يأبه بالشرعية الدولية فهو يستخدمها وينتهكها حسبما تمليه عليه مصالحه .. ولقد كان هذا هو حال الولايات المتحدة منذ حرب فيتنام وحتى أزمة بنما ،

مروراً بأزمة جرينادا واكليلا لاورو ، ولا هو يأبه بتناقض مواقفه العملية مع أساطيره الأيديولوجية ، فالولايات المتحدة مازالت – لحظة كتابة هذه السطور – تُناور من أجل تخفيف حدة قرار مجلس الأمن بإدانة إسرائيل بسبب مذبحة المسجد الأقصى .

باختصار فإن رفع شعار الشرعية الدولية لربط القضيتين هام وضرورى ولكنه غير كاف ، وما عنيته بقولى : أنه إذا لم يكُن هناك ارتباط فعلينا أن نخلقه أمر مختلف بعض الشيء .

وما أعنيه هنا بالضبط هو أن الفرصة قد حانت اليوم ، فى ظل أزمة الخليج القائمة لتغيير النمط السائد للعلاقات العربية الغربية ، والذى ارتكز طوال الستة عشر عاماً الماضية على محور واحد : محاولة القوى الرئيسية والمؤثرة فى العالم العربى أن تُثبت للغرب بشكل عام ، وللولايات المتحدة بشكل خاص أنها أقدر على حماية مصالح الغرب من إسرائيل ، فى محاولة يائسة لاستبدال التحالف العربى الغربى بالتحالف الإسرائيلى الغربى . وكانت أداة هذا الإثبات هى تقديم التنازلات المستمرة للحليف المراوغ ، وهو ما يعنى بعبارة أخرى التخلى باستمرار عن وسائل الضغط المتاحة للعرب على الغرب .

ورغم خيبات الأمل المتتالية فقد استمرت هذه السياسة بإصرار وعناد رغم أن دروس التاريخ القريب والبعيد معاً تُبين بوضوح أننا لم نحصُل على تنازل جدى من الغرب أبداً إلا عندما استخدمنا سلاح النفط .. وكان هذا درس السويس وكان هذا درس حرب أكتوبر المجيدة .

أما سياسة إثبات حسن النوايا ، والتى بلغت اليوم مداها ، حيث سلم العرب للغرب مفتاح القرار الأول والأخير فى قضية الحرب والسلم فى العالم العربى ، ومن ثم فى قضية إعادة ترتيب أوضاع المنطقة بعد أن يفرض سلامه عليها ، انتظاراً لأن يفى بعد ذلك بوعده الجديد بالنظر فى قضية القضايا – أى قضية فلسطين ، فأظن أنها لن تؤتى إلا خيبة أمل جديدة .

(٩) والضغط على الغرب ممكن اليوم – وهو ليس بديلاً بأى حال عن الضغط على العراق ومحاصرته عربياً من أجل إنهاء الغزو ، بل إن الضغط على الغرب هو أفضل السُبُل لمحاصرة العراق عربياً ، وإفراغ دعاويه من كل مضمون ، وعزله عن أى تأييد ممكن فى الشارع العربى . وليسمح لى القارىء أن أعيد هنا ما قلته فى معرض آخر حول انقسام الجماهير العربية حول قضية الغزو العراقى للكويت . فأنا أرى فيه انقساماً حول العلاقة مع الغرب ، أو قُل بعبارة أدق إن قضية العلاقة مع الغرب تشكل عنصراً هاماً وضرورياً لفهم رد فعل الجماهير العربية ، فالجماهير العربية التى تعاطفت مع الغزو العراقى رأت فيه – كما رأى الغرب نفسه فى هذا الغزو – تحدياً لمصالح الغرب .

وسواء كان هذا التحدى حقيقياً أو وهمياً فالأمر لا يختلف كثيراً ، ففى مجال السياسة تعيش الجماهير بالأوهام والأساطير والرموز بقدر ما تعيش بالحقائق ، ثم إن الأوهام والأساطير تستند دائماً وأبداً فى نهاية الأمر على حقيقة ما ، وإن كان بشكل جزئى ومبتسر .

والحقيقة الأولى فى العالم العربى .. أن هذا العالم يعيش منذ نحو قرنين حركة نهضوية متعثرة .. ومجهضة دائماً .. وهى حركة قامت أمام عدو واحد . الغرب بجيوشه وأساطيله ، والغرب بتجارته وأمواله ، والغرب بأفكاره وقيمه وهو غرب يسحق ويُجهِض دائماً .. بشكل مباشر .. أو غير مباشر من خلال إسرائيل .. ولذلك جسدت إسرائيل فى الوعى العربى كل شرور الغرب وآثامه .

المهم أن كثيرين في الغرب ، ومنهم الرئيس ميتران يعرفون تماماً هذه الحقيقة .. وهى أن : تأييد العراق فى الشارع العربى هو فى حقيقته عداء للغرب ، ولذلك كان سعيه لا إلى حل جزئى لمشكلة الخليج .. ولكن إلى طرح مشاكل الغرب مع العرب ومحاولة حلها .. ومن هنا جاء الارتباط بين أزمة الخليج وقضية فلسطين فى اقتراح الرئيس الفرنسى الأخير .

(١٠) تلك هى الفرصة .. أما الخطر .. الذى يهدد القضية الفلسطينية اليوم فهو خطر التجاهل العربى لها .. أو تناسيها .. أو بعبارة أوضح وضعها على الرف مؤقتاً حتى يفرغ الغرب المهيمن بقواته وأساطيله من إعادة ترتيب البيت العربى بدلاً منا ، انتظاراً لأن يفى هذا الغرب بعد ذلك بوعده إعادة طرح القضية وإثباتاً منا .. مرة أخرى لحسن النوايا .

هذا هو الخطر وهو داهم ومحدق ، ومع ذلك فمازالت الفرصة قائمة بشرط أن نسترد بعض أوراق اللعبة التى سلمناها للغرب باختيارنا ، وأن نستعيد مركز إصدار القرار .. على الأقل فى مسألة الحرب والسلم وهو مازال ممكناً من خلال حشد الطاقات العربية التى بعثرها التسليم للغرب حيث يكاد يجمع الكل على ضرورة محاصرة الغزو العراقى وإنهائه .. ومن ثم فليس هنالك خلاف عربى حقيقى حول هذه القضية .

ثم قبل ذلك وبعده أن تكون رسالتنا للغرب واضحة .. إنه إذا كان هناك اليوم تهديد لمصالحه البترولية .. فيسكون هناك أيضاً فى الغد تهديد آخر مالم يتغير نمط العلاقة بين الغرب وبيننا .. وإن زمن الأزمة هو أفضل زمان لإعادة طرح كل الملفات القديمة .. فلسطين ، والديون وغيرها .

إلا أن ذلك يقتضى أن نبدأ نحن بتغيير نمط العلاقات العربية العربية خاصة العلاقات الاقتصادية الغربية .. فهذا التغيير هو الشرط الأول لحشد الجماهير العربية كلها من أجل الضغط على الغرب ومحاصرة العراق عربياً وإجباره على التراجع .

وهو ما ينقلنا من ميدان السياسة إلى ميدان الاقتصاد .

ثانياً : العلاقات الاقتصادية العربية

(١) إذا كنا قد أخذنا تعبير العلاقات الاقتصادية العربية بدلاً من تعبير الاقتصاد العربى الذى تشير إليه أوراق الندوة ، فلأننا نعتقد أن مفهوم الاقتصاد

العربى غير دقيق ، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا أنه لا يوجد إقتصاد عربى .. وإنما توجد اقتصاديات لدول عربية ، فالوطن العربى - كما يقول سمير أمين - لا يشكل بأى حال اليوم لا وحدة إقتصادية ولا وحدة سياسية ، ولا يمكن أبداً إلا الكلام عن إقتصاد المنطقة العربية من العالم ، مثل أى تجمع بلدان فى العالم الثالث .

وعلى الرغم من أن العالم العربى يشكل وطناً واحداً له مشروعه القومى الوحدوى الذى ميزه عن غيره من التجمعات الاقليمية الأخرى ، فإن ما بين اقتصادات دول هذا الوطن الواحد من تفاوت على كافة المستويات يفوق بكثير التفاوت القائم بين اقتصادات دول التجمعات الاقليمية الأخرى التى لبست نفس التوجه القومى الوحدودى أو الأبنية المؤسسية الاقتصادية والسياسية التى يحظى بها التجمع العربى ، بحيث يمكن القول مع الدكتور رمزى زكى بأن هذا الوطن العربى ينقسم من الناحية الاقتصادية إلى مجموعات شبه متنافرة (الدكتور رمزى زكى : الاقتصاد العربى تحت الحصار ، ص ٢٨) .

ففى الوقت الذى لم يتعد دخل الفرد فى السودان ٣٠٠ دولار (عام ١٩٨٥) نجد أن هذا الدخل يصل إلى ١٩٢٧٠ دولاراً فى دولة الامارات أى بنسبة ١ - ٦٤ ونجد نفس التفاوت فيما يتعلق بحجم السكان ، فهناك من الأقطار العربية ما يقل فيها عدد السكان عن النصف مليون ، فى الوقت الذى يزيد فيه عدد سكان دولة كمصر عن الخمسين مليوناً .

على أن أخطر مظاهر التفاوت من حيث تأثيرها على الوعى الفردى والجمعى لأفراد وشعوب العالم العربى بقضية العلاقات الاقتصادية العربية ، وهو تأثير أظن أن له ارتباطاً بأزمة الخليج ، وبانقسام الجماهير العربية حيالها ، هو ذلك المتعلق بمستوى المعيشة ، حيث نجد فى بعض الأقطار العربية مواطنين عربا يعيشون على حافة العدم ، أو العدم ذاته ، ويعانون فى بعض الأحيان من جوع مطلق فى الوقت الذى نجد فيه أقطاراً يعيش فيها مواطنوها على نفس مستوى الدول المتقدمة ويمارسون نفس الأنماط

الاستهلاكية للدول المتقدمة ، بل ويشكل مغال فيه فى الكثير من الأحيان .

ثم جاءت حرب أكتوبر وما تبعها من زيادة سريعة ومفاجئة فى أسعار النفط وما ارتبط بكل هذا من ظهور الفوائض المالية الكبرى للدول النفطية ، وظهور عجوزات مقابلة فى موازين مدفوعات الدول الصناعية الأكثر استهلاكاً للنفط ، وهى عجوزات لم تجد الدول الصناعية صعوبة فى نقلها إلى دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية غير النفطية ، بل وبعض الدول النفطية كالجزائر والعراق . (د . حازم الببلاوى : انطباعات عن مستقبل المنطقة العربية فى ضوء للأزمة العراقية الكويتية ، ورقة غير منشورة) .

كل هذا أدى إلى ظهور تفاوت جديد وخطير بين دول الفائض المالى ودول العجز والمديونية الخارجية الثقيلة ، ونجد على الجانب الآخر أقطاراً تئن من دائنيتها للعالم الخارجى ، حسب التعبير البالغ الدلالة للدكتور رمزى زكى .

(١٢) على أن كل مظاهر التفاوت المذكورة لا تنفى وجود سمات مشتركة بين اقتصادات الدول العربية .

فهى أولاً اقتصادات متخلفة فى مجموعها ، الأمر الذى يظهر بوضوح فى تفكك هياكلها الانتاجية بشكل عام والصناعية بشكل خاص ، وهو ما يتجسد فى انفصام القطاعات الانتاجية عن بعضها فهى لا تكاد تتعامل مع بعضها البعض داخل القطر الواحد ، وإنما تتعامل مع الأسواق الخارجية الأجنبية استيراداً وتصديراً ، كما يظهر تخلف هذه الاقتصادات فى تخلف القطاع الزراعى بشكل أصبح يهدد أمنها الغذائى تهديداً خطيراً ، وفى اعتمادها الأساسى على تصدير المواد الأولية ، وعلى استيراد متزايد للسلع الاستهلاكية والمنتجات الصناعية الوسيطة والعدد والآلات ، وأخيراً وليس آخراً فمازالت الاقتصادات العربية تلعب دوراً محدوداً للغاية فى مجمل العلاقات التجارية الدولية حيث لا يتعدى حجم التجارة الخارجية العربية ٧٪ من التجارة العالمية .

وهى ثانياً اقتصادات متنافسة وليس متكاملة ، ومن ثم فإن العلاقات لاقتصادية بين الأقطار العربية مازالت ضعيفة للغاية بحيث لا يمكن مقارنتها العلاقات الاقتصادية التى تربط هذه الأقطار فرادى بالدول الصناعية المتقدمة يكفى أن نعرف أن حجم التجارة العربية بين هذه الأقطار لا يشكل سوى ٧٪ لى ١٠٪ من حجم تجارتها الخارجية ، فى حين حجم تجارة هذه الأقطار مع لدول الصناعية يربو على ٧٧٪ من مجموع التجارة العربية مع العالم .

وهى ثالثاً إقتصادات تابعة ، ويبدو أن هذه التبعية فى ازدياد مضطرد ، ما يكشف عن ذلك الازدياد الحاصل فى نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج لقومى الاجمالى لدى كل الأقطار العربية ، بما فيها الأقطار النفطية ، بل إن لدراسة الرائدة للدكتور إبراهيم العيسوى حول قياس التبعية فى العالم لعربى . تبين بوضوح « أن تبعية السعودية قد تزايدت مع تزايد ثروتها لنفطية وخصوصاً منذ عام ١٩٧٣ ، وأن ما تم فيها من نمو هو نمو فى اطار لتبعية يرتبط باختيار أساسى من جانب السلطة الحاكمة فى السعودية نفسها لارتباط بالمعسكر الرأسمالى والاندماج فى السوق العالمية فى إطار تقسيم العمل الدولى الحالى » ، ويضيف الدكتور إبراهيم سعد الدين « أن استراتيجية بواسطة السعوديين لا تستهدف بحال الانفصال عن الأسواق الرأسمالية الدولية ، ولا المساعدة فى بناء اقتصاد عربى مستقل » .

ولعل أخطر مظاهر هذه التبعية هى التبعية الغذائية باعتبار أنها تتصل مباشرة بالأمن القومى العربى ، وهى نتيجة مباشرة لتخلف القطاع الزراعى .. وضعف الاستثمارات الموجهة إليه ، بالاضافة إلى الآثار الناجمة عن التوجه إلى سياسات التوجه إلى التصدير .. وبكل ما صاحبها من آثار مدمرة فى هذا المجال .

وهناك أيضاً التبعية التكنولوجية الناتجة عن غياب أو تخلف الأبنية التكنولوجية المحلية ، هذا الغياب الذى هو بدوره نتيجة لسياسات نقل

التكنولوجيا من الغرب فى اطار اندماج الاقتصاديات العربية فى السوق العالمى .

(١٣) ومع الوقت ازدادت مظاهر التفاوت التى أشرنا إليها حدة وتعمقاً ، بما أدى إليه ذلك من تجاوز الفقر والثراء ، والمديونية والفائض ، والعوز والاستهلاك السفيه ، وكل هذا مع إستمرار الخطاب الأيديولوجى العربى الرسمى فى كل مكان فى التأكيد على وحدة الأمة العربية تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً ، وعلى أهمية التوحيد الاقتصادى والعمل الاقتصادى العربى المشترك وأخيراً وليس آخراً على وحدة المخاطر التى تهدد الأمة العربية ووحدة المصير المشترك .

وكان من الطبيعى فى هذا الاطار أن يتعمق لدى الجماهير والنخب فى بلاد الفقر والمديونية الشعور بالظلم والاحباط واليأس .. الأمر الذى يفسر ولو بصورة جزئية ظاهرة إنقسام الجماهير والنخب حول أزمة الخليج .. وفى هذا يقول الدكتور حازم الببلاوى فى عبارات بالغة الدلالة : وفى حالة المنطقة العربية فإنه لا يخفى أنه مع الثراء الذى يعرفه أبناء الخليج ، فإن عدداً من الدول العربية المجاورة تعانى من صعوبات مريرة ، فضلاً عن الشعور العام السائد بين أبناء الأمة العربية من أنه يربطهم ببعضهم وشائج أخوية ، ومن ثم فإن هناك توقعاً مشروعاً بينهم لنوع من الالتزام بالنجدة ومد يد العون لمن يواجه ضائقة مالية . وبالمثل فإنه بالرغم مما تقدمه بعض الدول النفطية من مساعدات ومعونات عربية ، إلا أن بعض مظاهر السلوك الاستفزازى لبعض أبنائها فى الانفاق والاسراف لابد وأن يترك إحساساً بالظلم بل وأحياناً بالإشمئزاز إن لم يكن بالعداء . وإن كان هناك بصفة عامة قبول لفكرة التمييز استناداً إلى العمل والجهد والابداع ، فإن الثراء العربى والنفطى أبعد أشكال الثراء إقناعاً ، فهى ثروة وافدة وليست مكتسبة وبالتالى غير مقنعة وتكاد تكون غير مشروعة فى الضمير العام . ويضيف الدكتور الببلاوى أنه من هنا يمكن أن نفهم موقف قطاعات شعبية ليست بالقليلة فى عدد من البلاد العربية التى

تعاطفت مع غزو العراق للكويت ، وهى فى ذلك أشبه بصرخة الفقير أو المحروم .

ونجد نفس المعنى تماماً على لسان الدكتور أحمد يوسف أحمد حيث يقول : « إن النظام العربى يتميز بتباين واضح فى قضيتى توزيع الثروة وتوزيع السكان ، وهو ما يتمثل تحديداً فى ميزان القوى البشرية بين العراق والكويت وميزان الثروة بين دول الخليج وبين دول مثل مصر وسوريا ، ويجب أن نعترف أننا نظرنا طويلاً - ولا أعلم استثناء لهذا - نظرنا لهذه الظاهرة باعتبارها تمثل خللاً فى قدرات النظام العربى على مواجهة العدو الخارجى ، ولكن لم ننظر إليها أبداً باعتبار أنها يمكن أن تولد خطراً من دولة تجاه أخرى داخل الوطن العربى . اذن غزو العراق للكويت يمثل نقطة تحول فى السياسات العربية من هذه الزاوية ، بمعنى أنه لأول مرة يفضى التباين فى توزيع السكان والثروة إلى خطر ينبع من داخل الوطن العربى ضد السلامة الاقليمية لدولة عربية أخرى .

اذن نحن إزاء تناقضات فى السكان وفى الثروة والغنى ، ويجب أن نكون موضوعيين فى أنه يبدو أن قطاعات من الجماهير وربما من النخب العربية كانت ترصد بعض الممارسات لنظم خليجية معينة فى قضايا الثروة وتكتم شيئاً ما ، لأننى حقيقة لا أستطيع أن أجد تفسيراً لموقف بعض النظم العربية المؤيدة للغزو العراقى للكويت مالم أدخل هذا العامل فى الاعتبار » .

فليعذرنى القارىء بسبب اصرارى على ذكر هذه المقتطفات الطويلة من بحث الدكتور الببلاوى والدكتور أحمد يوسف ، لأنى أرى أن للموضوع الذى طرحه الزميلان إرتباطاً وثيقاً بقضية مخاطر وفرص الأزمة فى المجال الاقتصادى ، وهو ما سأعود إليه بعد قليل ، ولكن يعنينى هنا أن أضيف ملاحظتين :

(أ) أن النظام العراقى عندما استخدم شعار العدالة الاجتماعية العربية لم يكن يختلق شيئاً من العدم .

حقاً إن هدف العراق من استخدام الشعار هو المناورة .. ومحاولة تبرير الغزو .

ولكن ليس معنى هذا أن قضية العدالة الاجتماعية العربية ليست قضية حقيقية ومطروحة على الوعى العربى .

وليس معنى أن العراق قد طرح هذه القضية فى اطار مناوراته .. أن نرفض نحن طرحها .

(ب) إننى إذا كنت قد استخدمت تعبير العدالة الاجتماعية العربية .. فلا لشىء إلا لأن هذا هو التعبير الشائع والذى طرحت من خلاله قضية إعادة صياغة العلاقات العربية . ولكن هذا لا يعنى أننى أتفق مع هذا المفهوم .. فالقضية ليست قضية عدالة إجتماعية ، ولكنها قضية النظام الاقتصادى العربى المطلوب إقامته وقضية العلاقات الاقتصادية العربية المطلوب إعادة صياغتها .

(١٤) وأعود الآن إلى قضية التفاوت فى الثروة وتأثيراتها المختلفة على الجماهير والنخب العربية لأضيف ما يأتى : أنه ينبغى ألا نتوقف عند مشاعر الاحباط والاحساس بالظلم لدى الجماهير والنخب العربية ، رغم أهميتها ، لأن الأمر فى رأيى أعمق من هذا بكثير ذلك أن لدى قطاعات واسعة من الجماهير والنخب العربية اعتقاداً راسخاً بأن الثروة العربية قد استخدمت لضرب الثورة العربيةوتصفية مكتسباتها السياسية والاقتصادية ومن ثم لتعميق التبعية العربية للغرب المهيمن وأن المعركة الوحيدة التى استخدم فيها سلاح النفط .. بنجاح يكاد يكون كاملاً .. هى المعركة مع الثورة الوطنية العربية .

بديهى أننى لن أستطع هنا فى هذه الورقة الموجزة أن استعرض تاريخ العلاقات السياسية العربية والصراع بين الثروة والثورة ، وإننى لن استطع أيضاً إستعراض دور الثروة النفطية فى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العربية فى اتجاه تعميق تبعية الاقتصادات العربية منذ بداية السبعينات ، يكفى أن أشير إلى أن الدول النفطية حرصت على استبعاد كل أدوات التكامل

الاقتصادى العربى المعروفة وعلى تجميد الهيكل المؤسسى للمنظمات الاقتصادية العربية ، بحيث لا يبقى على الساحة إلا أسلوب المشروعات المشتركة التى اتجهت – كما يقول الدكتور جلال أمين – لا إلى زيادة درجة التكامل بين الاقتصادات العربية ولكن إلى زيادة درجة التكامل بين كل بلد عربى على حدة والاقتصاد الغربى .

ويضيف الدكتور جلال أمين : ولقد صحب هذا التغير فى طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية ، من محاولة تحقيق تكامل بين الاقتصادات العربية فى مواجهة العالم الخارجى ، كما كان الاتجاه فى الفترة ٥٥ – ١٩٦٥ إلى ما يمكن تسميته بالتكامل الاقتصادى فى خدمة الأجنبى ، تغير مماثل فى الشعارات المرفوعة ، فلم يعد الآن يتكلم على الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة أو يطالب باقامة تعريفة جمركية موحدة فى مواجهة العالم الخارجى ، أو تنسيق خطط التنمية ، بل احتل مكان الصدارة شعار الاستثمارات ثلاثية الأطراف ، الذى يقصد به تعاون رأس المال العربى الذى يأتى من دول النفط مع التكنولوجيا والادارة المتقدمة الآتية من الدول الغربية مع المواد الأولية والعمل المتوفر فى الدول العربية الأخرى .

(١٥) ويبقى بعد كل هذا الدوران حول موضوعنا أن ندخل إليه .. وأعنى بهذا الموضوع قضية الفرص والمخاطر الكامنة فى أزمة الخليج .. فالأزمة فى رأيى على عظم مخاطرها .. ولقد تحقق الكثير من هذه المخاطر على المستوى الاقتصادى ، تعطينا فرصة فريدة لطرح قضية « العدالة الاجتماعية العربية » والتى هى كما قلت صياغة قاصرة .. لأنها صياغة أخلاقية للقضية السياسية المحورية .. إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العربية .

وأعنى باعادة الطرح .. حشد وتجنيد أدوات القوة السياسية لفرض إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العربية ، وذلك من منطلقين :

الأول : إنه لن يكون هناك أمن خليجى بدون تغيير جذرى فى هيكل

العلاقات الاقتصادية العربية ، فحشد الجيوش والأساطيل الغربية بالشكل الذى نراه اليوم ليس أمراً يمكن تكراره مع كل تهديد لأمن دول الخليج .

الثانى : إن إعادة صياغة العلاقات العربية لا يعنى بأى حال تخلى الدول النفطية عن ثرواتها النفطية كلياً أو جزئياً للدول العربية المجاورة ، وإنما يقصد بذلك .. كما يقول الدكتور الببلاوى اعتراف بنوع من المسئولية العربية لضمان مزيد من التنمية الاقتصادية العربية .

أما التغييرات نفسها فلابد أن تبدأ بإعادة تدوير الفوائض النفطية لكى تستثمر فى العالم العربى بهدف بناء إقتصاد عربى متكامل .. الأمر الذى يقتضى ليس فقط تغيير سياسات دول النفط ولكن أيضاً بل وفى المقام الأول سياسات الدول غير النفطية .. وهى سياسات لا تقل اليوم تبعية عن سياسات دول النفط .

وأخيراً فمن المهم أن يبدأ التغيير الآن .. ونحن فى قلب الأزمة ، ذلك أن مثل هذا التغيير .. سوف يساهم فى حصار العدوان العراقى .. بأن يفرغ دعواه حول العدالة الاجتماعية العربية من مضمونها .. أما انتظار انتهاء الأزمة .. فلا أظن أنه سوف يرضى الجماهير العربية .. المتعطشة إلى العدالة الاجتماعية العربية .

تعقيب

أ . د . جعفر عبد السلام
استاذ القانون الدولى وعميد كلية
الشريعة والقانون جامعة الأزهر

بداية اعتقد أن وضع الظواهر التى تحيط بمجتمعاتنا خاصة في أوقات الأزمات على المنهج العلمي والتعمق في الأسباب المؤدية لها وعرضها على هذا المنهج للوصول إلى النتائج ، هو السبيل الوحيد لمعالجة الأزمة ورأب الصدع الذى نجم عنها .

وهو مانجحت الورقة فيه إلى حد كبير رغم إختلافي مع مقدمها الزميل والصديق أ . د . حسام عيسى في كثير من الأمور ، خاصة في تأكيده على أن غلبة المواقف الاخلاقية على التحليلات السياسية قد جعلت محاولات البحث عن مخرج سياسي للأزمة تختفى تماما ، وهو أمر غير واقع ، فالمحاولات قائمة ، ولا عيب في إبراز المواقف الاخلاقية وبحث شرعية الافعال في هذه الأزمة وفي غيرها .

كذلك اختلف مع الورقة تماما في طرحها لفكرة الاقتصاد العربي بدعوى أنه لايوجد هذا الاقتصاد العربي ، وإنما هناك حديث عن العلاقات الاقتصادية العربية ، خاصة أن أساس استبعاد الفكرة هو أن اقتصاديات الدول العربية تظهر تفاوتا في الدخول بين سكان كل دولة وفي مستوى المعيشة بشكل حاد ، وهذا صحيح ، وأن إقتصاديات الدول العربية متنافسة وليست متكاملة ، وهذا غير صحيح فهناك عوامل تصلح لايجاد التكامل . وكما أنك تصمم على الربط بين الأزمة والقضية الفلسطينية حتى إذا لم يكن قائما في الواقع العملي ، فإننى

مصمم أيضا على وجود عناصر متكاملة لاقتصاديات الوطن العربي تصلح لاقامة مجتمع إقتصادي واحد فالأموال موجودة لدى الدول البترولية ، وموارد الثروة الزراعية في السودان والأيدي العاملة في مصر وتونس والسوق الواسعة قائمة على مدى اقطار الوطن العربي ، وأنا لا أناقش السياسات الخاطئة وإنما اسعى إلى إقامة التكامل بصرف النظر عن الحدود السياسية القائمه الآن وبصرف النظر عن السياسات غير الصحيحة التى اتبعتها بعض الدول العربية .

القضايا الاساسية والقضايا الفرعية المرتبطة بالأزمة :

حاولت الورقة الابتعاد عن الآثار الاقتصادية للأزمة في المدى القصير وتأثيرها المحتمل على أوضاع هذه الدولة أو تلك والتقيد على معالجة القضايا الأساسية التى تتعلق بمستقبل الأمة وهما القضية الفلسطينية من ناحية وقضية العلاقات الاقتصادية العربية من ناحية أخرى .

والواقع - وهذه الجلسة مخصصة لانعكاس الأزمة على الاقتصاد العربي أن هناك قضايا اقتصادية عديدة يجب التعرض لها في إطار هذه الأزمة ، فالاقتصاد سبب مؤثر في وجود الأزمة ، وهو أيضا رتب نتائج هامة عليها وسيظل يؤثر على مستقبل هذه الأمة إلى وقت طويل . هو سبب للأزمة لأن الخزانة العراقية كانت شبه خاوية بسبب مغامرات الحرب مع إيران ، والكويت خزانتها عامرة ولاتحتاج إلى كل مالديها ، وهى كعكة ذهبية يمكن التهامها بسهولة والفوز بما لديها ، هكذا قدرت القيادة العراقية من هنا الاقتصاد ومن هنا إنسياب الأزمة ، وترتبت كذلك نتائج اقتصادية عديدة على الأزمة تتمثل في الاضرار بالعمالة المصرية وغير المصرية التى كانت تعمل في الكويت ، وهناك الاضرار كذلك بدخول العديد من الدول العربية ، وبينها مصر نتيجة لضياع أموال ابنائها في الكويت ، ونتيجة كذلك لتوقف التحويلات التى كانت تسهم في توازن موازين المدفوعات لهذه الدول ، هذا فضلا عن الضرر البالغ على حركة التبادل التجاري وتصدير البترول وتوقف الكثير من

الاموال التى كانت تأتي إلى العراق والكويت نيتجة لوقف تصدير البترول ، هذه بعض الجوانب الأساسية للأزمة التى تمثل أضرارا بالغة على مصر وسوريا والأردن من الدول العربية وتركيا وبنجلاديش وربما باكستان من الدول الاسلامية .

ولاشك أن الدراسة الوافية لهذه الآثار وهى موضوع إهتمام المجتمع الدولى الآن توضح الكثير من أبعاد الأزمة وتأثيراتها على دول المنطقة وشعوبها ، وقد استبعدتها الأزمة دون سبب معقول .

قضية العدالة الاجتماعية العربية

وقد أشارت الورقة إلى وجود تفاوت بين مستويات المعيشة ومستوى الدخل بين الدول العربية ، غنى فاحش وفقر مدقع ، قسم العالم العربي إلى دول القابض المالي ودول العجز والمديونية . وهذه هى القضية الاقتصادية الأولى التى تهم العالم كله ، والتى وجدنا فيها قانونا على الاقل رخوا soft law يفرض على المجتمع الغنى أن ينمى الشعوب الفقيرة على مايتجلى في معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذى وضعت أسسه الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف السبعينيات والذى فرض وجود تحويلات بنسبة ضعيفة ١٪ من دخل العالم الغنى إلى العالم الفقير ، فضلا عن ضرورة تقديم مساعدات هبة أو تكنولوجية للاسهام في تنمية هذا العالم ، غير المساعدة عن طريق تغيير آلية وهيكل التجارة الدولية التى تسير حتى الآن في صف الدول الغنية . وإذا كانت مصادر الالتزام بهذه المساعدة تجد صعوبة في مجال الدراسة القانونية بين الدول التى لاترتبط مع بعضها بروابط غير رابطة الانسانية والاشتراك في العالم الواحد والمصير المشترك ، فإن لها أسسها في العالم العربي الذى لم يكن دولا متفرقة إلا منذ فترة قصيرة ، فهناك التقاليد العربية في الفروسية والكرم وإعانة الملهوف ، وهناك ميادين في الشريعة الاسلامية تلزم بالمساعدة ليس في إطار الزكاة فحسب ، بل أيضا في إطار مايفرض على

المعادن والركاز في باطن الأرض من مقابل تأخذه الدولة الاسلامية الواحدة وتضعه في مصارفه ، وهذا التوزيع يجب أن يحقق غاية رئيسية هى كفاية المجتمع الاسلامي ككل ، ولايقبل الاسلام ابدا أن يبت المسلم شبعان واخيه جائع ، وفي أموال الاغنياء حق معلوم للسائل والمحروم ، لذلك يجب أن تأخذ العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية مفهوما آخر وشكلا آخر غير الشكل السائد اليوم . وكان من دواعي حزني أن دول الخليج شكلت مجلسا يجمع بينها وسمى مجلس الاغنياء ـ مجلس التعاون الخليجي ، والتى رفضت باصرار أن يدخل دائرته السعيدة فقراء العرب حيث اضيرت في ذلك الصومال وقوبل طلبها بالرفض ، لذلك عندما دعا العراق إلى محور آخر ضم الفقراء فهمته بمثابة رد على المحور الأول ومواجهة له ، ولاشك عندي في ضرورة التخلص من هذه التجمعات الضارة والتى ربما كانت من أسباب الأزمة .

ورغم أن الورقة تظهر أن اقتصاديات العالم العربي متنافسه ، فانني اقتنع بالعكس ، فهناك مصادر للتعاون بأن هذه الاقتصاديات متكاملة فهناك فوارق مالية مع بعضها ، ونقص مالي من البعض الآخر ، كما أن الدول العربية تمثل سوقا واسعا يصلح لتصريف منتجات الدول التي يمكن أت تقوم فيها هياكل صناعية وزراعية مناسبة ، وبالطبع النظر إلى الأمر الواقع يعطى انطباعا سيئا ولكن تجاوز الحدود السياسية ونحن نتكلم عن إقتصاد عربي ربما يؤدى بنا إلى نتائج أفضل ، وبالطبع مطلوب تغيير في التربية والسلوك والرؤية الحقيقية للمصالح لتكوين اقتصاد عربي قوامه استثمار الأموال العربية في المنطقة واستخدام الأيدي العربية في المشروعات المشتركة وفي الدول الخليجية على الخصوص ، وإقامة اسواق عربية مشتركة ، كل هذا مطلوب ليحقق تغييرا نوعيا وكيفيا في المنطقة العربية لتكوين الاقتصاد العربي .

والواقع أن القلة الغنية في العالم كله ـ لن تستطيع أن تعيش طويلا فيما هى فيه إذا كان بجوارها كثرة لاتملك حقوق الانسان الرئيسية في الحياة وفي مستوى معيشى مناسب ، والأمر بالنسبة للمنطقة العربية أوضح ، وتعتبر

أزمة الخليج محكا واضحا أظهر هذه المشكلة ويجب إيجاد حل لها خلال مناقشات هادئة وبحث علمى متعمق ، بدلا من أن نفاجأ بانهيار النظام العربي كله دون أن نجد أى فرصة لترتيب الأوضاع وفقا لعقد اجتماعي جديد كما اثير في المناقشات .

قضية الاموال العربية

تظهر هذه الأزمة أن إهدار الأموال العربية قد بدا هدفا مشتركا للعديد من القوى الدولية ، فلقد ذهبت الحرب الايرانية العراقية بما يزيد على المائتى مليار في أقل التقديرات دفعها العرب من أموال البترول ، وهذه بضعة مليارات أخرى ستنفق في الأزمة الحالية ، لتصبح أموال العرب نهبا لنزوات طارئة لبعض الحكام الذين يقعون على مايبدو في شراك ينصبها لهم أعداؤهم من الخارج ، ليبيعوا كل مابقى في ترساناتهم من أسلحة ومعدات ، ولتستهلك مابقى في بنوك العالم من الأموال العربية دون أى استفادة حقيقية منها . إن هذا البترول العربي يجب أن يتحول إلى سلاح من قوة ونار ليحمى الأمة العربية من أعدائها الحقيقيين وليساهم ـ وهذا هو الأهم ـ في بناء الهيكل الاقتصادي ـ الزراعي والصناعي والخدمى لكافة أفراد الأمة العربية ، ويجب أن يوضع له ميثاق يكفل أن لاينفق أى قرش إلا فيما يعود بالنفع على الأمة العربية والاسلامية . ومرة ثانية أقول : إن أحكام الشريعة الاسلامية فيها المبادىء والقواعد والأسس التى تكفل لنا ذلك ، فهل ستنجح هذه الندوة في استنباط هذه القواعد واستخراج هذه الأسس ؟

إن المشكلات الاقتصادية التى كشفت عنها هذه الأزمة معروفة ، ولكن هذه الأزمة تظهر لنا الآن أنها مشكلات لاتحتمل التأجيل أكثر مما أجلت وأن القلة التى لديها الأموال ولاتستثمرها كما ينبغى ، لن تفيد الأجيال القادمة من الأبناء

بها ، كما لن تستطيع أن تبقى على تمييزها بها كثيرا ، وإن هذه الأزمة وغيرها من الأزمات تظهر لنا أنه إذا لم يؤد كل ملتزم بواجب وكل مدين بحق للغير فلن يستطيع على الاطلاق أن يستمر فيما هو عليه من خير ، ولن يملك طويلا الاستفادة بما جمعه من ثروات . ولاشك أن العالم العربي يحتاج إلى التمعن في مدى مابين دوله وشعوبه من تكامل ، وما يحتاجه من تعديل في حركة توزيع رؤوس الأموال ونقل العمالة ، وفتح الأسواق المشتركة ، وإقامة المشروعات التى تقوى الروابط التاريخية بين دوله ، لم يعد مقبولا في العالم كله أن تعيش كل دولة داخل حدودها المغلقة أو أن تودع أموالها لصالح افراد بعينهم أو حتى لصالح الحكومات في البنوك الأجنبية ، دون أن تسهم في بناء مجتمعاتها ، أو أن تعلى من شأن الأفراد في شتى الأقطار العربية والاسلامية .

تعقيب الدكتور عمرو محيى الدين

أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

أود بادىء ذى بدء أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لاتحاد المحامين العرب على تكرمه بالدعوة لحضور هذه الندوة الهامة حيث تشرفت بالحضور والمشاركة مع هذه الكوكبة من المثقفين العرب . كما أتقدم بوافر التقدير للصديق الدكتور حسام عيسى المتحدث الرئيسى فى هذه الجلسة على جهده القيم فى إعداد الدراسة المقدمة لحضراتكم .

لقد شعرت خلال قراءتى لورقة الأخ الدكتور حسام أنه يسير على حبل مشدود يحاول قدر استطاعته الحفاظ على توازنه . فهو يحاول البحث فى ثنايا الأزمة الراهنة عن فرص يمكن استثمارها لصالح الأمة العربية فى حاضرها ومستقبلها . وهو يرى أن بعض المقولات التى طرحها الرئيس صدام حسين فى هذه الأزمة والتى تبنتها بعض القواعد العربية عن وعى أو غير وعى يمكن إذا أحسن استخدامها أن تكون أداة فعالة لحصاره وكشف أكاذيبه من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن تكون فرصة يمكن استثمارها لصالح قضايانا القومية .

والجزء الأكبر من الورقة المقدمة إنما يتعلق بالجانب السياسى وهو ما يخرج من نطاق اختصاصى العلمى كأستاذ للاقتصاد ومع ذلك سوف أحاول جاهداً وقدر استطاعتى أن أدلى بدلوى فى هذا المضمار .

المقولة الأولى هي كيفية الربط بين القضيتين ، قضية إحتلال العراق للكويت ، والقضية الفلسطينية (الغزو الصهيوني للأرض المحتلة) . هل من سبيل إلى ذلك بحيث نفوت على الرئيس صدام الفرصة ونحاصره ؟ هذا هو محور الجزء الأول وهو الجزء الغالب من الدراسة المقدمة . وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى عدد من التحفظات الهامة التي أرجو أن يتسع صدر زميلي الدكتور حسام عيسى لاستيعابها .

أولاً : أن الحياد في أزمة الخليج أمر يكاد يكون صعباً للغاية بل مستحيلاً . وأن الربط بين القضيتين يحتم إتخاذ موقف متحيز بإدانة الغزو العراقي للكويت .

ثانياً : لقد حاولت ومنذ بداية أزمة الخليج أن أجيب على سؤال هام ألح عليَّ بشكل مستمر . إذا كنت قد اتخذت موقف الادانة والشجب من الاجتياح العراقي للكويت بوصفه اعتداءً على الشرعية وحقوق الإنسان الجماعية والفردية وعلى كل القيم والمثل التي ناضلنا من أجلها طوال الأربعين عاماً الماضية فما هو موقفي وقراري ، كوطني مصري وكقومي عربي ، إذا طلب مني الأصدقاء الكويتيون التطوع في صفوف المقاومة الكويتية من أجل تحرير التراب الكويتي من الاستعمار العراقي ؟ لقد كانت الاجابة على هذا السؤال بنعم حاسمة وسريعة وهي إجابة تُمليها وحدة الضمير وضرورة الاتساق مع النفس ومع بنيان القيم التي دافعنا عنها وناضلنا من أجلها لسنوات طويلة .

ولقد كان السؤال الثاني الذي ألح علي هو هل يتعارض ذلك مع أن أكون مع المقاومة الفلسطينية والانتفاضة في ذات الوقت . هل يختلف قراري بالانضمام إلى صفوف المقاومة الكويتية مع الموقف الذي اتخذناه جميعاً في نهاية الستينات وفي السنة الأولى من السبعينات حينما قررنا جميعاً الانضمام والتطوع في صفوف المقاومة الفلسطينية وذهب نفر منا إلى الأردن ليحقق ذلك ؟ لقد كانت الاجابة واضحة جلية ، فضلاً الموقفين بعمل كل منهما

الآخر . فإذا فرضت على وطنيتى المصرية وقوميتى العربية أن أكون فى الخندق الكويتى ومع جيش تحريرها فإن وطنيتى المصرية وقوميتى العربية تفرض علىّ أن أكون فى الخندق الفلسطينى ومع جيش تحريرها . وهذه هى وحدة الضمير وموقف الانسان مع بنيان القيم العربية .

لقد كان أخطر تداعيات هذا الغزو للكويت هو ذلك الأخدود الذى شق وحدة الوجدان العربى . إننى لا أشك لحظة فى أن الدبابات العراقية سوف تنسحب من أرض الكويت ولكن الانشقاق الذى حدث فى الضمير والوجدان العربى هو الذى يهدد أمتنا العربية .

ومن هنا فإن موقف الادانة للغزو الصهيونى الهمجى لأرضنا العربية الفلسطينية يستتبع بالضرورة الإدانة للغزو العراقى للأرض العربية الكويتية . ومن هنا فإن الربط بين القضيتين والضغط على الغرب من خلال هذا الضغط لا يمكن أن يتأتى إلا بشرط واحد وهو أن تسترد الأمة العربية وحدة وجدانها وأن تعود إلى وحدة ضميرها الذى فقدته مع هذه الأزمة . هنا – وهنا فقط – يمكن الربط بين القضيتين . ولا يمكن بحال من الأحوال أن نبدأ رؤية فجر حل عربى للأزمة الطاحنة التى نعيشها إذا لم تسترد الأمة وحدة وجدانها وضميرها . فحيثما يخرج أطفال الحجارة رافعين العلم الكويتى بجانب العلم الفلسطينى منددين بالغزو العراقى للأراضى العربية الكويتية ، وحيثما تخرج القواعد فى كل من الأردن وتونس والمغرب والجزائر منددين بالغزو العراقى للكويت والغزو الصهيونى للأرض الفلسطينية العربية تسترد الأمة وحدة ضميرها وتحقق الإتساق مع نفسها ويمكن فى هذه اللحظة أن نربط بين القضيتين ويكون هذا الربط هو أداة للضغط على الغرب .

ثانياً : يترتب على ما سبق أن معنى الربط بين القضيتين لا يعنى على الاطلاق مقايضة رهينة برهينة أخرى . فنحن لا يمكن أن ننقذ الرهينة الفلسطينية العربية بأخذ رهينة كويتية عربية . ولعل أخطر ما يمكن أن يتصوره مثقف عربى هو أن الرهينة الكويتية يمكن أن تكون هى الوسيلة لفك

إسار الرهينة الفلسطينية . بل على العكس تماماً فإن محاولة مقايضة رهينة عربية برهينة عربية أخرى هو أكبر الاضرار التى يمكن أن تحل بالقضية الفلسطينية ووضعها موضع الصدارة بوصفها القضية العربية الأولى . بل يمكن القول أننى بهذا المسلك قد ننتهى إلى أن تصبح الأمة العربية كلها هى الرهينة .

ثالثـاً : يترتب على ذلك أن محاولة الكشف عن زيف الموقف الغربى أو الأمريكى أو كليهما معاً ، كما يحاول الأخ حسام عيسى ، لا يكون عن طريق الربط بين القضيتين من خلال مقايضة رهية عربية برهينة عربية أخرى بل بوحدة الضمير وإدانة كل من الغزوين الصهيونى فى آن واحد . كلاهما يستند إلى حق تاريخى زائف ، كلاهما يريد أن يمحى الهوية الوطنية للدولة المعتدى عليها ، كلاهما يحاول الضم للأراضى المحتلة قسراً دون اعتداد بحق أهلها فى تقرير مصيرهم . الخ . وإذا كانت الولايات المتحدة ومعها دول الغرب تتسم فى سلوكها بازدواج المعيار والموقف تجاه ذات القضية ، فإن الرد على ذلك أو كشف زيف هذا الموقف لا يكون بأن نتبنى نحن إزدواجية المعيار والموقف بل بوحدة الضمير . فالسرقة لا تبرر السرقة ، والقتل لا يبرر القتل ، وانتهاك الأعراض لا يبرر إنتهاك الأعراض وإلا عمت الفوضى .

وبالتالى فإن الطريق الوحيد للوصول إلى هدف الأخ حسام عيسى إنما يتحقق حينما تسترد الأمة وحدة ضميرها . وهنا يبرز دور المثقف العربى والطليعة المثقفة العربية .. إذا كانت « الجماهير » فى مجال السياسة ، كما يقول الأخ حسام عيسى ، تعيش بالأوهام والأساطير والرموز بقدر ما تعيش على الحقائق ، فإن دور الطليعة المثقفة هو ترشيد حركة الجماهير ، وتوجيه فكرها وكشف الغيبيات الزائفة التى يدعيها المدعون لا أن نسير ذيلاً لها .

سوف يظل هذا الغبار الكثيف الذى ألقى على القضية الفلسطينية طالما لم ينسحب العراق من أرض الكويت . ولا يختلف أحد مع ما يطرحه الأخ حسام

عيسى من الدعوة إلى مؤتمر دولى يناقش كافة قضايا المنطقة بشرط أن يتم ذلك بعد إنسحاب العراق من أرض الكويت المحتلة .

هذا عن الجزء السياسى من الورقة المقدمة ، أما عن الجزء الاقتصادى فأود فى هذا المقام أن أعيد صياغة مقولة الدكتور حسام عيسى على النحو التالى وهو : أن ما تنادى به القواعد العربية من عدالة إجتماعية دعوة قد يكون فيها الكثير من الصحة وإن كانت قد وجهت إلى تلك القنوات الخاطئة وهى قنوات تأييد الرئيس صدام حسين ، وأن سلوك هذه القناة الخاطئة بواسطة بعض القواعد العربية لايؤدى بنا إلى تخطيئها ولكن إلى حسن استغلالها وتوجيهها إلى صالح الأمة العربية . ومن هنا الأطروحة وهى أن هذه الأزمة برغم سلبياتها الشديدة قد تكون طرحت لطرح الدعوة إلى نظام إقتصادى عربى جديد . وفى هذا المضمار أريد أن أشير إلى عدد من التحفظات على النحو التالى .

أولاً : إننى أتفق مع الأخ الدكتور حسام فى أن مفهوم توزيع الثروة غير وارد الآن .. وكما قال « ليس المطلوب لهذه الدول أن تتخلى عن ثرواتها للدول الأكثر فقراً » . فمفهوم توزيع الثروة مفهوم متخلف سواء في الفكر الرأسمالى أم الفكر الاشتراكى . فتوزيع الثروة يعنى تبديدها . فما الرأى إذا تعلق الأمر بثروة ناضبة . هذا باستثناء الأرض كأحد عناصر الثروة التى يقترح توزيعها فى ظروف خاصة وبقيود خاصة ، ومن هنا فإن المطروح هو تنحية الثروة خاصة وأننا سنظل ولفترة زمنية طويلة نتعامل فى اطار من التعاون بين دول عربية مستقلة وذات سيادة . أما التوزيع وإعادة التوزيع فينصب على تيار السلع والخدمات المتدفق من هذه الثروة المتجددة . كما يمكن الكلام عن عدالة أو كفاءة توزيع أعباء التحيز .. الخ .

ثانيـاً : ومن هنا فإن الحقيقة الموضوعية ، تقول أن التفاوت فى توزيع الثروة أو تبديدها لا يمكن أن يكون سبباً حقيقياً وراء الغزو العراقى للكويت كما يدعى الاعلام العراقى ، بل إن المسألة فى نظرى تذهب إلى أبعد من ذلك .

فالمقصود لم يكن احتلال الكويت وحدها ولكن السيطرة الكاملة على المخزون النفطى فى الخليج . ومن هنا كان ولابد أن تكون المنطقة الشرقية بالسعودية ضمن المخطط الصدامى . أما تبديد الثروة فتسقط حجته فوراً . فالكويت هى الدولة النفطية الوحيدة التى عملت بجد على تنمية ثروتها وقامت وفى ظل قيود عديدة فى تحويل الثروة النفطية من باطن الأرض إلى أصول مالية وحقيقية خارج ومنذ عام ١٩٨٦ وحتى الآن فإن العائد من الاستثمارات الخارجية (وهو ما يدخل فى ميزان المدفوعات تحت بند دخول عوامل الانتاج من الخارج) يفوق إيرادات النفط . هذا بجانب أن هذه الايرادات (الحكومية منها) لا تدخل إيرادات موازنة الدولة العامة بل يعاد إستثمارها مرة أخرى . ومن هنا ففى سنوات الثمانينيات حيث ساد الانكماش حركة النشاط الاقتصادى فى الخليج وتراجعت وتأثر النمو فيها كانت الكويت هى الدولة الوحيدة من دول الخليج اليقظة التى حقق ميزان مدفوعاتها فائضاً . هذا بجانب كونها الدولة الوحيدة التى التزمت بمستوى معين من الهبات والمعونات (من جانب واحد) وصلت فى المتوسط إلى ١٪ من الناتج القومى الاجمالى - طبعاً لا يدخل فى هذا الحساب معونات الصندوق الكويتى وقد استمر ذلك حتى فى سنوات الركود الحادة فى النصف الثانى من الثمانينيات - وهكذا يمكن القول أن تفاوت الثروة لم يكن هو الدافع ولا تبديد الثروة هو السبب . وأن الأحلام الصدامية كانت تتخطى مجرد الكويت . وإذا كان هناك مثل حى على تبديد الثروة فإنما يتمثل ذلك فى تجربة العراق فى الثمانينيات .

ثالثاً : أن اطروحة التفاوت الاجتماعى العربى بواسطة العراق لشحن الجماهير العربية هو قول حق يراد به باطل ، ذلك أن التفاوت قائم وسيظل وإن كان اللجوء إلى مقياس مقارنة متوسط دخل الفرد إنما يمثل استناداً إلى مؤشر غير دقيق للغاية باجماع الاقتصاديين . ومن ناحية أخرى فإن التركيز على التفاوت الاجتماعى العربى إنما يمثل محاولة لطمس التفاوت الاجتماعى

داخل البلد الواحد وهو أمر أخطر . يكفى أن نقارن معاملات تكافؤ توزيع الدخل فى داخل البلدان العربية حتى يمكن رؤية الصورة على حقيقتها . وأنا أدعى إننا كلما اتجهنا من الدول الغنية إلى الدول الأكثر فقراً فى الدول العربية لغاية كلما ازداد تكافؤ توزيع الدخل سوءاً .

رابعــاً : أما صيحة الاسراف والاستهلاك البذخى فإن وجه الغرابة أن تصدر عن العراق أو يرددها مصرى . فليس هناك من مظاهر للاسراف البذخى والمظهرى والتبديد فى استخدام الموارد كما هو الحال فى العراق . أما نمط أو أسلوب الطبقة الحاكمة فى العراق . ولا يمكن مقارنة الاسراف البذخى فى الكويت بسلوك الطبقة الاجتماعية الجديدة التى تكونت فى عصر الانفتاح . فسلوكها الاستهلاك الاستفزازى وما يؤكده هذا السلوك من مظاهر التفاوت الاجتماعى أمر تؤكده كل الشواهد .

وليس هناك من مجال للمقارنة بين قصور حكام الكويت وقصور حكام بغداد - ولا داعى للخوص فى الأمر أكثر من ذلك .

خامســاً : إننى أتفق مع طرح الأخ حسام حول المشاركة فى المسئولية العربية لمزيد من التنمية العربية . ولكن فى أى اطار يتم طرح هذه المقولة . فى هذا الصدد أشير إلى ما يلى :

(أ) إن طرح نظام اقتصادى عربى جديد لا يمكن أن يتم بمعزل عما يجرى من تغيرات عالمية . فالعالم ينتقل من مرحلة الصراع والاستقطاب إلى مرحلة المصالحة والوفاق . وسيشهد القرن القادم عدداً من التكتلات الاقتصادية العملاقة (الأوربى - الأمريكى - الباسفيكى) التى ستقوم فيها المنافسة الشديدة والتعاون . وعلينا أن نحدد وضع نظامنا العربى فى اطار هذا العالم المتغير وفى اطار العلاقات من هذه التكتلات المتنافسة سلمياً .

(ب) لقد أثبتت الأزمة فى الخليج الحاجة الماسة إلى نشأة نظام إقليمى أمنى نابع من داخلنا . فلا سبيل إلى التنمية دون توفير مقومات أمننا العربى . ولابد لمصر أن تلعب دوراً رئيسياً وفعالاً ومحورياً فى هذا النظام الأمني . وعلينا أن نبحث عن سبيل لتوفير التمويل المستقل لموازنة هذا النظام الأمنى حتى لا نتأثر بسلوكيات ومزاجيات صناع القرار فى الدول المختلفة . كذلك لابد من البحث عن نظام لضمان حقوق العمالة العربية بحيث يتمتع هذا النظام بالاستقرار .

(جـ) إن الدعوة إلى توزيع مسئولية التنمية العربية بشكل متكافىء لا يتم إلا من خلال مؤسسات إقليمية عربية وبآليات يتم الاتفاق عليها وبتحديد واضح للمسئوليات .

والسؤال الذى يطرح نفسه في هذا الصدد . من الذى يطرح الدعوة لاعادة النظر فى النظام الاقتصادى العربى . أعتقد أن الدولة الوحيدة المؤهلة لهذه الدعوة هى مصر . فهى الدولة التى اتخذت موقفاً إيجابياً ومتسقاً فى أزمة الخليج . وقد اتخذت هذا الموقف تحت دافع المبادىء التى آمنت بها والمتعلقة بحقوق الإنسان الجماعية والفردية ، ورغبة منها فى الحفاظ على النظام العربى من الانهيار . وبالتالى فلم يكن لها رغبة فى مغنم مادى من هذا الموقف . ومن هنا فإن دعوتها سوف يكون لها صدى فى آذان الشرفاء والمخلصين .

تعقيب : د . محمد محمود الامام

مقدمــة

كان من المقرر أن يتناول بحث د . عيسى موضوع « انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العربي » ، والمقصود طبعا هو ما أطلق عليه « أزمة الخليج » . غير أنه فضل تعديل الموضوع وعنوانه لثلاثة أسباب :

- أولها أهمية ربط الجوانب السياسية بالاقتصادية ، ونحن نتفق معه في أن مثل هذا الربط مطلوب ، ولعل خطة الندوة بحد ذاتها جاءت تعبيرا عن هذه الحقيقة .

- وثانيها أنه يتحرج من استخدام المصطلح الشائع « الاقتصاد العربي » ، وهو مادعاه إلى أن يبين كيف أننا لسنا بصدد ما يعتبر كيانا واحدا أو متقاربة أجزاؤه ، نظرا لما بين وحداته من تناقضات على أن هذا لايعني أنه يمكن الحديث عن « اقتصادات » قطرية ، إذ أنه لاتكاد أى دولة عربية تملك اقتصادا مترابطا يستحق هذا الاسم . ومع ذلك فمن الواضح أن حجم الأضرار الاقتصادية التى حاقت بالعديد من الأقطار العربية كنتيجة مباشرة للعدوان العراقي يشير إلى مدى التشابك بين الاقتصادات العربية . من جهة أخرى فان غياب « اقتصاد عربي » ، مثلة كمثل غياب اقتصاد قطري ، لاينفى امكان بل وضرورة قيامهما مستقبلا .

- أما السبب الثالث فمرجعه الفلسفةالتى أقام عليها تحليله ، وهى أنه أيا كان الموقف من قبول أو رفض حدث معين ، فانه لايجب التسرع في الحكم عليه ، بل يجب التعامل معه بقدر مايثير من مخاطر وما يتيح من فرص . وفي رأيه أن هذا ضروري حتى يفسح المجال لتغليب المنهج العلمى الذى يتفادى الانسياق وراء الانفعالات العاطفية ، التى طغت على المشاعر العربية ، بل والعالمية ، عقب حادث له مثل حجم مايدعى « أزمة الخليج » - وإن كنت أستأذنكم في تسميته « كارثة العرب » .

وليس أدل على أن د . حسام عيسى يتفق معنا في أن الأمر يتجاوز نطاق الخليج إلى الوطن العربي ، وأنه يفوق حدود الأزمة ليصل مرتبة الكارثة من أنه لم يقصر بحثه على المجال المحدد له ، فاختار أن يخصص القسم الأول منه للقضية القوميةالأولى وهى القضية الفلسطينية ولعله رأى أن هذا ضروري حتى يقدم لنا عرضا متكاملا لأبعاد المشكلة ، وأن يزودنا بتفسير لا تبرير ، للظاهرة الخطيرة التى صاحبت الكارثة واقلقت كثيرا من المفكرين ، وهى الانقسام الذى أصاب الأمة العربية ، ليس فقط بين أنظمتها - فقد كان هذا موضع الدرس والنقد منذ أمد طويل - بل وكذلك بين شعوبها ، داخل الدولة الواحدة ومابين الدول ... وهو ما يوضح مدى خطورة الكارثة التى نحن بصددها . ويستوجب هذا منا أن نقدم الشكر له على شمولية نظرته وعلى محاولته استخلاص بعض المعالم الواضحة في خضم الغابة التى كدنا نتوه فيها ، وفي اعماق المستنقع الذى كدنا أن نضيع فيه ، ولنا أن نتساءل معه : هل يمكن أن نجد في ثنايا الصورة القاتمة التى تكاد تخنق الأنفاس فرصا تساعدنا على مواجهة الحاضر والمستقبل ؟

سوف نحاول فيما يلى طرح الأمر من خلال منهج بديل ، واقتراح معايير يمكن بواسطتها الحكم على البدائل المختلفة للحركة . أحد هذه المعايير الشعارات التى يرفعها العراق . وتتصل معايير أخرى بقضايا العرب الحيوية يرد منها في المجال الاقتصادي قضايا التنمية والتكامل . ولا بد وقد كثر

الحديث عن الثروات العربية والعدالة الاجتماعية من مبحث خاص لها . ثم علينا أن نفرز التحديات ، الحاضر منها والمستقبل ، وأن نطرح تصورات تساعد على رسم خطط واتخاذ قرارات بشأن مواجهتها .

نحو منهج بديل

وحتى يمكن أن نضيف شيئا إلى ما قدمه الزميل د . عيسى ، فإننا نطرح منهجا بديلا للفلسفة التى أشرنا اليها . نقطة البدء فيه هى أن لكل حدث تداعياته التى تتخذ شكلا اقرب إلى الحتميات ، حتى وإن انطوى الموقف على احتمالات متعددة تتفاوت في درجات ترجيح حدوثها . وفي هذا السياق يرد عادة الحديث عن المخاطر ، باعتبار أن نزع الأثر يغلب عليه طابع الحدث ذاته . فنحن بصدد عدوان لاشك فيه ، بل يكاد يكون لا اختلاف على توصيفه حتى بين من تباينت مواقفهم منه . وتندرج معالجة هذا الأمر تحت عنوان « الآثار » . فاذا تجاوزنا هذا المفهوم القائم على فكرة التلقائية في الحركة ، فإننا نصبح بصدد الحديث عن الانعاكسات وعن التحديات ، كما ورد في خطة الندوة ، بما يفيد تحرك الارادات العربية للتعامل مع تلك الاثار . فهذه هى سنة المجتمعات البشرية . ومن ثم فان المعالجة تصبح مفعمة باحتمالات تتوقف على الأفعال وردود الأفعال . فإذا أردنا قصر الحديث على الجانب الاقتصادي ، فان علينا أن نلتزم بأمرين :

- الأول أن نضع الأبعاد السياسية والأمنية في الخلفية ، وهو مالا يعفينا من تناولها ، ولكنه يترك لنا حق تغليب بعض الاحتمالات التى لربما أبدت مداولات هذه الندوة بعضها ، ونفت البعض الآخر .
- الثانى أن نوضح المدى الذى يمكن للأبعاد الاقتصادية أن تؤثر به في الأبعاد الأخرى . ولعلكم تتفقون معي في أن الأبعاد الاقتصادية تلعب دوراً يكاد يكون حاكما في حركة المجتمعات بوجه عام ، وفي القضية التى نحن بصددها بالذات .

الجانب الثاني الذى يجب أن نأخذه في الاعتبار هو الاطار الدولي . ففي

قضية لها هذا الوزن الاقليمي ، تتعلق باقليم له وزنه العالمي ، وفي فترة تتوالى فيها التغيرات في طبيعة وأبعاد العلاقات الدولية أو مااصطلح على تسميته بالنظام العالمي ، فان الكثير مما يحدث أو يمكن أن يحدث على الساحة العربية ، يتفاعل بشكل مباشر وآخر غير مباشر مع التطورات الدولية على المستوى العالمي . ويكفي أن نشير إلى ظاهرتين صحبتا الغزو العراقي : الأولى حجم ردود الأفعال العالمية ؛ والثانية تزايد الاستناد إلى مؤسسة الأمم المتحدة على نحو غير مسبوق . ونشير في هذا الصدد إلى أن الاتحاد السوفيتي ، وقد فقد موقع الندية الذى كان له في الشؤون الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية خلال فترة ثنائية الأقطاب ، أصبح يرى في المنظمة الدولية ، وفي مجلس الأمن بوجه خاص ، المنبر الذى يستطيع أن يدلي منه بدلوه في الشؤون العالمية ، وعلينا أن نغذى هذا الاتجاه الذى تباركه أوروبا ، على الرغم من أنها تحتفظ في الوقت نفسه بخيوط علاقاتها التقليدية الثنائية والأقليمية . على أن مايعنينا على وجه الخصوص عند الحديث عن الأبعاد الاقتصادية ، هو مايتعرض له الاقتصاد العالمي من تغيرات في نواحيه الموضوعية وفي أطره المؤسسية بقدر تعلق الأمر بالاقتصادات العربية . ويذكر في هذا الصدد ثلاثة أمور على وجه الخصوص : الثورة التكنولوجية وانعكاساتها على علاقات الشمال والجنوب ؛ التغير في أساليب الاستعمار وتغليب غير المباشر منها على المباشر ومغزى ذلك بالنسبة لتواجد القوات الأجنبية بشكل سافر ؛ ودور عابرات القوميات التى تولى الوطن العربي اهتماما خاصا ، بنفطه وأمواله وموقعه .

وكما أشار د . عيسى في أكثر من موضع ، فإن واحدة من أبرز السمات التى برزت إلى السطح خلال الفترة الأخيرة كانت الأبعاد النفسية التى وصلت في بعض صورها حد الانفعالات العاطفية . ولعلنا نلحظ الفارق بين سلوك العرب بالأمس واليوم . ففي الخمسينيات كان العرب يندفعون بقوة الأمل الذى فجرته فيهم قيادة تطرح مشروعا قوميا وتوجه الصراع والحراب إلى صدور

الاستعمار ، وإذا بأصوات تتصاعد منهم في التسعين بالاستسلام إلى مناصرة عمل يتدنى في كنهه إلى مستوى الانتحار ، وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بتغلغل اليأس الذى ولده السخط على الواقع ، والعجز عن تصور بديل يزيل الاظلام الذى يغلف المستقبل . وعندما قارنت في مقال نشر لي مؤخرا بين انتصار ١٩٧٣ وانكسار ١٩٩٠ ، لاحظت أن العرب ظهروا بحجم أدنى مما تتطلبه مواجهة الهزيمة أو التعامل مع النصر . ولست أدعو إلى أن نغرق في تحليل نفسي ، فهو أمر يتجاوز هذه الندوة ، كما أنني لا أدعى الماما به . كذلك فإنى لا أود أن نختزل الجانب النفسي في مجرد ظاهرة الانفعالات العاطفية ، بل إن مايعنيني هو أن الكثير من الدوافع التى تحكم الحركة الاقتصادية مرده نوازع نفسية ليس أقلها شأنا الذعر الذى أصاب حركة الأموال والعمال ، والسخط الذى تراكم قدر تراكم المليارات وتفاقم المديونيات .

ويتصل بالجانب النفسي أيضا أهمية استيضاح الأمور . فقد تعرض الفكر العربي إلى كم هائل من التناقضات ، وإلى محاولات لا حصر لها من خلق تشابكات بين القضايا ، حتى تتوه فيها الحقائق . ولا يتيسر معالجة أى من تلك القضايا مالم يجر وضع كل منها في نطاقه المحدد ، وفرز الغث من الثمين : ـ ولعل أغرب ماأثير هو القول بضرورة تناول جميع القضايا في آن واحد وأخذها بترتيب حدوثها . فقليل من التأمل يشير إلى أن هذا القول الذى صدر عن الرئيس العراقي هو شبه اعتراف بأن العدوان الذى قام به على الكويت يرقى ، أو بالأحرى يتدني ، إلى مرتبة الاغتصاب الصهيوني للأرض العربية وتشريد سكانها . وشيء آخر من التأمل يثير تعجبا ممن يرون فيه سبيلا إلى الخلاص ، دون أن يحاولوا الاجابة على تساؤل محدد هو : ألا تجد إسرائيل ـ هي ومن يساندونها ـ في هذا دعوة صريحة إلى التشبث بما هى عليه ؟ وهل ستكون أكثر تعاطفا مع شعب الكويت فتعلن توبتها عن كل المعاصي ، أم أنها ستطرب وهي ترى في تعنت العراق مايبرر الاستمرار في العدوان وبقاء بل وتزايد الشقاق العربي ؟ أخالها تستحلف الرئيس العراقي أن يستمر في عناده ،

فهو أحب الأمور إلى قلبها ، لاسيما وأنه قد أشار إلى أنه حتى ولو أذعنت لقرارات المجتمع الدولي فلا يوجد ما يدعو إلى أن يرعوى العراق المتمسك بالحقوق التاريخية . والقول بأن هذا يخلق فرصة من خلال اثارة قضية حقيقية واحراج المجتمع حتى لايستمر في الكيل بمكيالين ، يتجاهل أن المنطق والخلق كانا يقضيان بأن يتحرك في الماضي وفق ما أصدره من قرارات ، وأن تكون تلك القرارات بنفس القدر من الحسم الذى اتسمت به قراراته في حق العراق . ونقول إن هذا نوع من الاغراق في أمل كاذب ، وليس أدل على ذلك ماشاب القرار بشأن المذبحة الأخيرة في القدس . وإذا رؤى في هذا فرصة فنقول بئست فرصة ...

- ويمضي مسلسل التشابكات والمغالطات ، فيتطوع الرئيس العراقي بامداد الدول النامية بالنفط دون مقابل ، في محاولة لكسر الحصار الذى فرض على العراق على الرغم من أنه يتباكى على الثروات العربية التى يثير الحفيظة على من يبددونها . أليس هذا النفط هو أهم عناصر الثروة التى تثار الضجة حولها ؟ ألا يعني هذا أنه يبدد ماليس ملكا له ، وبالتالي فلابد من فرض الحجر عليه ؟ ثم تأتي قضية الخلط بين القوى الأجنبية ، حيث يربط بين القوات الأمريكية التى استدعتها السعودية بحجة الدفاع عن أراضيها من عدوان وشيك ، وبين القوات الدولية التى استدعاها المجتمع الدولي لكى تعيد الأمور إلى نصابها . وإذا بالخلاف يثور حول من هو السبب في هذا التواجد الأمريكي الكريه : هل هو العراق أم السعودية ؟ وهل نتحرك قبل أو بعد أن تحل قوات عربية محل القوات الأمريكية ؟ ولكن ماذا عن القوات التى تتواجد تحت المظلة الدولية ؟ ثم ألم يكن الأمريكان موجودين من قبل ؛ أم أننا لا نفهم من الاستعمار إلا صورته المباشرة فنرفض مجرد الوجود المباشر للقوات ، ونغض الطرف عن تغلغلهم في نفوس عربية وإذلالهم للفلسطينيين وللنظم العربية ؟

- ثم يقال أن الحل يجب أن يكون عربيا . ولكن لا أحد يجيب : هل الحل المطلوب حل عسكري فى مواجهة تعنت عراقي ، أم هو حل سلمي ، شرطه

الأول تعقل صدامي . وكما هو معلوم فان الحل يبحث عنه في مشكلة لها طرفان ، وهو يتكون من شقين : مضمون وآلية تنفيذ . والحادث منذ الثاني من أغسطس هو اختفاء أحد الطرفين بابتلاع الطرف الآخر له . وبالتالي فان بداية أى حل هى احياء الطرف الآخر ، بعودة الأمور إلى نصابها في دولة الكويت حتى يمكن أن يتحاور مسؤولوها مع المسؤولين في العراق ، على نحو ماسعت إليه أطراف عربية خلال يوليو الماضي فرفض منطق العدوان . أى أنه لا مغزى للحديث عن حل عالمى أو آخر عربي ، إذ ليس هناك سوى حل عراقي ، بالانسحاب من الكويت حتى يقف العرب صفا واحدا في وجه الوجود الأجنبي . والآلية في حالة الحل العسكري أرواح عربية ، تساق إلى معركة غير مشروعة تمضي اليها حاملة أسلحة تشتريها أموال عربية من صانعيها وهم أولئك الذين تتصاعد الصيحات من أجل اجلائهم ، لينأوا بأبنائهم إلى مكان أمين ، يصفقون منه للعرب وهم يتقاتلون فداء لأبنائهم وغذاء لأطماعهم . أما في الحل السلمي فان الآلية هى قدرة عربية تتطلب وجود تنظيم مؤسسي له من السلطان ومن الهيبة مايجعل الجميع يرضخون لما يتفق عليه تحت مظلته . ولو كان لأمر كذلك لنجحت المساعي التى أجريت خلال شهر يوليو الماضي . ولو أن هذه النظم كانت صادقة في الرغبة في تعزيز هذا الكيان المؤسسي ، لما سعت إلى تحطيمه ، ولما انسحب بعضها من أهم وحداته على نحو مافعلت الدول الخليجية حينما قادت حملة تقليص الهياكل القومية مفضلة عليها مؤسساتها الاقليمية ، وعلى نحو ما فعلت الكويت بانسحابها من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وإذا صح مايذهب اليه رأى معظم الداعين إلى حل (سلمي) عربي ، من اتهام للأنظمة بأنها أضاعت قضايا الأمة العربية ، بما في ذلك إدانة النظام العراقي ، فكيف نتوقع منها أن تكتسب من الرشاد ومن الشرعية ما يجعلها تضع الحل السليم وتنفذه ؟ فالذى يملك الحل والعقد هو النظم . وكأني بهؤلاء يفترضون اصابة هذه النظم بغيبوبة تستعيد فيها الرشد !!

ويقودنا هذا إلى الجانب الخامس ، وهو موقف كل من الأنظمة والشعوب العربية من القضايا التى تهم المواطن العربي وتقلقه ، أيا كان موقعه الجغرافي أو الوظيفي . ويثير هذا مفهوم « الدولة » ، وعلاقته بما يسمى « النظام العربي » ، أو ما يدعوه البعض « لا نظام عربي » . فالتمزق الذى أصاب النسيج العربي كان مرجعه حرص كل نظام على أن يلوذ بحدوده تحت ستار ما أطلق عليه « ذريعة السيادة الوطنية » . وتردد في الوقت نفسه أن الحدود من صنع الاستعمار ، وأصبح الجميع يتحدث عن سايكس - بيكو كأنها نهاية التاريخ العربي . ووصل رفض البعض لهذا التشبث بالقطرية الذى أفسد قضية الوحدة ، أن بدا وكأنه يرى في الغاء كيان دولة عربية وفي تشريد شعبها خطوة على طريق الوحدة ، فهى نبيلة الهدف وإن كانت فاسدة الأسلوب . ورفض الآخرون هذا المفهوم الردىء ، وإذا بالشعوب العربية في تطلعها إلى الوحدة تنقسم شيعا وأحزابا ، وتتبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة ، فهى أقرب إلى اللسان العربي عند كل خلاف . والغريب أن المعتدى نفسه لم يثر قضية الوحدة الشاملة ، التى هى أولى الثلاثية التى اتخذها شعارا له . بل لقد أكد على حقوق شعوبية قطرية يبنى بها عراقه الكبرى . أن هذه النزعة الشعوبية التى تبدت في أبشع صورها في الكارثة الحالية ، هى التى حالت دون قيام اقتصاد عربي واحد . والعبرة في كل هذا بمجرد توفر أو غياب صفات تكاملية بعينها ، بل هى في ماهية الدوافع التي تسير النظم وتحرك الشعوب ، وتفرز هياكل معينة للعلاقات العربية البينية والدولية ، لعل التكامل الاقتصادي من أبرزها ، خاصة إذا وضع في مواجهة الاندماج الاقتصادي المتزايد في النظام الرأسمالي العالمي ، الذى يتجلى أوضح مايمكن في حالة النفط ودوله . وترجع أهمية تمييز المواقف من هذه الأبعاد إلى أن الأزمة تحولت إلى كارثة ، ليس لمجرد بشاعة الجرم الذى فجرتها ، بل لأن الأنظمة استغلت التمزق الذى أصاب الشعوب ليضيف إلى رصيده الشعبي بالمزايدة على مواقف شعبه ، ويسحب البساط من تحت أقدام معارضيه ، الذين عمد بعضهم إلى التضليل

بالمغالاة في شجب الوجود الأمريكي ، حتى يستروا روابطهم الوثيقة لغرب .

وفي دراسة استشراف المستقبل العربي التي أعدها مؤخرا مركز دراسات وحدة العربية ، طرحت مشاهد بديلة ثلاثة : الأول هو مشهد التردي أى ستمرار حالة التشرذم ، التى يمكن أن تتمخض عن كارثة من هذا النوع . الثاني هو مشهد التجمعات الاقليمية التى هلل البعض لتناميها ، كمؤشر على شل المشروع القطري ، وكدليل على تنبه الأنظمة للأخطار المحيقة بها ـ كأنظمة وليس كدول ، حيث بقيت الشعوب مغيبة . أما الثالث فمشهد الوحدة ، ليس كحلم يداعب الخيال ، وإنما كأمل يخاطب المنطق ، ويتعامل مع الواقع بشقيه العربي والعالمي . وحينما تعرضت بالنقد لقيام مجلس التعاون العربي ، باعتباره خطوة لحماية أنظمة من المجتمع العربي وليس مرحلة على طريق الوحدة التى أظهر الاستشراف ضرورتها الموضوعية ، قيل إن هذا يمثل تشبثا بالماضي من شخص ينتمي إلى الجيل القديم ، نشأ فيما يرونه وهم الوحدة العربية الشاملة . وقالوا إن ماحدث هو خطوة واقعية ، فما لا يدرك كله لا يترك جله . هؤلاء أحيلهم إلى التصريحات الأخيرة للرئيس المصري ، الذى أقدم على تلك الخطوة اعتقادا منه بأنه يتفادي ضياع الوقت انتظارا لأمر لا تشير البوادر إلى إمكان تحققه في الأجل المنظور . ما نريد التركيز عليه هنا ، إن الحدث الذى أفضى إلى الكارثة قد زعزع المشاهد الثلاثة معا : فهو قد أثبت فساد المشروع القطري وجسد مساوىء أوضاع التشرذم ؛ وهو قد كشف عقم المنهج الاقليمي ، خليجيا كان أم مشرقيا أم مغربيا ؛ ثم هو قد طعن المشروع القومي في الصميم .

الخلاصـــة هى أن معالجة الجانب الاقتصادي للكارثة يجب أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات الستة المذكورة : التداخل مع الجوانب الأخرى ـ دور المتغيرات الدولية ـ العوامل النفسية ـ تجنب خلط القضايا ـ استيضاح دور كل من النظم والشعوب ـ مصير المشاهد الثلاثة ، القطري والاقليمي والقومي .

على أن الذى سوف يتحكم في مسار الأحداث ويشكل الانعكاسات والتحديات هو الكيفية التى يجرى بها الخروج من المأزق الحالي . ويثير هذا التساؤل التالي :

حرب أم لا حرب ؟ :

في خضم الانفعالات العاطفية والمعارك النفسية ، اختلطت الأوراق ودقت طبول الحرب ، وهلل لها البعض ، بل ذهب آخرون إلى المطالبة بها ، بينما حذر آخرون من مغبتها ، وتراجع جانب من الفريق الأول تحت ستار التعاطف مع الشعب العراقي المغلوب على أمره ، أو الرغبة في صيانة قوة عربية ، مازال هناك أمل في أن تنضم يوما ما إلى فيالق تحرير الوطن العربي ، لست أدري ماسوف تصل اليه مداولات ندوتكم هذه ، ولكني أود أن أعرض وجهة نظر أبنى عليها ما يلي ذلك من تناول للجوانب الاقتصادية :

ـ أن القوة العسكرية العراقية قوة غير متكاملة ، بمعنى أنها قد تفيد في معركة ، ولكنها لاتصلح لمواجهة حرب طويلة الأمد ، لا مع قوات دولية ولا عربية ولا اسرائيلية ... ويدرك النظام العراقي ذلك . فما حدث مع ايران لم يكن حربا بالمعنى الصحيح ، وإنما مسلسل المعارك .

ـ أنه مع مضى الوقت سيتوقف تطوير الآلة العسكرية العراقية ، بسبب ما يتعرض له العراق ، وسيستمر ، من ضغوط دولية وعربية ، بحيث تصبح بعد قليل غير ذات جدوى في أى مواجهة حقيقية مع أعداء الأمة العربية . ولعل هذا هو الهدف الحقيقي لأمريكا وتابعتها بريطانيا (التي نسيت في زحمة الأحداث والتباكي على دولة الكويت أن تنسحب من أيرلندا) وربيبتها إسرائيل .

ـ ومع ذلك يؤدي الحفاظ على هذه الترسانة إلى استمرار شعور دول الجوار بالقلق ، وهذا أمر تحرص عليه أمريكا ، فهو سبيلها إلى الاستمرار في ابتزاز عائدات النفط ، وإلى استبقاء الشك بين الدول العربية ، فهو خير حائل دون انجاز وحدة عربية حقيقية ترفع مستوى التعامل الدولي للوطن العربي إلى حالة

لتكافؤ والندية .

ـ أن التخلص من الرئيس العراقي بالحرب سيجعل منه بطلا قوميا وشهيدا عربيا رغم أنفه . وتتكرر مأساة أمريكا مع عبد الناصر ، إذ أنها رغم مابذلته من جهود لم تستطع أن تنتزعه من أفئدة العرب . وليس أدل على ذلك من محاولة تحسين صورة الرئيس صدام من خلال تشبيهه بعبد الناصر . بل إن الاعلام العراقي استغل هذا الحب الجارف بأن استعاد للأذهان الأمجاد التى حققها الزعيم الراحل ، ثم مضى يقول إن الخلف خير من السلف ..

ـ أن إقدام أمريكا على حرب قذرة سوف يؤلب عليها جميع القوى العربية ، المؤيد والمعارض ، بعد أن تضيع السكرة وتأتي الفكرة . ونكرر هنا ما أشرنا اليه من أن القوة الأمريكية وما يصحبها من قوى عربية ، مخصصة للدفاع عن السعودية ، ويقال إنها تأتمر بأمرها ، ولا نخال السعودية ترغب في تحمل وزر قرار حرب تهدر فيها دماء عربية على الجانبين حتى ولو نظر إلى الهجوم باعتباره خير وسيلة للدفاع . من جهة أخرى فان القوات العاملة تحت راية الأمم المتحدة لن تذهب إلى أبعد مما يسمح به المجتمع الدولي . ولا نعتقد أن القوى الكبرى أو الصغرى في مجلس الأمن تقبل بأن يستهل المجلس عهده الجديد بحرب على دولة صغيرة .

ـ أن العراق استدرج أكثر من مرة إلى فخاخ قصد منها انهاك قواه وكف أذاه عن الخليج عامة والكويت خاصة .

الخلاصـــة إذا هى أنه من غير المتوقع أن تنشب حرب ، وبالتالي فانه لا مناص من الوصول إلى تسوية ما ، يعطى فيها العراق بعض المغانم التى تحفظ له ماء الوجه ، وهو مايعني أن تعود الكويت منتقصا من أراضيها لتكون كبش الفداء ، والقضية هنا لن تكون هى طبيعة نظام الحكم فيها ، على نحو ما طرحه الرئيس الفرنسي . فلا العراق يعنيه هذا النظام طالما أفلت بغنيمته ،

ولا المجتمع الدولي يقبل أن ينتهي العدوان بتغيير في نظام الحكم ، وإلا ثبت قانون غابة جديد ، يسترضى فيه العالم كل معتد بتمكينه من احداث تغيير نظام دولة أخرى بالقوة . وتبقى في مخيلة أهل المنطقة مخاوف من المستقبل . فالحجم المبالغ فيه للقوى التى حشدت في وقت قصير ، ثم بقاؤها لوقت غير قصير سوف يفسر على أنه دليل على حاجة المنطقة إلى حماية مستمرة تفوق قدراتها الذاتية . ومن خلال هذا الغرس للأثر النفسي يتحقق مكسبان أمريكيان : الأول سياسي ، هو ضمان التواجد العسكري المستمر ، في شكل قواعد مجهزة لهم تمكنهم من الانتشار السريع الذى لايعلم إلا الله فيم سيستخدم . والثاني اقتصادي ، ليس فقط في شكل تقاضي فاتورة الدفاع - وهى ذات شأن لاينكر في ظل العجز الأمريكي الكبير - بل وأيضا بمبيعات السلاح الضخمة ، التى ثبت أنها لا تفيد إذا جد الجد . وفوق هذا وذاك فان الابقاء على قوة العراق التى بولغ في تصويرها ، وعلى نظامه العدواني ، يوجد ورقة يلوح بها من أجل الايهام بأن مايهدد أمن دول عربية ، ليس هو الشيوعية كما كانت تدعي ، وليس هو إسرائيل التى يلوح بأنها ستدفع إلى مؤتمر (قد يستغرق عقدين من الزمان) يتولى حل ما يسمى بجميع مشاكل الشرق الأوسط . وسوف يكون مشهد خروج القوات الأجنبية مرتبطا بحق التفتيش الدولي على الأسلحة ، وتجريد العراق مما تباهى بتملكه من أدوات الفتك والتدمير التي يأباها الضمير العالمي الذي يصحو من غفواته عندما يراد له . ويعنى هذا أن يدخل العالم العربي في متاهات جديدة ، تصنف فيها الدول العربية ، إلى متفهمة ، أو مايسمي معتدلة ، تستحق المساعدة ، وأخرى متصلبة تتعرض لضغوط الغرب وأعوانه ...

تحديـات الحاضـر :

إذا فسرنا الحاضر بأنه الفترة التى تصحب عملية انسحاب العراق من الكويت ، أو مما لايسمح له باستبقائه في أراضيها ، فان التحديات التى تواجه الأمة العربية تشمل :

(أ) الاستمرار في استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة ضغط من أجل الوصول إلى حل تقبله ـ وليس بالضرورة ترغبه ـ جميع الأطراف . ويعني هذا من ناحية استمرار الضغط الاقتصادي على العراق ، الذى نرجو ألا يدخل فيه حجب مياه الفرات عنه ، لئلا يكون هذا بداية يجيزها الضمير العالمي لمسلسل حروب المياه الذى يتهدد الوطن العربي في المستقبل القريب . ومعنى هذا مزيدا من الانهاك للاقتصاد العراقي ، قد لايوازي الخسائر التي يمكن أن تحدثها الحرب ، ولكنه يزيد من أعبائه القادمة ، ويرهن عائداته النفطية المقبلة في عمليات استعواض لا تنمية فعلية . ويظل أهل الكويت ، الباقون أو المشردون منهم في مختلف أرجاء العالم ، يعانون من فقدان موارد الرزق في الداخل والخارج وهو ما يعني استنزاف مدخراتهم ، بما في ذلك ماشاء حسن حظ بعضهم أنه ارتكب معصية الاستثمار في الخارج ! وماتقدمه لهم الحكومة الكويتية من اعانات ينتقص من استثماراتها في الخارج التي كانت تخصصها للأجيال المقبلة . وطالما بقى الحصار ، بقيت القوات الأجنبية على أرض الخليج وفي مياهه وسمائه ، وسالت الأموال العربية من أجل استبقاء هذه القوات واستنفدت موارد في ادامتها . وباختصار فان كل يوم يمر دون إنهاء الوضع القائم يحمل الاقتصادات العربية أعباء تضاعف من الخسائر التى تتعرض لها التنمية العربية . ويصحب هذا تفاقم في معدلات التضخم ، يغذيه عودة التضخم العالمي إلى التصاعد ، وهو ما يعني تفاقم المديونيات العربية بدلا من تخفيفها ، وإذا كانت بعض الدول العربية الدائنة قد هبت لنصرة شقيقاتها المدينة للتخفيف من وطأة الديون عليها ، فان الجانب الأكبر من المديونية هو لدول أجنبية ، هى التى تحصل فورا على ثمن الدفاع عن أراض عربية ، وتدعى أنها تقدم إلى بعض العرب معونة ، الهدف منها في الواقع تمكينها من الاستمرار في الاستيراد منها تفاديا لما يترتب على انخفاض وارداتها من انعكاسات سلبية على اقتصاداتها . والأدهى من ذلك استخدام هذه المعونات ستارا لفرض السياسات التى يشترط صندوق النقد الدولي اتباعها ،

والتي تستهدف تغيير اسس النظم الاقتصادية الاجتماعية لهذه الدول . وعلى الرغم مما قيل عن ضرورة تقديم المساندة العالمية والعربية للدول المتضررة ، فان مايقدم يأتي على استحياء ، وهو يذهب لحل ضائقة مالية وليس لمعالجة الخلل البنيوى الذى تفاقم نتيجة توقف عدة مصادر اقتصادية ، سواء صناعات تصدير أو خدمات نقل أو استحقاقات مالية لها على العراق ، أو ارتداد العمال وأسرهم وما يلزم لهم من فرص عمل ومن مواد استهلاك وخدمات ، إلى غير ذلك من الأبعاد التى لاتخلو منها صحف تلك الدول . ويبدو أن ماقدمته هيئة الخليج إلى مصر مؤخرا تم بعد الاطمئنان إلى رضوخ مصر لشروط الصندوق ، وهو ما يذكرنا بموقف الدول النفطية ، وبخاصة السعودية من صندوق النقد العربي ، حيث اتجهت إلى الحد من قدراته على مساندة موازين مدفوعات دول العجز ، وحولت ما كان لديه من أموال إلى ما أسمته تمويل التجارة البينية ، وكانت تسعى دائما إلى ربط قروضه ومساعداتها الثنائية بموافقة دول العجز على برامج صندوق النقد الدولي ، وهكذا تركت دول كالسودان والصومال لدوامات من العجز المتفاقم وصلت باقتصاداتها إلى توقف شبه تام ، لتستغلها المصارف المدعوة بالاسلامية بما لا يدانيه إى قدر من الربا مهما كان فاحشا . ويعني هذا استمرار الآثار السلبية التى أصابت اقتصادات عربية عديدة لعل أبرزها الأردن ، خاصة وقد أرتد اليه معظم عامليه في الكويت ، بما في ذلك الفلسطينيون ، بعد أن توقفت بنيتها الفوقية توقفا شبه كامل . كذلك يتزايد ما يقع على الدول المشاركة في قوات الدفاع عن الخليج من أعباء لا يكفي في مواجهتها مايقدم اليها من مساهمات في النفقات ، وهى على أى حال أعباء ومساهمات كان الأجدى أن توجه إلى التنمية . من جانب آخر فقد بدأت عملية تصفية الحسابات تطل برأسها منذ الآن ، حيث بدأت بعض الدول الخليجية تعيد حساباتها مع دول عربية أخرى بناء على مواقفها من الغزو العراقي ، آخذة في الاعتبار احتمال تكرار المأساة التى راحت الكويت ضحيتها على أراضيها ، فيسهم العاملون من أبناء تلك الدول لديها في الترحيب بقوات غازية ، إن لم تكن هى ذاتها الغازية !

(ب) استعادة أوضاع الأطراف المشاركة مباشرة في الصراع الحالي إذا ما أمكن التوصل إلى حل له . فبداية لابد من اعادة إعمار الكويت ، أو لعلنا نقول ماتبقى منها . وإذا كانت البنية الفوقية قد شلت وتعرضت أهم وحداتها للسلب والنهب ، فان الشواهد تشير إلى أن البنية الأساسية مازالت سليمة إلى حد كبير . وطالما أن الحل يتم بغير حرب ، فان بنية العراق الأساسية هى الأخرى لن تتعرض لأكثر مما أصابها خلال الحرب مع ايران . ولا اعتقد أن الغرب - ولا سيما فرنسا - يرغب في تدمير هذه البنية ، حتى تظل صالحة للاستخدام في الاستثمارات الانتاجية التى سيحتاجها العراق وسيكون قادرا على تمويلها . غير أن الأوضاع في الدول التى كانت اقتصاداتها تعتمد على اقتصادات الخليج بدرجة كبيرة ، سوف تستمر لفترة طويلة تعاني من آثار سلبية ، لن يسعى الغرب إلى علاجها إذ أن المبرر المستخدم حاليا سوف يزول . ولذلك فان المحصلات ستتوقف الحاحا - إن صوابا أم خطأ - هى عدوان عربي ، فان دواعي الحرص تدعو إلى أن توجه الدول المهددة (وهى الغنية نسبيا) مزيدا من مواردها إلى اغراض الدفاع ، وبالتالي إلى خارج الوطن العربي . كذلك فانها ستستمر في مراجعة سياساتها السكانية ، بما لا يتيح لأى جالية عربية - لا سيما من الدول التي اتخذت موقفا مائعا من إدانة الغزو العراقي متذرعة بحجة مقاومة التواجد الأجنبي الذى أوجد له ذلك الغزو ذريعة لم يكن يحلم بها - أن تتسلط على أوضاعها الداخلية . ومن المعلوم أن قوات الأمن في هذه الدول وكذلك قوات الدفاع ، كانت تضم افرادا من هذه الجاليات وهو ماسيصبح موضعا لاعادة النظر . وبالتالي فانه على الرغم من التصريحات التى تؤكد العكس ، فسوف تتعرض الدول المعنية - ومعظمها من الدول الأقل نموا - لضغوط شديدة ، تزيد من مشاكلها الاقتصادية . على أن القضية التى سوف تشغل الأذهان والتى ربما أطالت من أجل فترة اللاسلم ، هي قضية التعويضات بين الأطراف المعنية مباشرة بالصراع الحالي . فالعراق سيظل مصرا على اسقاط الديون ، وعلى ما يسميه « حقوقا » تاريخية

أو غير ذلك . والكويت قد تعرض إلى اغتصاب لا مثيل له ، حتى في الأراضي التى احتلها الكيان الصهيوني ، وتعرض أبناؤه لآثار معنوية هائلة تنفي أى دعاوى كاذبة بأن العدوان كان استجابة لثورة داخلية ، أو أنه خطوة على درب الوحدة . والدول الخليجية الأخرى تعرضت إلى مخاطر شديدة استنفدت موارد ضخمة من مواردها بعيدا عن التنمية ، أو عن توفير متطلبات عدالة اجتماعية مزعومة . وسوف يظل كل طرف على تشدده ، ولا يصون لسانه عن قول الكذب . والقول بدعوة مؤتمر دولي لحل القضايا العربية هو مقدمة لفرض نوع من الوصاية الدولية على الوطن العربي . ولذلك فاننى اقترح مايلي :

★ تجنب خلط الأمور . فالقضايا العربية هي من صميم اختصاص العرب ، أما الصراعات القائمة مع أطراف أخرى فلا بأس من مشاركة دولية في اطار الأمم المتحدة . وعلينا أن نستفيد في هذا الصدد من اتجاه الاتحاد السوفيتي ـ بعد تخليه عن موقع القطبية الثنائية ـ لأن يبحث لنفسه عن مجال تأثير من خلال المنظمة العالمية ، وهو ماتذهب إليه معظم دول العالم ، كبيرها وصغيرها .

★ وحتى تقبل الأطراف المعنية ما يتوصل اليه المجتمع العربي ، فانه لابد من أن يصبح الجميع على مستوى المسؤولية ، وأن تتوقف السفسطة الجارية حاليا على الساحة العربية . وعلى الشعوب العربية أن تواجه معاركها الحقيقية بالنضال من أجل اعادة أنظمتها إلى جادة الصواب .

★ وتتولى الجامعة العربية انتخاب هيئة تحكيم من خبراء عرب مشهود لهم بالعلم والنزاهة ، يقومون بتقدير الأضرار التى تحملتها الأطراف المعنية ، آخذين في الاعتبار المخاطر التى كانت تهدد دول الخليج والتى تحمل العراق مواجهتها في حرب الخليج ، وتوزيع الأعباء توزيعا عادلا .

(جـ) معالجة الخسائر التي تعرضت لها دول عربية أخرى ، ومعظمها من الدول الأقل نموا ، والتى أضيرت بسبب العدوان العراقي ، كما تعرضت

لصعوبات بسبب ماترتب على ذلك العدوان من آثار سلبية على العالم أجمع وعلى الوطن العربي خاصة . كما أن بعض هذه الدول بدأ يتعرض لاجراءات عقابية ، لن يكون لها من عاقبة سوى اضعاف الوطن العربي بجميع دوله . وإذا كانت عمليات التسوية السياسية سوف تمضي في طريقها ، فان نجاحها يتطلب معالجة الانعكاسات السلبية على اقتصادات هذه الدول . ويقترح في هذا الصدد أن تتولى هيئة عربية ، تعمل تحت مظلة الجامعة العربية ، تقدير الخسائر التي أحاقت بهذه الدول ووضع نظام يكفل دعم اقتصاداتها وتأمين سلامة التدفقات الاقتصادية ، المالية والبشرية ، وتحديد أسس المساهمة في تكاليف عمليات إعادة التأهيل ، سواء من المجتمع الدولي الذى تحرك لحماية مصالحه باذلا أموالا كان يضن بها على تنمية العالم الثالث ، أو من الأطراف التى تسببت في الأوضاع الحالية ، أو من أطراف أخرى يعنيها الاستقرار في الوطن العربي . وقد يقتضي الأمر تخصيص بعض الأموال لهذا الغرض ، تضع الهيئة المذكورة ضوابط استخدامها . غير أن الجانب الأهم هو صياغة السياسات التى يمكن أن تسهم في تصحيح الأوضاع المختلة ، ووضع الضوابط التى يمكن أن تستقيم وفقا لها العلاقات بين هذه الدول والدول الخليجية التى سادتها مشاعر التوتر . وتتخذ الهيئة المذكورة شكل نافذة لدى صندوق النقد العربي ، الذى يجب تعزيز دوره والعودة به إلى تحقيق أهدافه التى حددها له المجتمع العربي وأنشأه لتحقيقها . ويتم من خلال هذه النافذة تجميع المساعدات وتقديمها إلى الدول العربية المتضررة ، حتى لا تتحكم فيها الدول الغربية وتتخذها أداة للضغط السياسي . ويتعاون معه الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، لمعاونة الدول المعنية على رسم سياسات التصحيح وبرامج اعادة تأهيل اقتصاداتها على النحو الذى يقلل من التشوهات التي كشفت عنها الأزمة .

مقولـة العدالـة الاجتماعيـة

يتردد كثيرا القول بأن أحد أسباب التوتر في الوطن العربي التفاوت الهائل

في توزيع الثروة ، وما يترتب عليه من تباين شديد في مستويات الدخل ، ومن ثم في أنماط المعيشة ، بين أبناء الوطن الواحد . وسبق لي اخضاع هذه الظاهرة للقياس الكمي في محاضرة ألقيتها في موسم ١٩٧٧ الثقافي للجامعة العربية . غير أن العراق لستر غزوه للكويت . فما هو نصيب هذه المقولة من الصحة ؟

يجب علينا أولا أن نحدد ما نقصده بالثروة ، إذ أن الذى يتبادر إلى أذهان العامة هو الأموال التى يقال أنها مكدسة في الخارج ، بينما أهل المنطقة في أمس الحاجة إلى حفنة منها . وكان الشائع هو انتقاد هذا النهج الاستثماري ومطالبة الأموال بالعودة إلى « الوطن العربي » . ومن الغريب أن تقحم كلمة « الوطن » بينما يمضي الجميع في تسفيه دعوى الوحدة العربية . فاذا كان المطلوب عودة الأموال إلى موطنها في ظل التوجهات المكرسة للقطرية ، فالسؤال هو لماذا خرجت في المقام الأول . وهنا نجد حالتين : الأولى لدول نفطية ، صغيرة أو كبيرة ، تنتج النفط وفقا لما يلزم للطلب العالمي ، وهو عادة يفوق حاجاتها الآنية ، ولكنه يعني في الوقت نفسه اسالة لثروة ناضبة كان يمكن أن تبقى في مكامنها للمستقبل حيث توجه إما لأغراض الطاقة أو كمواد أولية تمثل لبعض الدول المصدر الوحيد للمواد الأولية لديها . وبالتالي فان حرمانها من هذه الثروة المستقبلة يتطلب منها أن تحيلها إلى ثروة تصلح للاستخدام المستقبل ، ومن هنا كانت الاستثمارات المالية . فاذا تركنا جانبا موطن الاستثمار فان التصرف الجاري في هذه الأموال معناه تبديد لثروة معرضة للنضوب ، وتغليب لمنافع الجيل الحالي على حساب الأجيال المقبلة ، فما بالك إذا حولت إلى آخرين . وما يعاب على النمط الحالي ليس هو أن المحرومين من أبناء الدول الآخرين أولى من المنعمين من أبناء دول النفط ، الذين ما كان لهم أن ينعموا لو لم تغدق عليهم عائدات النفط ، وإنما هو ماتتصف به أنماط انفاق هؤلاء من بذخ يسقط مقولة مراعاة العدالة بين الأجيال المتعاقبة فى البلد الواحد . أما الحالة الثانية فهى هروب أموال من دول

العجز ، وهو مايبرر بخطأ السياسة الاقتصادية ، ويتخذ ذريعة للتحولات الرأسمالية في الوطن العربي .

غير أن الثروة العربية ليست هى الأموال العربية ، كما أنها تفقد صفة العروبة إذا ماقتصرت على دول بعينها دون أخرى . فاذا تحدثنا عن الثروة العربية فيجب أن يشمل هذا كل صنوف الثروة وكل الدول العربية . وتذكرنا أموال النفط بالنفط ذاته باعتباره مصدر الأموال ، وبالموارد الطبيعية ، التى تشمل موارد معدنية كالفوسفات الذى يكثر في دول تتطلع إلى ثروة النفط ، والأرض الصالحة للزراعة والمياه التى يتضاءل نصيب الدول النفطية منها ، إذا استثنينا العراق والجزائر . ولا أدرى كيف يعاد توزيع مثل هذه الثروات ، وكيف ينقل حقل غاز من قطر إلى الصومال أو فرع من دجلة إلى السعودية . إن هذه الثروات الطبيعية تستمد قيمتها من استخدامها ، أى من اشراكها في الانتاج ، ويصبح الانتاج هو المنشىء الفعلي للثروة . الجانب الآخر للثروة هو البشر ، والغريب أنه يعتبر في الوطن العربي من سقط المتاع . ونحن لانقصد بهذا العنصر الكم وما يتصف به من تباينات حادة تؤدى إلى اختلالات بنيوية ، تتجلى بشكل واضح في الدول الخليجية الصغيرة ، بل ويشكو منها العراق نفسه ، بالقياس إلى ماتوفر لديها من موارد مالية ، وإنما القوى العاملة المؤهلة وما يملكه البشر من معرفة فنية وقدرة على تطويرها . وسوف نوضح فيما بعد أن اختلاط البعد الكمي بالبعد النوعي عرقل التكامل العربي بدلا من أن يعمل كرافد له . غير أن مانريد التركيز عليه هو أنه في ظل التطور التكنولوجي الذى يعيشه العالم حاليا ، تأتي المعرفة الفنية على قمة عناصر ثروات الأمم . والظاهرة التى يتسم بها الوطن العربي ، أنه يفتقر إلى القدرة الذاتية على توليد هذه المعرفة ، بل وعلى تطبيقها ، وأن توزيعها يتناسب عكسيا مع الثروة . ولقد ظلت الدول الاشتراكية متماسكة طالما كانت تتبادل المعارف الفنية فيما بينها ، على نحو حقق تقاربا بين مستوياتها . غير أنها انهارت جميعا عندما توقفت عن تنمية وتوظيف معارف جديدة في غير حقول

الفضاء والسلاح . وبعبارة أخرى فان التبادل - وليس اعادة التوزيع - مطلوب غير أن المطلوب بدرجة أكبر هو زيادة القدرة على الخلق والابداع . ويدرك العراق أن الذى سانده في الحرب التى خاضها مع ايران لم يكن مجرد الأموال العراقية والعربية ، وإنما التطوير الذى أجرى على المعارف العسكرية ، سلاحا وتكتيكا . ومازال نصر العرب في ١٩٧٣ ماثلا في الأذهان ومؤكدا دور العلم والمعرفة الذى فاق قدرات السلاح الذى تكدس في ١٩٦٧ .

هناك عنصر آخر من عناصر الثروة هو البنية الارتكازية ، باعتبارها الأساس الذى تبنى عليه البنية الفوقية ، والذى يربط بين الاقتصادات القطرية ، ويصلها بالعالم الخارجي . وكما في حالة الموارد الطبيعية ، فان الموقع هو العنصر الحاكم ، إذ لايمكن أن ينقل طريق من موضعه أو ميناء من موقعه . غر أن العراق ابتدع أسلوبا آخر لاعادة التوزيع ، استغل فيه الموقع أيضا ، هو الغزو والاغتصاب سعيا وراء اطلالة على الخليج ، سواء في شط العرب أو في مطواع . وإذا تجاوزنا عما في الغزو من معان ، فان إعادة التوزيع لن تنال أبعد من مناطق الحدود ، التى طالما كانت بؤر صراع بين دول متجاورة . والسؤال الذى يمكن طرحه هو : هل كان هناك داع إلى الصراع لو أن وحدة اقتصادية حقيقية قامت ، وشملت قطرى العراق والكويت ؟

نأتي الآن إلى مفهوم العدالة الاجتماعية ، وعلاقته بقضية إعادة توزيع الثروة . فالبعد الاجتماعي ينطوي على وجود نسيج اجتماعي معين ، تتفاعل وحداته مع بعضها البعض ، وترتضى وجود سلطة تشارك فيها جميعا بقدر أو آخر . أما بُعْد العدالة فإنه يعكس تعرض ذلك النسيج إلى عوامل تثير نوعا من الظلم أو الاجحاف ، نتيجة لعمليات يضطر اليها المجتمع تحقيقا لأهداف أخرى ، لا يمكن تفاديه بالتخلى عن تلك العمليات ذاتها . والغالب أن تكون هذه العمليات ذات طبيعة اقتصادية تفرض علاقات معينة بين قوى الانتاج يعتقد بأن تغييرها ينقص من العائد الاقتصادي الكلي ، ومن ثم يتفق على نوع من العقد الاجتماعي ، تتقبل فيه الفئات المضارة بقاء العلاقات الانتاجية على

حالها ، مقابل تعويض عادل ترتضيه الفئات المستفيدة بدرجة أكبر من بقاء تلك العلاقات لتستمر لها ميزة تفوق ما يمكن أن يترتب على تعديل تلك العلاقات . بعبارة أخرى فإن الأمر يشمل بعدين : الأول أن بقاء العلاقات يعطى ناتجا كليا أفضل مما يغله أى بديل آخر ؛ والثاني أن كلا من طرفى العلاقات يعتقد أنه يحصل من خلال أدوات العدالة الاجتماعية (أخذا وعطاء) على عائد يفوق مايحصل عليه من أى بديل آخر . هناك أيضا حالة أخرى تنشأ عندما تتعرض بعض الأنشطة أو المناطق إلى أضرار نتيجة تغير الأوضاع الاقتصادية العامة أو التى تخصها بالذات . ويستند منطق العدالة هنا إلى أنه مالم يحدث « تكافل اجتماعي » فسوف تحدث انعكاسات سلبية على باقي الأنشطة والمناطق ، تعوق تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية العامة . وتعمل الدول عادة على معالجة هذا النوع من الاختلال سعيا إلى تحقيق الاستقرار ورغبة في توسيع رقعة النشاط الاقتصادي الوطني بما يعظم الناتج الاقتصادي الكلي . أما على الصعيد الاقليمي ، فاننا نجد أن الجماعة الأوروبية مثلا شغلت به منذ نشأتها ، وقد رؤى أن معالجته من أهم أركان المضى نحو أوروبا الموحدة . وأنشأت لهذا الغرض صندوقا تساهم فيه جميع الدول من دخولها ، دون أن يصحب ذلك دعاوى اعادة توزيع للثروة .

والسؤال الذى يطرح نفسه إذن هو : ماهى أوجه الظلم أو الاجحاف أو التغير في أوضاع الاقتصاد العربي ، الذى هو غير قائم فعلا كما يذكرنا د . عيسى ، التى يترتب عليها مطلب لتحقيق العدالة الاجتماعية ؟ أليس الظلم والاجحاف هو نصيب الدول العربية جميعا ، نتيجة عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية التى يسيطر عليها الغرب الصناعي ، والذى يفوق حظ الدول النفطية منه حظ غيرها نتيجة هشاشة اقتصاداتها ، وعظم اندماجها في الاقتصاد العالمي ؟ وهل كان ماتشكو منه الدول العربية الأخرى من تخلف ومن مديونيات ومن استلاب لاستقلالها الاقتصادي مرجعه استغلال من قبل الدول العربية الغنية ؟ أم أنه كان نتيجة تقاعس الوطن العربي كله عن الأخذ

بتكامل جاد ، يمكن من خلاله درء مخاطر التبعية والضغط من أجل تصحيح النظام الاقتصادي العالمي ، وندع جانبا سفاهة بعض الأنظمة ، التى بددت ما لدى شعوبها من ثروات وأضاعت مالديها من طاقات ، كان أهمها البشر الذين هرب أفضل عناصرهم خوفا من بطش الحكام أو تلمسا للانصاف حيث يمكن الحصول عليه .

إن دعاوي العدالة الاجتماعية تنطوي على تلويح بمشاركة أبناء الدول الفقيرة في السلوك الذي يعاب على الدول الغنية ، وهو تحويل العائدات الريعية النفطية ظنا بأن هذا يغنى الجميع . وهى دعوى تتنافى مع أبسط مشاعر المسؤولية بالمساهمة في الانتاج ، ليتحول الشعب العربي كله إلى « تنابلة السلطان » حيث السلطان هو النفط . ولا يوجد في قاموس الاشتراكية مكان لغير الانتاج الذى يقوم به العاملون ، اللهم إلا كان الأمر وليد تخلى هذا النظام عن اشتراكيته وانضمامه إلى طابور التخصيصية التى قطع فيها شوطا طويلا . وتتناسى هذه الدعوى أن مجمل الدخل القومي العربي يقل عن دخل ايطاليا ، التى هي أكثر دول الجماعة الأوروبية معاناة للمشاكل الاقتصادية ، على الرغم من أن عدد سكانها لايبلغ ٣٠٪ من عدد سكان الوطن العربي .

تحديات المستقبل

إن معالجة القضايا الملحة يفتح الباب أمام معالجات أكثر جدية لما يتعرض له مستقبل الوطن العربي . غير أن الحلول التوفيقية كثيرا ما تنطوي على أمور تقبل على مضض ، لتعود إلى التطور مستقبلا على نحو قد يعيد الوضع إلى أسوأ مما كان عليه . ولعل أخطر ما أصاب الوطن العربي من محنته الحالية أمران :

- الأول هو فقدان الثقة بين اعضائه ، وهو أمر لا تنفع فيه معاهدات أو مواثيق ، ولا يقتصر الأمر على فقدان الثقة بين الدول ، بل ولدى أصحاب عناصر الانتاج ، العمال وأصحاب رؤوس الأموال . وإذا كان يعاب على البعض أنهم أودعوا أموالهم في الخارج ، فلعلهم الآن يحمدون الله على

ارتكابهم ما يرى أنه خطأ بل خطيئة ، وإلا لضاعت الأموال فيما استلب ونهب . وسوف يظل كثير من العمال يلعن مبادىء « الوحدة والاشتراكية والحرية » التى عصفت بوجودهم كآدميين وبممتلكاتهم كعمال كانوا يرون في الاشتراكية النصير الأكبر لهم . وإذا كانوا قد تقبلوا على مضض أوضاعا أقرب إلى السخرة وأبعد عما انطوت عليه المواثيق العربية من دعاوي التكافل والمواطنة فان ما حطمته الدبابات العراقية فاق في الاهدار كل الحدود . وما بدأ يظهر من بوادر التعامل مع بعض الجاليات العربية ، يوسع من الفجوات التى اخترقت نسيج الثقة والطمأنينة .

- الثاني هو استنزاف قدر كبير من الموارد الاقتصادية ، حاليا ولأجل غير قصير ، في غير أغراض التنمية ، أو في أضعف الايمان بعيدا عما يلزم لمعالجة ما كانت تعانيه من خلل اقتصادي . والغريب أنه بينما يتجه العالم إلى الوفاق والسلام ونزع السلاح ، ويحدث تحول في الإتحاد السوفيتي يثير لدى المفكرين العرب تخوفا من اختلال التوازن العالمي الذى ساهم في الماضي في التخفيف من حدة الهجمات الاستعمارية الشرسة على الوطن العربي وعلى مصالحه ، فان العرب يزداد تنافرهم بدلا من أن يتعاضدوا ، وتنتقل الصراعات إلى شعوبهم بينما شعوب العالم تسعى إلى التفاهم والتواصل . وبالتالي فان قضية الأمن العربي ، وما يخصص له من موارد ، يجب أن ينظر اليه نظرة جادة ، وألا يترك لمن يحركون صفقات السلاح ويسعون للسيطرة على موارد الوطن العربي وافناء أهله .

- وحتى يستقيم للعرب أمرهم ويستعيدوا السيطرة على مقدراتهم ، عليهم جميعا أن يتوجهوا نحو التنمية الجادة المستقلة . وعلينا أن نأخذ في الاعتبار أن أوروبا الموحدة سوف تكون مهدا لمجموعة ضخمة من عابرات القوميات ، وأنها عاقدة العزم على تسريع معدلات التطوير التكنولوجي وأن مايجرى الآن على الساحة العربية ، بما في ذلك بيع وصنع السلاح واستخدامه ، ينطوي على جزء من الارهاصات الأولى للتحولات الأوروبية .

ـ ولا سبيل إلى تحقيق الأمن الحقيقي وإلى بلوغ التنمية المنشودة إلا من خلال تكامل اقتصادي عربي فعال . غير أن التكامل ليس مجرد رغبة تبدى أو أمل يردد ، بل إن قاعدته الصلبة هى الشعور بتعاظم المنافع المتبادلة نتيجة له . وقد كان سبب شرود بعض الدول العربية منه ، وبوجه خاص الدول النفطية ، عدم وضوح المنافع التى تعود عليها منه ، حيث اعتقدت أن رخاءها يرتبط برخاء الدول الصناعية ، فتزايد اندماجها في الاقتصاد العالمي . وما قدمته من مساعدات لشقيقاتها العربية تم من منطلق التكافل ورغبة في تأمين نفسها من الأطماع ، التى تزايدت بدل أن تتناقص . إن العلاقات بين الدول لا تقوم على المن والزكاة ، بل هى تقوم على أساس الشعور بقيمة المنافع المتبادلة حاليا ومستقبلا . ولذلك فان الأمر يتطلب اعادة بناء « الاقتصاد العربي » على أساس متين من المصالح المتبادلة ، وليس التصنيف إلى دول مانحة وأخرى مستجدية ، أو دول معتدلة وأخرى متشددة ، إلى آخر ذلك من التصنيفات التى عمقت انقسام الوطن العربي ،وأنشأت أوهاما بتباين المصالح والأهداف .

وبالتالي فان التحديات الرئيسية تتمثل في مجابهة متطلبات استعادة الثقة ، واستعادة القدرة على التنمية الجادة . ويعتبر تحقيق التكامل الاقتصادي العربي هو التحدي الأكبر لأنه شرط ونتيجة لهما . ومرجع ما ينطوي عليه من تحد أنه يتطلب استعادة الشيء المفتقد ، وهو قيام نظام عربي قوى ، قادر على اتخاذ القرار وتأمين قبوله وتنفيذه . وإذا كان هذا النظام قد ضرب في الصميم ، فليس لانه قام وفشل ، وإنما لأنه لم يقم على النحو الصحيح أصلا . وليس الحل هو ما قيل من الخروج عن اطار العروبة إلى اطار آخر ، يمرر مشاريع شرق أوسطية من صنع أصحاب سايكس بيكو تحت ستار الاسلام ، وإنما باقامة نظام تكاملي عربي قوامه الآتي :

ـ إعادة آلية الجامعة العربية كجهاز قومي قوي ، وتعزيزه بنظام أمني عربي ، له القدرة على الحد من أوهام النظم القطرية فرض سلطانها على دول عربية أخرى أو على المجتمع العربي كله . غير أن مهمته الأساسية هى تأمين الوطن

العربي كله تجاه العدوان الخارجي ، مستندا لقدرات اقتصادية عربية ومساندا لها ، لأنها الهدف الحقيقي لأطماع الغرب .

ـ تدعيم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وادماج المجلس الاقتصادي فيه كأحد اذرعه التى تتناول قضايا التعاون الاقتصادي بشكل عام فيما يخرج عن مسار برامج التكامل الاقتصادي . فقد كان لوجود هذه الصيغة المائعة للتعاون الاقتصادي أثر عكسي على مسار التكامل ، ومنفذا لمن أراد من الدول العربية أن يتحلل من التزامات التكامل .

ـ قيام مجلس الوحدة الاقتصادية بنشاط تخطيطي مشترك ، يؤدي إلى ترابط الاقتصادات العربية بما يزيد من ادراك الدول العربية عامة والنفطية خاصة بأهمية المنافع التى تعود عليها من إعادة توجيه استثماراتها إلى الوطن العربي . وبالتالي فان المدخل إلى تسخير الثروات والأموال العربية لخدمة الاقتصاد العربي ، ليس هو المعونات أو تحويلات عمال يغتربون ليهانوا ، بل من الشعور بمدى الترابط بين الاقتصادات ، وما يترتب عليه من تدفقات تجارية ومالية .

ـ اشراك المنظمات الشعبية في الجهود التكاملية حتى تتبنى فئات المصالح دعم مسيرة الخطط التكاملية وتشارك في تنفيذها . ومع ذلك فانه خلال المراحل الأولى لا ينتظر أن يقبل الأفراد العرب على اعادة أموالهم إلى الاستثمار داخل الوطن العربي ، ولذا فان جانبا كبيرا من تدفقات الاستثمار بين الدول العربية يجب أن يتم من خلال قنوات رسمية . غير أن الممارسات السيئة في الماضي ، التى بدت من خلال ماتمارسه بعض الدول العربية الغنية من ضغوط في معاملاتها الثنائية ، ومن تسلط على المؤسسات المالية القومية ، يجيب أن تتوقف . ولهذا لابد من أن يعاد النظر في تلك المؤسسات ، وأن يتوسع نشاط صندوق النقد العربي إلى الحد الذى يجعله قادرا على مساندة برامج تصحيح جادة في مواجهة البرامج المخربة التى يفرضها صندوق النقد الدولي ومن

ورائه الولايات المتحدة . كما أنه من الأفضل أن تجمع موارد الصناديق القطرية ، وأن يتولى الصندوق العربي للانماء ، بعد تعزيز موارده ، وضع برامج تمويل خطط التنمية المشتركة بالتعاون مع مجلس الوحدة ، وتسهم فيها الصناديق القطرية من خلال حوافظ استثمارية . إن هذا يمثل المجابهة الحقيقية لأمريكا ، وليس رفع شعارات الجلاء التام أو الموت الزؤام . وعلى العراق أن يحرر الصندوق العربي للانماء والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار فورا ، فهذا أكرم للدول العربية من إعادة التوزيع.

- تعبئة الموارد المالية والبشرية والمادية لبحث علمي مشترك ، اقتداء بأوروبا التى لم يمنع غنى أى دولة منها من ضم صفوفها لشعورها بأن متطلبات النمو في العصر الحديث تفوق امكانات أى دولة مهما عظمت . وعلى العراق أن يعيد إلى الكويت أجهزة ومعدات ومكتبات المعهد العربي للتخطيط ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ، اللذين كانا يعملان في دأب لخدمة الأمة العربية .

اشعر أنني جاوزت حدود التعقيب ، وأنني أطلت حيث يجب الاقتضاب ، وعذرى أن الأخوة منظمى الندوة طلبوا منى أن أضم رأيى إلى مادة التعقيب وأن الأبعاد الاقتصادية كانت وراء الكثير من العبث الذى شهدته الساحة العربية ، وأن المخاطر تعاظمت ولابد من تداركها ، وإلا عدنا إلى أسوأ مما كنا عليه أيام الاستعمار المباشر . ولعل فيما قدمته من مقترحات ما يمكن أن يتبناه اتحاد المحامين العرب الذى يحمد له هذه الدعوة ، التى صاغها في قالبها الحقيقي وهو : تحديات الحاضر والمستقبل ...

الفصل الرابع

غـزو الكـويت :
أزمات الأمن ، والمؤسسة ، والقيادة والثقافة

نبيل عبد الفتاح
رئيس وحـدة البحـوث الاجتماعية والقانونـية
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

إفتتـــاحية :

كشفت عملية غزو العراق ، وضمها لدولة الكويت عن تداع شامل فى النظام العربى ، وهياكله الأمنية ، ومؤسساته القومية أو الفرعية ، وأن أنماط العلاقات العربية - العربية قد وصلت إلى مرحلة تفتقر فيها إلى القواعد ، والآليات التى تسمح باستمراريتها والحيلولة دون إنهيارها . فضلاً عن أن القواعد التي كانت تمثل إطار المشروعية لسلوك النظام ووحداته المختلفة قد سقطت وتاكلت ، وأن الأقنعة الايديولوجية « الراديكالية » و « المحافظة » والقومية قد تمزقت . كما ظهر العالم العربى بدوله ومجتمعاته ، وربما للمرة الأولى عارياً عن أى قناع أو مؤسسات ، أو ادعاءات ، وظهر تهافت الخطابات القومية ، ونظام إنتاج هذه الأفكار متناثراً في عناصره ، وعلاقاته ، وبنيته ، ولم يعد هناك مجال لاعادة إنتاجه على نحو يسمح له بالذيوع ، والانتشار وسط الفئات الاجتماعية المختلفة فى المجتمعات العربية .

ونظراً للخطورة التى انطوى عليها الغزو العراقى ، والانعكاسات الهيكلية له ، على النظام العربى ، ومنظوماته الأمنية ، وعلاقاته ، وحدوده ومفاهيمه ، وقيمه الأساسية ، فسوف نحاول أن نتبنى منهجاً ، يتسم بالوضوح ، وتعرية الخطابات القومية المراوغة والمقنعة فى تناول كل ما يتعلق بموحدات العالم العربى ، تلك التى أخفت وراءها مجموعة من العلاقات والمصالح ، لزمر ، وجماعات ، وأحزاب استغلت اللسان القومي ، وأيديولوجيته المعمعة في إخفاء الحقيقة تحت دعاوي رفض القطرية ، والقوميات الفرعية .

فوراء كل خطاب ومصطلح تربض مصالح متشابكة فردية وجماعية وحزبية ، وقفت حجر عثرة أمام تحرير نمط الكتابة السائدة من أوهامه ، وأساطيره وبؤسه المعرفى ، وحالت دون أن تتحول الدعاوى العروبية ، واطروحاتها إلى أداة للتنوير لأوسع الفئات الاجتماعية فى عموم البلدان العربية .

وها هى لحظة مناسبة ، ومواتية أمام الجماعة السياسية ، والأكاديمية العربية لصياغة نمط كتابى بديل ، ومغاير فى عالم تندثر فيه نظم أفكار - أو تكاد - وهناك تحولات بنيوية تشمل نظم أفكار أخرى ، ومن ثم نحن ازاء لغات جديدة في الكتابة ، والبناء والتشكيل ، تبدو عصية على الاستيعاب ، والهضم لدينا لأسباب موضوعية - ليس هنا مجال طرحها - نظراً لتلك القيود والمحرمات التى فرضت على النظام الكتابى السائد بقوة المصالح ، أو القهر الرمزى والايديولوجى ، والسياسى لرقابة النظم السياسية أو بالبترو دولار وديكتاتوريته المهيمنة .

إن حدث الغزو أثار قضايا ، وإشكالات أمنية ، ومؤسسية ، وقيادية عديدة ، تتسم بالخطورة ، ومن ثم تقتضى منا معالجتها منهجياً ، وهو ماجعل تحليلنا لهذه الأبعاد يخضع لعدة قيود موضوعية ، حالت دون تبلورها على نحو

يسمح لنا بأن نطرحها كبحث متكامل العناصر ، والبناء ، والإحكام ، ومن ثم أثرنا أن نطلق عليها تعبير نقاط للتفكير ، قابلة للاتفاق والاختلاف حولها .

وتتمثل هذه القيود فيما يلى :

(أ) **القيد الزمنى** : الذى صيغت فيه هذه النقاط ، وهى فترة زمنية وجيزة ، منذ أن طلب إلى الباحث إعدادها من قبل الجهة الداعية للحوار .

والوجه الآخر لميزانية الزمن المتاحة لاعداد النقاط يرتبط بهيكل المعلومات المتاح حول الأزمة ، وأسبابها وتطوراتها ، وأساليب ومناهج إدارتها ، وانعكاساتها وحلها . فالمعلومات المتاحة للتداول جدُ محدودة ، والمحجوب منها كثير ، سواء على مستوى الادارة الدولية لها من قبل القوى الدولية الرئيسة أو المساندة ، بل أن اتفاقات ، وسلوك القوى الاقليمية الفاعلة ، وحجم ومستوى التناقضات بينها أثناء إدارة الأزمة ، وصيرورتها ، ومراحلها أمر تكتنفه صعاب وأسرار وغموض كثيف ، فى ظل نمط ومناهج إعلامية هيسيترية على المستويين الدولى والاقليمى ، كجزء من مراحل تطور الأزمة فى الخليج .

(ب) **وثمة قيد آخر نطلق عليه قيد التداخل** : بمعنى أن موضوع نقاط التفكير يرتبط ، ويتداخل بأبعاد أخرى ، وكلية ، منها إنعكاسات الأزمة على النظام العربى ، وعلى الهياكل السياسية للوحدات العربية ، وعلى مؤسسات العمل العربى المشترك الرسمية واللارسمية ، فضلاً عن تأثيرها على الاقتصادات العربية .

(ج) **أن مفهوم الأمن القومى** : فى ظل أى تعريف ومدرسة - لا يتناول الجوانب العسكرية المحضة المرتبطة بالتوازنات العسكرية ، وموازينها ، وسياسات التسلح ، والادارة العسكرية للأزمة ، من وجهة نظر فنية محضة . فتلك جوانب لها أهمية خاصة ، ولكنها ليست كافية في تناول مفهوم ، وسياسات ، ونظم الامن .

(د) أن نقاط التفكير تطرح للحوار فى ظل صيرورة الأزمة وتطوراتها السريعة ، ومن ثم فنحن نتعامل مع موقف وأزمة وأنماط فى الإدارة متغيرة ، وفى حالة حركة فى عملياتها . وهو الأمر الذى يؤثر على طريقة ، ومنهجية وبناء أى ورقة بحثية فى هذا المضمار . وفى ذات اللحظة فإن نقاط التفكير هى بحسب تعريفها نقاط مفتوحة ومثيرة للقضايا ، والإشكاليات ، ومن ثم يشوبها فى غالب الأحيان بعض من الابتسار فى مكوناتها ، عناصرها .

إن هذه القيود الموضوعية التى أشرنا إليها ابتداء ، تدفعنا إلى طرح مجموعة من الأفكار المبدئية للحوار حولها ، ونرى أن ثمة إغفالا لها في الكتابات المتخصصة ، أو فى الصحف السيارة . إن هذه الجوانب تتسم بالطابع النظامى الكلى للأزمة ، وحدودها ، وتطوراتها ، وتمثل مكونات عملية التصدع النسقى الذى ترتب على نشوبها . وهو ما نعتقد مع آخرين أنه أبرز انعكاساتها على الدول العربية مجتمعة .

وهذه الجوانب تشمل النظام الأمنى ، والبنية المؤسسية العربية ، وأنماط القيادة السائدة فى النخب السياسية الحاكمة ، وأخيراً النظام الثقافى السائد ، وأنظمته الفرعية من نظام الكتابة ، إلى أنماط إنتاج الأفكار ، وإعادة إنتاجها ، وذلك على النحو التالى :

أولاً : خصوصية الأزمة فى الخليج .

ثانياً : انعكاسات الأزمة على بنيات الأمن :

١ - الأزمة فى النظم الأمنية العربية .
٢ - أساليب تهديد النظم الأمنية العربية .
٣ - المخاطر التقليدية على البنيات الأمنية العربية .
٤ - تأثيرات الأزمة فى الخليج على بنيات الأمن فى المنطقة .
٥ - انعكاسات الأزمة فى الخليج على الأمن .

ثالثاً : النظام الأمنى البديل .

رابعـاً : مشروع بيكر للنظام الأمني .
خامساً : نفاذ دول الجوار الجغرافى إلى قلب النظام الاقليمى والأمن العربى .
سادساً : مؤسسات النظام العربى من الأزمة إلى الانهيار والفوضى .
سابعاً : أزمة الأنماط القيادية السائدة .
ثامنـاً : سقوط نظام الكتابة العربى .
تاسعاً : تحلل النظام الثقافى النفطى .
عاشراً : نهاية الأفكار السياسية الثابتة .
حادى عشر : خاتمــة .

أولاً : خصوصية الأزمة فى الخليج :

إن عملية ضم الكويت إلى العراق بالقوة المسلحة تكتسب خطورتها ، وخصوصيتها من أنها تتجاوز مجرد عملية للسيطرة على منابع النفط ، واحتياطياته ، ومن ثم إمكانية حيازة سلطة تحديد أسعاره فى السوق الدولية ، بكل مردودات ذلك على التطور الصناعى فى الدول الغربية ، والانعكاسات الهيكلية لذلك على الاقتصاد الدولى ، ومعدلات نموه ، فضلاً عن آثار ذلك على أسعار المواد المصنعة التى يتم تصديرها إلى بلدان العالم الثالث المثقل بديونه ومشاكله وقيوده . إنما أهم من هذه الاعتبارات ، هو السياق الدولى الذى تمت فيه هذه العملية العدوانية .

إن النظام الدولى الجديد - الذى يتشكل الآن - وبدأت عناصره وقواعده فى الظهور على ساحة العلاقات بين وحدات الشمال ، وفاعليه البارزين يواجه أول وأخطر أزمة دولية ، وفيها - وعبرها - ستختبر قواعده وموازينه ، وأقطابه الصاعدة ، وحدود المسافة بينهم فى صناعة القرار الدولى . ويبدو أن الولايات المتحدة ستتمسك بعناصر أساسية فيه لمدة قد تمتد لعقد وأكثر . والأزمة لها أيضاً إرتباطات وثيقة بمصالح حيوية للدول الصناعية الكبرى ، بل وللنظام الدولى برمته ممثلاً فى النفط وأسواقه ، وحركة الودائع الدولارية لدول المنطقة فى النظام النقدى ، والاقتصادى الغربى .

والثابت حتى الآن ، أن تحولات أوروبا الشرقية ، وامكانيات التداخل ، وتكوين وحدات جديدة على الخريطة السياسية للشمال تتم وفق قواعد ، وأسس ومؤسسات معروفة سلفاً للفاعلين الدوليين فى الشمال على نحو ما حدث فى مسألة توحيد دولتى ألمانيا ، التي تشكلت وفق قواعد ومعايير متفق عليها فى التوحيد ، وتحلل نظام وصعود اخر بديل له ، وموقعه على خريطة الجغرافيا السياسية ، وموازين القوى والمصالح فى أوروبا وشمال الدنيا بصفة عامة .

ولا شك فى أن هذه التغيرات الكبرى تتم فى عالم تحددت فيه معايير وقيم وقواعد أساسية فيه وأصبحت موضعاً للتداخل ، والوفاق عليها . كمفهوم السيادة ، والحدود الدولية ، وأساليب التعامل ، وموضع الانسان – الفرد كقيمة عليا لها إحترامها الفلسفى ، والثقافى ، والسياسى والاجتماعى .. الخ ، وثمة قواعد ، وقيم أخرى متأصلة كالحوار ، والمفاوضة ، والتسويات والعلاقة بين الدين والدولة ، والفرد ، والمؤسسات السياسية . ومن الصحيح القول أن هذه المفاهيم تتطور ، وربما يؤدى تطورها المستقبلى إلى تغيرها وحلول أخرى محلها ، فى ظل التغيرات الكبرى التى تشهدها دول ومجتمعات الشمال الغربى .. الخ .

والجديد فى عمليتى الغزو والضم أنهما يشكلان أول خروج من النظم الاقليمية الفرعية على القواعد الراسخة ، أو الجديدة التى يتم إرساؤها فى الشمال وعند القمة فى النظام الجديد . وأخطر مافى هذا الخروج أنه يتم فى سياق وعالم مختلف فى مواريثه ، ومفاهيمه ، ورموزه المتعددة . عالم وقرَّ فى العقل السياسى للصفوات السياسية فى الشمال أنه مستضعف ، ومهمش ، ومثقل بالقيود الهيكلية ، ومن ثم يمكن السيطرة الشاملة عليه ، وأن مجرد الاتفاق عند القمة على قواعد جديدة للعمل ، والفكر السياسى كافٍ لينصاع إليه الجنوب بوحداته المختلفة ، وقواه الاقليمية الكبرى .

إن خصوصية الأزمة الراهنة تبرز أيضاً فى إشكالية جديدة مفادها هل ما يصلح لضبط العلاقات البينية ، والجماعية فى الشمال يصلح لعلاقات

الجنوب – الجنوب ، والجنوب – الشمال ؟ ! أم أن هناك منطقا آخر ، وقواعد ورموزا مغايرة ومفاهيم للأمن ، والقيم ، والثقافة تفعل فعلها فى مسار علاقاته ؟ ! وهل نموذج مانديلا – ديكليرك فى جنوب افريقيا يصلح فى المنطقة العربية ، وغيرها من الأقاليم السياسية الفرعية فى جنوب العالم كما يرى البعض ويتساءل ؟ !

هل يفرض الشمال الغربى ، وعلى قمته الراهنة الولايات المتحدة ،قواعد الشمال بطائراته وصواريخه وبوارجه وحاملات جنوده ومدرعاته فى الخليج ، أم أن سيناريو الدمار الكارثى قد يؤدى إلى تحطيم المعبد النفطى والنظام الاقليمى ، والهياكل الأمنية وسقوطه فوق رؤوس الفاعلين الدوليين ، والاقليميين معاً سيكون بمثابة رد الجنوب على الشمال وموازينه وقواعده ؟

إن انشطار النظام العربى – ونظمه الأمنية – وتفتته ربما يمثل إحدى نتائج السلوك العراقى ، ومن ثم يكتسب أهميته فى التحليل لمساسه بمصر ، ومصالحنا القومية بل وبالمنطقة كلها على وجه العموم .

ان منطقة الأزمة ، وجغرافيتها السياسية والأمنية تمثل بؤرة اختبارات لعمليات تشكل النظام الدولى الجديد بفاعلية الصاعدين . فالولايات المتحدة تحاول – بكل السبل – أن تسيطر على عمليات ادارة الأزمة ، وعناصرها المختلفة ، وبحيث تفرض على أوروبا الغربية واليابان والاتحاد السوفيتى حساباتها وتقديراتها ، ومعاييرها فى صياغة النظام الجديد .. ومن ثم إمكانية قيادتها وسيطرتها على النظام لعقد أو يزيد ، ريثما يستكمل الفاعلين الصاعدين إلى قمة العالم – متعدد الأقطاب – عناصر قوتهم السياسية والاقتصادية والرمزية وهو ما قد يتمثل فى اليابان والمجموعة الأسيوية الصناعية ، وألمانيا الموحدة فى إطار البيت الأوروبى الموحد . ومن هنا يمكننا تفسير مناورات عديدة تلعبها فرنسا ، والاتحاد السوفيتى على مسرح الأزمة فيما وراء الشكل الخارجى للتراضى الدولى النسبى الذى تحقق فى القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولى ، وفيما وراء قمة هلسنكى ١٩٩٠ .

أن الأزمة الدولية فى الخليج ، بالغة التعقيد والتركيب وتفلت عناصرها من أية تحليلات وصفية مبسطة تنزع إلى الاختيار بين سيناريوهات متعارضة ومتعددة للحرب أو التسوية السلمية لها .

فعلى المستوى الاقليمى تثار أسئلة من قبيل هل يعنى الغزو نهاية عصر المراقبين الكبار على النظام ، وبداية ظهور قوى إقليمية حقيقية عالية التسليح ولا تهتم كثيراً « بهراوة » القوى العظمى واياديها الطويلة ؟ أم أن الأزمة تنذر باندلاع أخطار جسيمة فى نهاية القرن العشرين تتمثل فى فتح ملفات الحدود الدولية المتوارثة منذ تصدع الامبراطوريات العظمى كما يشير بعض المراقبين (أنظر ايف كيو الاكسبريس الفرنسية ١٧/٨/١٩٩٠) .

ان عملية غزو وضم الكويت قد تفتح المجال واسعاً أمام أطماع تغيير الحدود ، والتى تمثل مصادر ساكنة للنزاعات فى افريقيا ومناطق عديدة فى العالم .

إن مسرح الأزمة ، هو دائرة اختبارات معقدة ، فهناك إمكانيات أخرى للرد والتأثير - بالسلب - لدى دول الجنوب التى يتزايد تهميشها تحت أسر الديون ، والفقر ، وتدنى معدلات ومستويات الصحة والمعيشة ، فهناك اشكال جديدة من التداخل والتأثير الجنوبى قد تتمثل فى تدمير البيئة والصحة ، والأوبئة والأمراض التى يمكن فى حالة تركها أن تؤثر على استقرار وتوازن مجتمعات الشمال ؛ فتدمير البيئة فى حوض الامازون وحرق الأحزمة الخضراء التى تشكل رئة الدنيا ، سيؤثر وعند العمق فى صحة الشمال ، ونمط الحياة السائد فيه . ألا يؤدى ذلك إلى ضرورة إعادة بحث موقع الجنوب ، ومشاكله ضمن أولويات النظام العالمى الجديد ، ومن ثم فرض قواعد جديدة للتعامل الدولى ؟.

إن رد الفعل الأمريكي السريع والمكثف ، ربما ينطوي غلى بعض هذه العناصر المتشابكة ، والتى تختفي فيما وراء عوامل تدخلها المباشرة ،

والظاهرة ، كضمان المصالح الأمريكية في استقرار منابع النفط وتدفقه الهادىء بموارده ، وسعره المعقول والمناسب للدول الصناعية الغربية الكبرى ، واليابان .. الخ ، والذى شكل السلوك العراقي اعتداء على هذه المصلحة ، من خلال السيطرة على الكويت ، وابتزاز شبه الجزيرة العربية التي تملك مع العراق والكويت ٤٠٪ أربعين في المائة من الاحتياطي العالمي للنفط ، وإمكانية إجبار الصفوة العراقية الحاكمة لدول الخليج ، وشبه الجزيرة على خفض إنتاجها كما حدد ذلك هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الأسبق (السفير ص ١١ ١٩٩٠/٨/٢٤) .

وثمة خصوصية أخرى للعدوان تتمثل في تفجيره للأقنعة والرموز ، والمواريث التى سادت عند السطح في النظام العربي ، وهياكله الأمنية المتعددة ، وعلاقاته ، وحدوده ، ومراكزه لعقود طويلة ، إلى جانب وهن الكثير من المعادلات ، والأساطير ، والأوهام التى سادت بعد صعود سلطة النفط ، ومعادلاتها التى سيطرت على اللغة السياسية ، والكتابة السائدة عربياً حول قضايا وإشكاليات ، وأزمات العالم العربي ، ناهيك عن ضعف مؤسسات النظام ، واختلال حدوده ، وأمنه ، وعلاقاته ، وتصاعد صراعات المنطقة وتناقضاتها ، وهو ماسوف نتناوله في هذه الورقة .

ثانياً : انعكاسات الأزمة على بنيات الأمن :

ثمة خلاف بين الخبراء حول تعريف الأمن القومي ، وعناصره ، ومكوناته ، ومجالاته وحدوده ، ومدار الخلف بين الاتجاهات السائدة في هذا الحقل المفهومي ، حول ضيق أو اتساع المفهوم ، وما يدخل في نطاقه أو يخرج عنه ؛ وذلك تعبيراً عن تطور النظرة إلى المفهوم منهجياً أو مدرسياً في هذا المضمار والانتقال من النظرة القانونية ، إلى الرؤية العسكرية ، إلى التعريفات التى تنطلق من اعتبار الأمن قضية مجتمعية . وهذا يعنى أن الأمن يرتبط أساساً بالتنمية ، فوفقاً لروبرت ماكنمارا في جوهر الأمن ـ ص ١٢٥ ـ « الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها ، والأمن ليس هو القوة

العسكرية ، وإن كان يتضمنها ، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشمله ، إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التى لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة » .

والبعض الآخر يطرح مفهوماً موسعاً للأمن ويرى أنه يتمثل في قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف ، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحادة والمركبة للعنف . « عبد المنعم المشاط : نظرية الأمن القومي العربي المعاصر ص ٢٩ » .

وهناك من يعرف الأمن القومي بأنه يعني تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التى تشهدها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً وإجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التى تعبر عن الرضاء العام في المجتمع . وهذا يعنى أن هذا المفهوم - وفقاً لصاحبه - يدور حول محاور ثلاثة أولها : تأمين كيان الدولة والمجتمع ويتمثل ذلك في وحدة الاقليم والحفاظ على الكيان الاجتماعي ، وثانيها : أن التأمين في مواجهة أخطار داخلية وخارجية ، وتتحقق ثالثاً من خلال الاستقرار الاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية . (على الدين هلال : الأمن القومي العربي دراسة في الأصول : ص ١٢ شئون عربية يناير ١٩٨٤ عدد ٣٥) .

إن مفهوم الأمن القومي ، لايزال مفهوماً حديثاً في الفكر العربي ، وتم تطويره على أيدى الباحثين المصريين ومحاولاتهم المختلفة لمد هذا المفهوم إلى المجال القومي بربطه بفكرة الأمة العربية ، والنظام العربي ، وبوجود قيم عربية أساسية ، ومصالح مختلفة ، وموحدات بين وحدات النظام العربي ، وفي ذات المستوى هناك أخطار وتهديدات مركزية تواجه الدول العربية مجتمعة ، وقد تمس كيانها الجمعي وتطورها السياسي - الاجتماعي ومواردها القومية .

إلا أن هذا المفهوم أقرب إلى مفاهيم ، وعناصر ، الأيديولوجيا القومية

العربية ، على اختلاف مدارسها ، ونظم أفكارها الفرعية كالناصرية ، والبعثية ، والإسلامية ذات التوجه العربي ... الخ ، وعبر عن الأمنيات الفكرية المختلفة لأجيال متعددة من رجال الفكر ، والحركة السياسية في عموم البلدان العربية . ومن فرط النزعة الايمانية بالفكرة العروبية ، والقومية ـ لدى أبناء العائلات الفكرية والسياسية القومية ـ أصبح هناك اعتقاد شائع بأن الأمن القومي العربي يمثل حقيقة من حقائق السياسة العملية في العالم العربي . وساعد على شيوع ، ورسوخ هذا الاعتقاد أن الخطاب السياسي العربي السائد ـ هناك خطابات سياسية فرعية ـ يتضمن دائماً في بنيته الداخلية فكرة الامن القومي ، وأصبح هذا الخطاب يعيد إنتاجها بفعل التطور الذى حدث في علاقة بعض المثقفين والخبراء بالسلطات السياسية العربية الحاكمة ، وقدرة هؤلاء الخبراء على تضمين ، وتوشية خطابات الحكم السياسية ، بالمفاهيم والمفردات القومية . ومرد ذلك ومرجعه ، متطلبات الاستهلاك السياسي الداخلي المرتبط بالشرعية السياسية ، ومصادرها المختلفة ، والاستهلاك السياسي على المستوى العربي . ولعل ذلك يجد مبرراته في الصراعات ، والمنافسات بين الصفوات السياسية الحاكمة ، على تأميم ، واحتكار الخطاب واللسان القومي والصراع به وعليه بين النظم والمدارس السياسية والفكرية العربية ، من ناصرية وبعثية وإسلامية .

وقد يكون الهدف من حدة وتوتر مفاهيم الأمن القومي العربي وارتباطها بالأيديولوجيا القومية الاحساس بوجود مخاطر حقيقية تواجه وحدات النظام العربي ، وأنها مخاطر قائمة على أسس موضوعية إقليمية ودولية تهدد وحدة النظام واستمرارية وحداته ، وتهديد موارده القومية وسلامته الاقليمية . وقد يكون ذلك مكوناً من البنية الادراكية ـ السياسية لبعض الصفوات السياسية العربية ، إلا أن تحليل بعض نظم العقائد والأفكار والمدركات السياسية ـ الاجتماعية من خلال تحليل السلوكيات السياسية لهذه الصفوات يكشف عن أن هناك فارقا كبيرا بين الخطابات السياسية القومية حول الأمن القومي العربي ،

والتي تستهدف الاستهلاك الداخلي او التنابذ القومي ، وبين الخطابات المضمرة والادراكات السياسية المراوغة . فخريطة الصراعات العربية - العربية منذ عقود عديدة ، حافلة بالنزاعات والتهديدات ، وقطع العلاقات ، والتنابذات السياسية ، والاعلامية في كل منطقة من المناطق المشكلة للجغرافيات السياسية العربية .

وعلى الرغم من أن هناك إدراكا جمعيا بأن إسرائيل ، ودول الجوار الجغرافي تمثل أخطاراً حقيقية على « النظام الأمني » و « الاقليمي العربي » ! وأن هناك مخاطر ناشئة عن هياكل التبعية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاعلامية والقيمية .. مع النظام الغربي ، إلا أن السياسات الأمنية - في العمق - لم تول هذه الأخطار الأهمية الواجبة والأولوية ، سواء في عقائد وسياسات الصفوات الحاكمة أو في العمل العربي المشترك خارج نطاق الوثائق والبيانات الصادرة عن الجامعة العربية . ومؤسسة القمة أو في إطار التجمعات الاقليمية الفرعية بعد ذلك .

وفي هذا الاطار يمكننا رصد الموقف الاستثنائي للعمل العسكري المشترك بين مصر ، وسوريا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، من حيث التنسيق السياسي - العسكري والأمني ، والتشاور الذى تم مع المملكة العربية السعودية ممثلة في الملك فيصل بن عبد العزيز . ويمكننا أن نقارن ذلك بالموقف الليبي .. كمثال على اختلاف الرؤى في مناهج ، وأساليب التعامل السياسي - العسكري مع أساليب حل القضية الفلسطينية واحتلال إسرائيل للأراضي العربية منذ ١٩٦٧ . وهناك أيضاً اختلاف العقائد ، والتصورات والسياسات حول العلاقة مع إسرائيل باعتبارها الخطر المركزي على الأمن القومي للنظام العربي ، بل وأمن كل نظام عربي على حدة . فاتفاقيات كامب ديفيد مثلا كانت تعبيراً فارقاً عن اختلاف جذرى حول طبيعة ، وإدراكات وسياسات الأمن القومي العربي وأولوياته ، بين الرئيس المصري السابق أنور السادات وبين بعض الدول العربية الأخرى على الرغم من أن بعضها لا يختلف جذرياً عن نظام

معتقدات الرئيس السابق السياسية ، كالنظم الحاكمة في الخليج .

وإذا نظرنا إلى موقف النظم العربية المختلفة ، ومن غزو لبنان وترحيل المقاومة الفلسطينية عنوة من بيروت ، ثم السياسات العربية تجاه الانتفاضة في الأراضي العربية المحتلة ، ولو من خلال الدعم المالي ، فإننا سوف نكتشف إلى أى مدى أن موضوع ومفهوم الأمن القومي العربي هو أقرب إلى الأمنيات والآمال والتطلعات القومية النبيلة لبعض الباحثين ، والحركيين في مدارس العمل السياسي القومية منه إلى مفهوم راسخ في عقائد وسياسات الصفوات السياسية الحاكمة في الدول العربية المختلفة ، وثمة مثال آخر يؤكد على مصداقية هذا النظر يتمثل في الحرب التى شنها النظام العراقي على إيران واستمرار الحرب الضروس بينهما زهاء ثماني سنوات ، والتى لم تنته من الناحية القانونية بعد ، فالتحالف السورى - الايراني - والليبي الذى تغير بعد ، ذلك يكشف عن اختلاف الرؤى حول مصادر التهديد للأمن العربي ، وهناك المواقف المزدوجة للدول الخليجية ، ودعم بعضها للعراق وايران معاً ، ورغبة هذه الدول ، وصفواتها العائلية والقبائلية في إضعاف ، واستنزاف كلا الطرفين . وهذا مايكشف عن اختلاف التصورات والمصالح حول المخاطر العسكرية ، والأمنية ، والاقتصادية والسياسية التى تواجه الأمن العربي .. بل إن السلوك والسياسات الاقتصادية لدول اليسر النفطي في الخليج ، مع دول العسر الاقتصادي ، وشروطها القاسية في التمويل ، ومنح القروض ، ومطالبها بضرورة اتباع شروط صناديق التمويل الغربية ، بل والشكوى إليها في حالة عدم القدرة على دفع بعض أقساط أو فوائد الديون ، تبرز إلى أى مدى تتسع المسافة بين الخطابات القومية حول الأمن ، وبين ميادين السياسة العملية ، والعقائد والمدركات السياسية الحقيقية حول ذات الموضوع .

إن موضوع ومفهوم الأمن القومي ، والعمل العربي المشترك في مجال الأمن - باستثناء حالات نادرة ومحدودة - كان ، وما يزال موضوعاً خلافياً حيث لم يتم تطور مفهوم وإدراك وعقيدة وسياسات مشتركة حوله ، أى بتعبير

وجيز إجماع حول القيم الأساسية التى يمثل المساس بها أو تهديدها بذلك ، خطراً على أمن وحدات النظام العربي .

وفي الواقع لا يمكننا تحليل انعكاسات الغزو العراقي للكويت ، دون تحليل لطبيعة الأزمة الأمنية في العالم العربي من الناحية البنائية ، ونوعية المخاطر التى تهدد الأمن القومي ، ثم انعكاسات الأزمة في الخليج على هياكل الأمن في المنطقة ، ومشروع بناء ترتيبات وبنيات أمنية جديدة .

وسوف نتناول هذه الجوانب فيما يلي :

(١) الأزمة في النظم الأمنية العربية :

هناك سيماء ، وعناصر مشتركة للأزمة الأمنية علي الرغم من تباينات العقائد والرؤى والمدركات والسياسات العربية حول الأمن القومي ، وعلى الرغم من اختلافها من نظام لآخر ، ومن تصور للمخاطر وأولوياتها ، ومصادرها ، وسواء أكانت تنتمى إلى النظام الدولي ، أو الاقليمي ، أو مخاطر ناشئة عن طبيعة النزاعات العربية ـ العربية .

وتتمثل هذه الأزمة في الجوانب التالية :

(أ) **التبعية العسكرية** : بمعنى زيادة دور المؤثرات ، والشروط الخارجية ـ في عملية بناء أنظمة التسليح ، والعقائد العسكرية ، ومن ثم لنمط تحالفات النظم العربية الاقليمية والدولية وتوريد السلاح وقطع الغيار والشروط السياسية ـ الاقتصادية لصفقات السلاح من الدول المنتجة له كالولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا ، والسويد والنمسا وأسبانيا وكوريا الشمالية والبرازيل ، والأرجنتين .. الخ .. وهذه الشروط في الغالب لاتكون في صالح الدول العربية ، بل وقد تمتد هذه القيود إلي تحديد شروط استخدام السلاح ، ونوعيته .

(ب) ارتفاع الضغوط السياسية الناشئة عن عبء المديونية العسكرية ـ والاقتصادية ـ للدول العربية المعسورة إقتصادياً .

(جـ) الأزمة في نظم التدريب ، والتنشئة العسكرية ، وكفاءة القيادات

والجنود ، أى ضعف الأداء العسكري ، وغياب خبرات قتالية متميزة في بعض الأنظمة والمؤسسات العسكرية العربية .

(د) عدم التجانس الداخلي في بناء الجيوش في دول الخليج ، وذلك من حيث الانتماءات القومية للجنود ، والقيادات في تركيب هذه المؤسسات ، ووجود جنود وضباط « مرتزقة » ، ومأجورين . وهناك قيادات عسكرية أجنبية تتولى إدارة وتسيير أجهزة الاستخبارات والمعلومات ، والأركان . وأبرز هذه الصور وجود قيادات وطيارين بريطانيين وباكستانيين وهنود وبنجلاديشيين .. الخ ، وهو مايعني أن هذه الأنظمة الأمنية والعسكرية مخترقة بنائياً وعند العمق وتمتلك الأجهزة الخارجية معلومات كافية عنها . ولا شك في أن عدم التجانس الداخلي الاجتماعي - القومي والمذهبي والمللي في بنية هذه الأنظمة الأمنية ، « ومؤسساتها » العسكرية يمثل خطراً جسيماً وهيكلياً على الأمن القومي لهذه البلدان .

(هـ) عدم تجانس التركيب الاجتماعي - القومي الداخلي ، في دول الخليج العربي ، ووجود جاليات أجنبية كبيرة تؤثر على سلامة الأمن القومي بمفهومه الشامل السياسي والاقتصادي - الاجتماعي ، والثقافي ، والقيمى في هذه البلدان .

(و) تمحور وظائف الأنظمة العسكرية العربية في إشباع عدة متطلبات على رأسها أن « المؤسسة العسكرية » - نقولها تجاوزاً في حالة نظم عربية عديدة - **في الردع السياسي - والنفسي للقوى السياسية المعارضة** ، والمحجوبة عن الشرعية في هذه الدول ، وفي مواجهة أية هبات شعبوية ، أو حركات مطالبية واسعة النطاق ، وفي التصدي لأية حركات انقلابية سواء في البلاط النخبوى الحاكم أو من خارجه .

وعلى صعيد الأمن القومي - في جوانبه الخارجية والاقليمية ، تتركز الوظائف في مواجهة النظم العربية المجاورة ، والتى قد تكون لديها طموحات إقليميه ، أو بينها وبين النظام الآخر مشكلات سياسية ، أو نزاعات حدودية .

فالخطر الخارجي الاقليمي الناشيء عن بيئة النزاعات العربية ـ العربية ، أو دول الجوار الجغرافي يمثلان أحد أهم محاور الخطر للأنظمة العربية على اختلافها ، ويمثلان أيضاً عنصراً مركزياً في البنيات الادراكية للصفوات السياسية لهيكل المخاطر الأمنية .

(ح) هناك فجوة مصداقية في خطاب الأمن القومي العربي للأنظمة السياسية العربية ، فمصادر الخطر في الخطاب السياسي المعلن ، تتمثل إقليمياً في إسرائيل ، ودول الجوار الجغرافي ، ودولياً في هيمنة النظام الدولي ونفاذه في النظام الاقليمي ، كما أن بعض النظم العربية ترى أن الخطر الناشيء عن النظام الدولي مصدره الولايات المتحدة ، والدول الغربية ـ الامبريالية ، بينما ترى بعض النظم الأخرى الخطر متمثلاً في الشيوعية ! أي في الاتحاد السوفيتي ، والصين ، والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، قبل التحولات العاصفة في هذه الكتلة في الشهور الماضية . ولا شك في أن تحديد هذه المخاطر ، وأولوياتها يعكس فجوة في الخطابات الأمنية والسياسية العربية وفي تحديدها لنوعية الأخطار المحدقة بالأمن القومي لكل دولة ، وأمن النظام العربي برمته ، أو لمجموعة من الدول يضمها مجلس من المجالس الاقليمية الفرعية .

وهذا الخطاب السياسي ـ الأمني المعلن ينطوي على فجوة واختلال مع الخطاب المضمر الذى يتحدد في ضوء موقع كل دولة عربية من المناطق الجيوبوليتيكية التى تنطوي على مخاطر شديدة كمنطقة قلب الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، أو المناطق المتاخمة لدول الجوار الجغرافي القوية ، والتي لها أطماع ومصالح عديدة في النظام العربي كإيران ، وتركيا في غرب آسيا ، وأثيوبيا في افريقيا الخ . وهذا الخطاب المضمر ينطوي على أولوية دور النظام الأمني داخلياً ، ووظائفه الردعية ـ النفسية . وهناك أولوية للنزاعات العربية ـ العربية على المخاطر الاقليمية ، والدولية الرئيسة ومثال ذلك : النزاعات العراقية ـ السورية ، والخليجية ـ العراقية ، والنزاع حول لبنان وبها

في المنطقة ، النزاع الجزائري ـ المغربي .. الخ ، والصراعات بين إمارات ودول الخليج العربي ، وبين اليمن والسعودية ، حول الحدود وتخطيطها .. الخ .

(ك) **غياب الاجماع ، أو الحد الأدنى من الاتفاق ـ وعلى نحو حاد ـ حول بنية الأمن القومي العربي مفهومياً** ، وأدائياً حول طبيعة المخاطر ، وأولوياتها ـ بعيداً عن خطابات الاستهلاك القومي ، والداخلي ـ المحدقة بالأمن ، وفي صياغة هياكل ، ومؤسسات فعالة لحمايته كصيغة من صيغ نظام الأمن الجماعي ، والاقليمي .

(ل) **الانقسام في مواقف الدول العربية حول المخاطر الأمنية ـ السياسية الداخلية في النظام العربي ، وتنازع مصالحها** حول الموقف من الغزو ، والمخاطر الناشئة عن الحاق وضم بعض النظم العربية لدول أخرى . واختلاف الموقف السياسي من تواجد القوى العسكرية الغربية ، والأجنبية في إحدى المناطق الاستراتيجية ، والجيوبوليتيكية الهامة في العالم العربي ، وهى منطقة الخليج . ناهيك عن اختلاف نظام التبريرات السياسية لهذا الوجود الأجنبي ، أو في مواجهته ، وهو الأمر الذى يشير إلى خلف كبير في تقدير الدول العربية وصفواتها الحاكمة لطبيعة المخاطر التى تواجه أنظمتها الأمنية ، ورؤيتها للأمن الجماعي للنظام العربي ، وهل يؤدى الوجود العسكري الأجنبي والغربي . تحديداً وظائف ترتبط بالمصالح القومية لهذه النظم ، أم أنها تمثل خطراً جسيماً على الأمن العربي ؟!

(م) **اعتماد أنظمة الأمن والتسليح ، والدفاع ، والهجوم .. الخ على شكل النظام الدولية القديم** ، القائم على توازن القوى والثنائية القطبية ، والحرب الباردة القديمة ، والجديدة ، والتنافسات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وما صاحبها من تواترات وتنافسات ومساومات أتاحت للنظم العربية ـ كغيرها من دول العالم الثالث ـ أن تستفيد منه سياسياً ، وأمنياً ، وإقتصادياً ولكن في إطار التحولات العاصفة في النظام الدولى الجديد ـ الذى يتشكل الآن ـ هناك

قواعد ، وأسس جديدة للعلاقات الدولي تقوم على توازن المصالح ، وتصفية النزاعات المتفجرة ، والدور النشط للمنظمات الدولية ، وحل النزاعات الدولية والاقليمية بالطرق السلمية ، وضبط التسلح وأولوية قضايا حماية النظامين البيئى ، والصحي العالمي ، والتداخل بين الأنظمة السياسية المختلفة ، وتهميش الجنوب إزاء الشمال ، ونفوذ الولايات المتحدة على النظام الجديد لعقد أو يزيد ، ريثما يستكمل عالم الاقطاب المتعددة أسسه وقواعده ، وأساليب عمله ، وتتكيف الأقاليم الفرعية في العالم مع هذا النظام بنائياً .

وفي ظل تلك السياقات السريعة ، والمتغيرة فإن العالم العربي ـ كغيره من بلدان العالم الثالث ـ ونظمه الأمنية ـ ومفاهيمه ، ومدركاته النخبوية يعاني من تعثر بنيوى ، واختلالات عميقة ، ولم يعد بمقدور الدول والقيادات ، والأنظمة العربية أن تبنى هياكلها الأمنية الداخلية والقومية ، أو تحدد هيكل المخاطر القومية والاقليمية والدولية على ذات الأسس والمدركات والعقائد القديمة التى ارتكزت على عالم الحرب الباردة ، والاستقطابات الحادة عند القمة في النظام الدولي .

وهذا التحول البنيوى في النظام العالمي يتمثل في الانتقال إلى العالم ما بعد الحديث ، وبدء ملامح الانتقال إلى الثورة التكنولوجية مابعد الثالثة ، وثورة المعلوماتية ، والهندسة الوراثية ، وتعاظم أدوار ووظائف النظام الاعلامي العالمي في فرض أنماط حياة ، وفكر ، ومدركات تتأسس على نظام القيم والاستهلاك في شمال الدنيا . كل هذه التحولات ستعصف بأبنية وأفكار وسياسات سائدة في الدول العربية ، والعالم الثالث .

إن كل هذه المكونات البنائية للأزمة ، تأتي في ظل سياقات صراعية على الصعيد العربي ـ العربي ، كان أبرزها قمة بغداد الأخيرة الطارئة ـ قبل الأزمة ـ حيث ظهر التباين بغياب سورية ، وموقف العراق والمنظمة من ناحية ، ومصر ودول الخليج والسعودية من ناحية أخرى ، والدول المغاربية في جانب آخر .

(٢) أساليب تهديد النظم الأمنية العربية :

واجه الأمن القومي لكل وحدة عربية على حدة ، ولهذه الوحدات مجتمعة ، سياسات لاضعاف الوجود الاستراتيجي العربي ، وإتصاله في الاقليم لعدة أساليب رصدها البعض فيما يلي :

١ ـ **شد الأطراف العربية** : وذلك عن طريق السيطرة على المناطق العربية الواقعة على خطوط التماس بين الاقليم العربي والأقاليم المجاورة ، واقتطاع هذه المناطق من الاقليم العربي .

٢ ـ **شطر الإقليم العربي** : من خلال إقامة حاجز بشري دخيل في الاقليم العربي يفصل بين أجزائه ، وإقامة نظم تحول دون استمرارية التفاعلات بين وحدات النظام العربي .

٣ ـ **تجزئة وتفتيت الاقليم العربي** : وذلك عبر تدعيم النظم الثقافية الطائفية ، وتكريس النعرات العشائرية والعقائدية والمذهبية والقومية لدى فئات إجتماعية عديدة وهو مايضعف الوجود الاستراتيجي للنظام العربي ، ووحداته المختلفة .

(انظر حامد ربيع نظرية الأمن القومي العربي ١٩٨٤ ص ٨٦ ، وطلعت أحمد مسلم « تحديات الأمن القومي العربي » شؤون عربية العدد ٦٢ يونيو ١٩٩٠ ص ٨٦) .

وفي هذا الاطار تستخدم أساليب سياسية متعددة لاستيعاب وتطويع الارادات السياسية للصفوات السياسية الحاكمة لخدمة مصالح القوى الدولية ، والاقليمية ، ولاشباع مصالحها السياسية ، الاقتصادية والثقافية .

وثمة وسائل عسكرية أخرى تستخدم أيضاً لتهديد الوجود الاستراتيجي لوحدات النظام ، ولاضعاف هياكله ، وبنياته الأمنية ، وذلك من خلال الامكانات التقنية الحديثة ، والبالغة التعقيد ، ويبرز ذلك من خلال أنظمة التسليح ، والقوات الجوية ، والأسلحة النووية وعسكرة الفضاء ، وأسلحة الطاقة الموجهة ، أو من خلال أسلوب التجاوز على المصالح الحيوية العربية كالمياه ، والمواصلات البحرية (طلعت مسلم م . س . ذ . ص ٨٦) .

وفي هذا المضمار يمكن ذكر التطور التكنولوجي الاسرائيلي في مجال أسلحة الدمار الشامل كالقنابل النووية ، ثم في مجال تطوير قواتها الجوية ، وادخال تعديلات تكنولوجية على الطائرات الأمريكية ، ثم اطلاقها لقمر صناعي يستخدم للأغراض العسكرية ـ ضمن أغراض أخرى ـ فضلاً عن التحديث المستمر لمؤسستها العسكرية ، وفي مواجهتها لأية بوادر لتحديث عسكرى نوعى في العالم العربي ، كضرب المفاعل النووى العراقي على سبيل المثال .

المخاطر التقليدية للبنيات الأمنية العربية :

تتمثل المخاطر التقليدية للأبنية ، والمفاهيم الأمنية العربية ، في عدة تحديات أولها : هو التحدي الاسرائيلي ، وتحالفاته الدولية ، وخاصة الاتفاق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والذى يتضمن عدة نقاط بالغة الخطورة ـ في إطار الروايات المختلفة التى تناولته ـ تتمثل فيما يلي :

(أ) التخطيط لاجراء مناورات عسكرية مشتركة ووضع الخطط العسكرية .

(ب) بحث إمكانية تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل .

(جـ) زيادة التعاون في المجالات التى تلتقى فيها هذه المصالح والناتجة عن التطور السوفيتي المتزايد في الشرق الأوسط .

(د) الاعداد لاتفاق دفاع مشترك بين البلدين يعطى إسرائيل وضعا يشبه وضع الحلفاء الغربيين في حلف الأطلنطي .

(هـ) زيادة التعاون بين المخابرات الأمريكية والاسرائيلية .

(و) السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية الاسرائيلية .

(ز) إعفاء إسرائيل من دفع القروض الأمريكية وتحويلها إلى منح لاترد .

(ح) رفع القيود الأمريكية المفروضة على إسرائيل والخاصة ببيع منتجاتها العسكرية والصناعية لدول العالم الثالث .

(ط) السماح لاسرائيل باستخدام المساعدات الأمريكية في تطوير الطائرة الاسرائيلية من طراز (لافي) ، وقد حدثت مشاكل في هذا المجال بين

الطرفين فيما بعد .

(ك) التفاوض على إقامة منطقة تجارة حرة مع إسرائيل ، وثمة عناصر أخرى اختلفت حولها الروايات وأهمها استئناف الولايات المتحدة بيع القنابل العنقودية لاسرائيل ، وعدم وضع حدود عليا للمساعدات الأمريكية لاسرائيل .. الخ (وحيد عبد المجيد - الاتفاق الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل الأبعاد وردود الأفعال - المنار العدد الأول يناير ١٩٨٥ ص ٤٧) .

ولاشك في أن هذا الاتفاق في إطار الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه العالم العربي يمثل مرحلة خطيرة ، خاصة بعد مشاركة إسرائيل للولايات المتحدة في مبادرة الدفاع الاستراتيجي التى طرحها ريجان ناهيك عن الاختلال الاستراتيجي بين إسرائيل والدول العربية ، وهو مايعطي لاسرائيل ميزة نوعية وتفوقاً واضحاً . والمعروف أن التوازن الاستراتيجي يتجاوز مفهوم التوازن العسكري لأنه يتضمن أبعاداً إقتصادية ، وثقافية ، وسياسية ، وإجتماعية .. **ويحدد البعض هذا الاختلال في عدة مظاهر رئيسية هى :**

(أ) الاختلال الأول بين إرادة إسرائيلية متبلورة تدور حول هدف سياسي ، وتستند إلى دولة لها جهاز فعال لصنع القرارات - وإجماعاً قومياً حول أهدافها إزاء العالم العربي ، وبين إرادات عربية مبعثرة وممزقة ومتنازعة فيما بينها ، وتفتقد إلى الحد الأدني من الاجماع على الأهداف والمصالح والمخاطر الحقيقية على وجودها وأمنها القومي .

(ب) اختلال في طبيعة علاقة الدول العربية والدولتين الأعظم وعلاقة إسرائيل الخاصة بالولايات المتحدة ، فهناك حدود للعلاقة العربية الأمريكية ، ولا يوجد تطابق بين مصالح الطرفين ، في حين أن هناك تأييدا وتعاونا مستمرا ومتواصلا بين أمريكا وإسرائيل . وبعد تطورات النظام الدولي الجديد ، أصبح هذا الوضع بالغ الخطر على مصالح وأمن الوحدات العربية ، بعد تغيرات السياسة الخارجية السوفيتية .

(انظر على الدين هلال « تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم » ص ٣٧ ، ٣٨) .

وعلى الرغم من الانفاق العربي الكثيف على شراء السلاح ، إلا أن ذلك - وفي ظل شروط غير مواتية - لم يلب حاجة النظم العربية المتزايدة للأمن ، وظلت كافة التطورات في النظام الدولي ، وفي المنطقة ، تؤكد على حقيقة أن إنفاقا كثيفا على استيراد أنظمة التسليح ، لا يكفي بذاته لتحقيق الأمن ولو لكل وحدة عربية على حدة ، فما بالنا بأمن وحدات النظام ككل .

(جـ) ثانياً : تحدى دول الجوار الجغرافي ممثلة في تركيا ، وإيران ، وأثيوبيا : حيث يسعى كلا النظامين السياسيين في إيران وتركيا للعب دور إقليمي كبير في منطقة الخليج والمشرق العربي ، وقد تمثل ذلك في الدور الإيراني في لبنان والخليج ، ولم يستطع العالم العربي ووحداته أن يبلور موقفاً إجماعياً حول طبيعة العلاقة مع دول الجوار ، بل اختلفت تصورات النظم العربية حول هذا المصدر من مصادر الخطر على البنيات الأمنية العربية .

(٢) تأثيرات الأزمة في الخليج على بنيات الأمن في المنطقة :

كشفت عملية غزو العراق للكويت ، وتحويلها إلى محافظة عراقية تحت اسم الكاظمة عن أن المخاطر المركزية على البنيات الأمنية العربية ، ليست فقط خارجية وإقليمية ودولية كما كان الشائع في الأدب السياسي العربي ، وإنما تأتي من مصادر داخلية ، أى من داخل وحدات النظام العربي ذاته ، وأن الخطر ، والتهديد لا يقتصر فقط على ممارسة الضغوط من نظام عربي على نظام آخر ، لتحقيق بعض الأهداف والمصالح السياسية والاقتصادية فقط ، وإنما وصل إلى درجة احتلال ، ومحاولة افناء الشخصية القانونية الدولية لدولة أخرى ، وفي الازدراء بكافة المواثيق والمعاهدات العربية ، والدولية . وهذا الوضع سيكرس البنى الادراكية والسياسية والمفهومية السائدة للأمن القومي لدى الصفوات السياسية الحاكمة ، والمتمثل في أن الأمن القومي هو أمن النظام - أى أمن الصفوة المسيطرة - وتحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية .. الخ . وأن الحديث عن أمن قومي عربي شامل ، ينطوي على حد أدنى من الاجماع حول قيم ومصالح أساسية لمجموع وحدات النظام هو من قبيل

الامنيات والامال - إن لم نقل الاوهام - السياسية ولا يدخل ضمن إطار السياسة العملية في المنطقة .

ويمكننا أن نرصد إنعكاسات الأزمة في الخليج على الأمن فيما يلي :

(أ) عجز المحاور الجديدة على الصعيد الأمني عن تحقيق أهدافها السياسية ، والأمنية ، وأبرزها مجلس التعاون الخليجي ، ومجلس التعاون العربي . اللذين ثبت تصدعهما أثناء الأزمة .

(ب) تحول التناقضات العربية - العربية إلى تناقضات أساسية ، بكل مترتبات ذلك ، الأمنية ، والاستراتيجية . وفي إطار تلك الصراعات المحورية للنظام العربي ، تدنى الصراع العربي - الإسرائيلي إلى مرتبة ثانوية لدى قسم كبير من النظم العربية مقارنة بذى قبل ، ويستثنى من ذلك بعض الحركات السياسية المعارضة كالحركة الاسلامية الراديكالية ، والقوى القومية ، والماركسية ، والناصرية .. الخ .

(جـ) تدهور العلاقات العربية - العربية ، وانقسامها ، وانتقال الصراع من الاطار الرسمى ، إلى القوى ، والفئات الاجتماعية ، بصورة تمثل ذروة التنابذات القطرية ، والطائفية ، والمللية التى سادت طيلة عقدين - أو يزيد - وهو مامثل جروحاً عميقة بين القوى ، والفئات الاجتماعية المختلفة في العالم العربي ، وسوف يمس ذلك الأفكار القومية ، والعروبية ، والوحدوية في السويداء ، بكل مردود ذلك السلبى على الأمن في المنطقة .

(د) حرمان الانتفاضة الفلسطينية في أرضنا المحتلة من الدعم العربي المالي ، والسياسي ؛ فقد أعطت الأزمة في الخليج لاسرائيل البيئة الملائمة لممارسة المزيد من سياسة القمع ، كما أن إستمرار الأزمة قد يؤدى عند مراحل معينة إلى إمكانية قيام إسرائيل باحتلال شرق الأردن ، وتنفيذ الأفكار الشارونية في هذا المضمار .

(هـ) تحول الوجود العسكري الغربي في المنطقة إلى قيد ثقيل على أى قرار

سياسى للدول العربية ، وأداة لاعادة تشكيل وصياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة .

(و) عجز الهياكل الأمنية العربية ـ ومفاهيمها ـ عن التكيف مع تحولات النظام الدولي الجديد الذى يتشكل الآن ، والتوافق الدولي حول ضرورة ادماج إسرائيل ، ودول الجوار الجغرافي في هياكل وترتيبات مؤسسية أمنية جديدة في المنطقة ، وبروز دعاوى لتوسيع الأمن الاقليمي ، من أمن وحدات النظام العربي ، إلى الأمن الشرق أوسطى ، وهو ما سوف يؤدى إلى تشابك بين الأمن الغربي ، والأمن الشرق أوسطى ، ولا شك في أن نتائج ذلك كارثية على مستقبل الجغرافيا السياسية ، والأمنية العربية في الأجلين القريب ، والمتوسط .

(ز) تداخل دول الجوار الجغرافي في قلب النظام العربي ، وهو ماسوف نتناوله في موضعه من هذه الورقة .

(ح) استنزاف الموارد العربية في تمويل الوجود العسكري الغربي والمتعدد الجنسيات في المنطقة .

ثالثاً : النظام الأمنى البديل :

إن استشراف الترتيبات والهياكل الأمنية الجديدة ، التى ستعقب انتهاء الأزمة فى الخليج مسألة دونها صعاب متعددة ، تتمثل فى أن اقتراح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى ، غامض ، وغير متبلور ، ولم تظهر عناصره الكاملة بعد ، بالاضافة إلى أن الأزمة فى حالة حركة ، وصيرورة ، والعلاقات الاقليمية فى حالة سيولة وعدم تبلور حاسم . ومع ذلك فإننا سنغامر بطرح تأملات حول الموضوع فى بعض المعطيات المطروحة على مسرح الأزمة .

وبادىء ذى بدء لا يمكن تناول مشروع بيكر إلا من خلال تحليل تصوره للأزمة فى اطار النظام الدولى الجديد ، ثم المشروع ، وأطرافه ، وأهدافه ، وآلياته .

(١) المشروع فى إطار التصور الأمريكى للنظام الدولى الجديد :

يقوم التصور الأمريكى على مرتكزات وأهداف الاستراتيجية الأمريكية ، ومصالحها فى المنطقة ، وفى الخليج على وجه التحديد ، وفى تكييفها السياسى – الاستراتيجى للسلوك العراقى ، وفى هذا النطاق يحدد جيمس بيكر الرؤية الأمريكية فى شهادته التى أدلى بها أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب على النحو التالى :

(أ) إن عدوان العراق هو اختبار سياسى للكيفية التى سيعمل فيها عالم ما بعد الحرب الباردة ، لأنه فى غمرة الثورات التى تكتسح الكرة الأرضية والتحول الذى طرأ على العلاقات بين الشرق والغرب فإن الولايات المتحدة ، والعالم يمر بمرحلة حاسمة من التاريخ ، وأن الغزو العراقى هو لحظة من اللحظات التى تحدد هوية عصر جديد ، بكل ما يطرحه ذلك من تحديات .

(ب) أن قواعد السلوك التى تم تطويرها ابان الحرب الباردة حافظت على السلام فى نهاية المطاف بين الشرق والغرب ، والمطلوب الآن بناء سلام عالمى دائم ، وليس قاصراً على أوروبا فقط ويبدو أن هذه الرؤية « السلامية » التى يطرحها خطاب وزير الخارجية الأمريكى ، تستهدف وضع قواعد للسلوك الدولى ، والأقاليمى تضمن تحقيق المصالح والأولويات الأمريكية .

(جـ) إن العصر الجديد ، والنظام الدولى يمكن فيه للهويات الاثنية والطائفية أن تكون مصدراً للعنف والنزاعات الجديدة ، ويمكن أن تنفجر فى نطاقه أعمال عدائية وتهديدات جديدة للولايات المتحدة ، وأن عدم ضبط هذه النزاعات ومصادرها قد يدفع بعض قادة الجنوب لتأكيد سيطرتهم الاقليمية ، قبل أن تصبح القواعد الأساسية للنظام الدولى الجديد مقبولة من الجنوب .

(د) أن الولايات المتحدة ، لابد وأن تتعامل مع هذه الأزمة كفرصة للحد من أخطار النزاعات ، ومحاولات تحدى شرعية النظام الجديد وقواه الرئيسية بقيادة الولايات المتحدة لمدة تزيد عن عقد – ولذا فهى تقوم بعملية تعزيز

معايير السلوك المتمدن – من وجهة نظرها الغربية – والمبنى على مايسميه بيكر بأسس ميثاق الأمم المتحدة ؛ أى تكييف نظام دولى أكثر سلماً واستقراراً على أساس الوعد الذى تحمله التوجهات الأخيرة فى أوروبا وغيرها من الأماكن .

(هـ) وفى مجال وضع قواعد السلوك فهى ترمى من الناحية الاستراتيجية إلى تثبيت قاعدة مفادها أن القوة والترهيب ليسا منهجين ناجحين للعمل فى منطقة شديدة الاشتعال كالشرق الأوسط ، وفى الأقاليم الأخرى من العالم ، نظراً للوضع المعقد لشبكة العلاقات وخريطة الصراعات والمنافسات الاقليمية فى هذه المنطقة وتعقيداتها والتداخل والتزاوج بين النزاعات ، والتغييرات المضطربة فى المجالين الاجتماعى ، والسياسى كل ذلك سوف يؤدى إلى نتيجة مفادها أنه ليس هناك من أحد فى الشرق الأوسط يتمتع بحصانة تجعله آمنا عندما يكون خطر الحرب فى هذه المنطقة ماثلاً ومتصاعداً إلى هذا المستوى .

(و) إن الأزمة أثبتت أن إعتماد العالم على حرية الوصول إلى مصادر الطاقة فى الخليج يتعرض للخطر من الناحية الاقتصادية ، وهذا قد يؤدى إلى خنق العالم الاقتصادى ، وقد يؤدى الارتفاع فى سعر النفط إلى زيادة التضخم وإرتفاع معدلات الفائدة فى جميع أنحاء العالم ويعم الركود المتواصل السوق العالمى . وأن ذلك سيؤدى إلى أن يكون العبء ثقيلاً على ما يسميه بيكر بالثورات الديمقراطية لعام ١٩٨٩ ، وفضلاً عن تأثيره المؤلم على الدول الأكثر فقراً فى أمريكا الوسطى وجنوب آسيا وافريقيا .

ومن هنا يمكن تفسير منهج الادارة الأمريكية فى حيازة قرارات الحرب والتسوية بمشاركة ووفاق عالمى حولها ، واتخاذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن اطاراً لشرعية هذه القرارات ، وذلك من أجل إقامة تحالف سياسى عالمى لعزل النظام العراقى سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً .

إلى جانب إتخاذ الأزمة فى الخليج نقطة انطلاق لبناء موقف دولى يرمى

إلى الحد من إنتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ، والصواريخ البالستيكية فى المنطقة ، وغيرها من الأقاليم ، بما فى ذلك تحجيم الالة العسكرية العراقية ، والصناعات العسكرية غير التقليدية .

إن التصور الأمريكى لعالم ، ونظام ما بعد الحرب الباردة ، يقوم على ضرورة فرض قيود وحدود على دور القوى الاقليمية العظمى ، والبنيات العسكرية فى الأقاليم الفرعية المتعددة في العالم ، والشرق الأوسط على وجه الخصوص . وضرورة تكييف نظم الأمن ، والتسليح مع خصائص ، وطبائع ، وقواعد ، ومعايير النظام الدولى الجديد ، واستغلال الأزمة فى فرض قيادتها على النظام الجديد لمدة تتيح لها التعامل مع تحولات الأقطاب الأخرى المنافسة . وفى هذا الاطار فإن مفاهيم الأمن الاقليمية – ومنها الأمن العربى – لابد وأن تتكيف مع تحولات النظام الدولى البنائية . وهو ما يعنى ، وبوضوح أن أمن الأقاليم السياسية الفرعية ، هو مهمة النظام الدولى ، وقواه الرئيسة ، وأن ثمة تداخلا بينه ، وبين النظم والترتيبات الأمنية الجديدة فى المنطقة فى أعقاب الأزمة .

رابعاً : مشروع بيكر للنظام الأمنى الجديد :

تتضمن تصريحات وزير الخارجية الأمريكى أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ ، وما أعلن عن إجتماع الادارة الأمريكية لمناقشة مسألة إيجاد نظام أمنى جديد فى منطقة « الشرق الأوسط » عدة عناصر ، ويبدو أن المشروع وأطرافه ينطوى على أمور أخرى غير معلنة حتى الآن . **وتتمثل العناصر الظاهرة فى الخطاب السياسى الأمريكى حول النظام الأمنى المقترح للمنطقة ما يلى :**

(أ) بقاء القوات الأمريكية في الخليج حتى بعد نهاية الأزمة . وهذا يعنى بقاء نوعيا للقوات والأسلحة ، وليس كل القوات ، وأن الهدف فى هذا الاطار هو الردع .

(ب) إيجاد هيكل دفاعى جديد تكون مهمته ردع أعمال العدوان التى تتماثل مع السلوك العراقى .

وهذا التعبير قد يفسر على أحد وجهين **الأول** : إقامة حلف عسكرى واسع قد تقترح الولايات المتحدة أن يضم عدداً كبيراً من دول الشرق الأوسط وفيهم إسرائيل ، ومصر ، وتركيا ، وإيران ، وربما باكستان ، ويرى وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفارنادزه أن إسرائيل لابد وأن تكون جزءاً من أية ترتيبات أمنية أو هياكل جديدة فى المنطقة .

والوجه الثانى : إتفاق أو إعلان عسكرى ضيق ، تسعى به الولايات المتحدة لايجاد مشروعية من الدول الست الأعضاء بمجلس التعاون الخليجى لابقاء قواتها فى منطقة الخليج أو فى أراضى هذه فى المنطقة تحت مسمى « تسهيلات عسكرية » . وقد يبرر ذلك أمريكياً بأن البنية الاقليمية الجديدة تتوافق مع مضمون قرارات مجلس الأمن . (متابعة أزمة الخليج ١٩٩٠ - تحليل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - هيئة البحوث ورقة غير منشورة ص ١) .

ويبدو أن السياسة السوفيتية ، مع إقامة نظام أمنى جديد ، يضم أطرافاً غير عربية بينها إسرائيل ، ويكون الاتحاد السوفيتى طرفاً فى هذه الترتيبات لأن الأزمة في الخليج وأية هيكليات أمنية جديدة ، تمس أمنه القومى الجنوبى ، ومن ثم فأى اختلال فى التوازنات القائمة فى الخليج ومنطقة غرب آسيا يمس أمنه القومى مباشرة .

ويبدو أن التصور الأمريكى - الغربى - يعنى وبوضوح أن المنطقة ونزاعاتها وتوازناتها لابد أن تخضع للنظام الدولى ، وللدور الأمريكى ، وهو ما يعنى عودة لمفهوم أمن الشرق الأوسط بمكونات ، وأطراف وصياغات وسياقات جديدة تختلف ، ولو فى الشكل والظروف الموضوعية عن المراحل السابقة التى طرح فيها . والأمن فى هذا الاطار لا ينسب نفسه إلى العرب وإنما إلى الاقليم ، فهو مشروع ضمن مشاريع سابقة « لمنطقة » الشرق

الأوسط ، أى الجغرافيا السياسية ، وليست لشعوب المنطقة .. وهو ما يعنى أنه نظام منحاز للغرب ، حتى فى تسميته من وجهة نظر تجعل الغرب هو المركز (محمد سيد أحمد .. هل يتحقق الأمن للأمة العربية بالارتداد عن « النظام العربى » إلى « النظام الشرق أوسطى » ؟ شئون عربية ص ١٤٧ عدد ٣٥ - يناير ١٩٨٤) .

وإذا كانت التصورات والمشاريع السابقة موجهة ضد الاتحاد السوفيتى و « الخطر الشيوعى » - فى الرؤية الأمريكية - فالمتغير الجديد هو أن الاتحاد السوفيتى فى عهد قيادته الجديدة والظروف المتحولة فى العالم قد يكون طرفاً فى هذه الترتيبات أو على الأقل بمباركته لها إذا ما تمت . وفى حالة ما إذا أتخذ هذا السيناريو الأمريكى مساره فى عمق الاقليم ، فقد يشهد العالم العربى موجة من الصراعات الدامية التى تقوم على تصفية الحسابات بين أطراف الأزمة ، وهو ما سيؤدى إلى تصدع وشروخ هائلة فى علاقات المشرق العربى بالمغرب العربى ؛ وظهور فجوات واسعة على صعيد القوى والفئات الاجتماعية - والسياسية العربية بعضها مع البعض الآخر ، الأمر الذى يجعل أمن الوحدات العربية والاقليم كله مكشوفاً تجاه إسرائيل ، ودول الجوار الجغرافى ، والنفوذ والتواجد العسكرى الغربى فى المنطقة .

وتكمن خطورة التصور الأمريكي ، والنظام الأمني البديل ، في أن دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية قد تقبل بأى شكل من أشكال هذا النظام ضمنياً ، خاصة وأن الأزمة قد كشفت عن ضعف وهشاشة الدولة والمجتمع في هذه البلدان ، وازدياد هدر الامكانات لصالح العوائل الحاكمة وارتباطاتها الامريكية والغربية .

وفي ظل هذا التصور الأمني الجديد ـ الذى يمثل عودة إلى فكرة الاحلاف البائدة ـ سوف يضع قيودا ، في حال سريانه وعدم مواجهته ، على استقلال دول المنطقة ، ويؤدى بالتالي إلى إنهيار فكرة النظام العربي ، والأمن الجماعي العربي ، والقومية العربية ، وكافة الافكار العروبية الجامعة ؛ أى

الموحدات والقيم الأساسية التى مثلت نظام افكار مدارس الفكر والعمل السياسي في العالم العربي في عقود عديدة ماضية ...

وعليه فإن مصادر القوة العربية ، ومواردها سوف تتعرض للبعثرة والتناثر وسيؤدى ذلك ايضا إلى اعتلالات جسيمة في الجسد العربي الجماعي والفردي ، وستتعدد مراكز النفوذ ، وستظهر تنافسات وصراعات قديمة ، وجديدة بالغة الخطورة ، وربما تتغير الجغرافيا السياسية والأمنية والنظامية للمنطقة . وإزاء هذه المخاطر المحتملة والمتمثلة في الفوضى ، والسيولة ، والضعف الهيكلي البارز في النظم العربية فإن الأمر يتطلب مواجهة المشروع الامريكي الجديد ، بكل قوة وحسم ، وصياغة حل وسط عربي - عربي يمنع من الانهيارات الشاملة ، والتفكك وشيوع التنابذات القطرية ، والحروب الأهلية .

خامساً : نفاذ دول الجوار الجغرافي إلى قلب النظام الاقليمي والأمني العربي :

يمكن القول أن النظام العربي - وأمن وحداته وهياكله المتعددة - كان موضوعا لاهتمامات اقليمية فرعية فضلا عن الأهتمامات الغربية والدولية بالنفاذ إلى قلبه والسيطرة على عملياته الاساسية من بعض دول الجوار الجغرافي ، وخاصة في منطقة غرب آسيا حيث ايران ، وتركيا ، وذلك لأسباب تاريخية تدور حول الاسلام ومواريثه ، والامبراطورية العثمانية ، وتفككها ، أو لاعتبارات آخرى تتعلق بتخطيط الحدود الدولية ، والنزاع حولها ، أو بالموارد المائية ، أو للتركيبات الاثنية ، والقومية ، والثقافية التى تتوزع بين دول الجوار الجغرافي ، ودول عربية كتركيا والعراق ، وايران والعراق ، وسوريا وهذه الدول .،. أو لتركيبات مللية ومذهبية ترتبط بانتشار كتل سكانية شيعية في العراق ودول الخليج العربي . ناهيك عن اعتبارات الأمن القومي لهذه البلدان ، والشهوة العارمة لاشباع مصالحها الاقتصادية والأمنية والسياسية ، والنفطية على حساب الدول العربية .

وترتيبا علي الاعتبارات السابقة ـ وغيرها ـ كانت الاهتمامات الاستراتيجية والسياسية والأمنية لدول الجوار الجغرافي من عوامل تزكية الصراع في المنطقة ، فضلا عن أن هذه الدول لها ارتباطات دولية ، واقليمية تمس أمن الاقليم ، وصراعاته ، وتناقضاته الأساسية . سواء حول شكل الأنظمة السياسية في وحداته ، أو بعلاقاتها مع اسرائيل في اطار مواجهة « الارهاب » ! كما في حالة تركيا ، أو في مجال استيراد السلاح اثناء الحرب العراقية ـ الايرانية .

وفي إطار عمليات الأزمة في الخليج يحاول كلا النظامين التركي ، والايراني الاستفادة القصوى من الأزمة لأشباع مصالحهم الأمنية ، والسياسية ، والاقتصادية ، بالاضافة إلى رغبتهم في اعادة تشكيل الجغرافيا السياسية ، والأمنية للمنطقة بعد الأزمة سواء بالحرب ، أو بالتسوية السلمية . فكلا النظامين له مصلحة مؤكدة في تقزيم الآلة العسكرية العراقية ، سواء من خلال عملية عسكرية جراحية ـ إذا جاز استخدام هذا التعبير ـ أو من خلال ضوابط على حجمها ونوعيتها في اطار أى تسوية تجرى في المنطقة .

فتركيا بموقفها الصريح والمعلن وعلاقاتها بالولايات المتحدة ، والدول الغربية تحاول ، وبقوة الاستفادة من موقعها كدولة جوار جغرافي ـ وكجزء من حلف الاطلنطيّ ـ في تطوير وتحديث آلتها العسكرية عن طريق الدعم العسكري الامريكي ، والمعونات الغربية للمؤسسة العسكرية التركية . وذلك على أساس أنها دولة توازن ، ويمكن أن تكون أداة للاستقرار في المنطقة سواء بعلاقاتها الاسلامية أو الغربية وفي هذا المضمار رفعت الولايات المتحدة القيود التى فرضتها على تسليح تركيا منذ غزو قبرص عام ١٩٧٤ ووافقت ايضا على تزويد تركيا بمساعدات عسكرية اضافية علاوة على المعونة السنوية التى تقدمها لها . وتضمنت المساعدات أيضا تزويد تركيا بـ ٤٠ طائرة من طراز اف ٤ آى فانتوم . وفي اطار الدعم الغربي العسكري لتركيا وافقت المانيا على تزويدها بـ ١٢٠ دبابة « ليوبارد » المتطورة . ثم هناك الاستفادة

الاقتصادية من المعونات الغربية ، والخليجية للاقتصاد التركي تأسيسا على أن تطبيقها للحصار والحظر الاقتصادي سوف يلحق بتركيا اضراراً بالغة ! وهي تقديرات تبالغ الادارة السياسية التركية فيها فقد حصلت على تعهدات من الولايات المتحدة بتعويضها عن خسائرها ، وأقنعت دول السوق واليابان ودول الخليج بتقديم تعويضات لها .

وهناك أيضا امكانيات تركيا في السيطرة على بعض مصادر المياه العربية ، والتى تؤثر على سوريا ، والعراق ، ونقصد بذلك مسألة توزيع مياه نهر الفرات حيث لايوجد اتفاق دولي ينظم عملية اقتسام مياهه ، وتلجأ تركيا إلى استخدام ورقة المياه للضغط على البلدين العربيين . وهذه مسألة هامة في ظل نذر مشكلات امنية واقتصادية سوف تدور حول المياه في نهايات هذا العقد التسعيني في العالم العربي ، والشرق الأوسط برمته ، وحول منابع النيل في افريقيا .

وثمة تداخل أمنى مفاده التعاون العسكري ، والأمني التركي - الاسرائيلي في مجالات متعددة ، وهو أحد مداخل الحديث عن الهيكل الأمني الجديد للمنطقة في التصور الامريكي - الغربي .

وعلى صعيد الارتباطات ، والتشابكات الأمنية المباشرة للأمن القومي التركي بخصوص الخريطة الفسيفسائية للمنطقة ، هناك التداخل الأمني التركي - العراقي ، والتركي - السوري لمواجهة الانتفاضات ، والأنشطة المعارضة للأكراد ، ومن ثم تحتاج إلى التعاون مع كلا النظامين العربين .

ومن الملفت للنظر أن تركيا في تعاملها مع الأزمة ترتدي قبعة اتاتورك العلمانية في مواجهة أوروبا والغرب بهدف تسهيل دخولها إلى السوق الأوروبية المشتركة التى ترتبط بعلاقات انتساب قديمة معها تعود إلى عام ١٩٦٤ . ثم تواجه الخليج والعالم العربي - في ظل الموجة الاسلامية - بعمامة سليم الأول . أى ثمه ازدواجية سلوكية تتمثل في شعار الوداع للشرق ، رافعة تقنينات ونظم مصطفى كمال اتاتورك القانونية في اتجاه الغرب ، والميراث

الاسلامي في اتجاه السعودية والخليج .. وبين هذا وذاك يقع تعاونها مع إسرائيل .

وينظر القادة السياسيو.ن الاتراك إلى عملية الغزو باعتبارها تمثل خطراً على الأمن والدور الاقليمي لتركيا ، لأنه يجعل العراق - في حال عدم مواجهة سلوكه بحسم - القوة الاقليمية الاعظم في المنطقة ، بما يهدد مصالح تركيا ، ومن ثم فإن السلوك التركي تجاه العراق لابد وأن يحقق عدة أهداف تتمثل في تعظيم ارباحها الاقتصادية - السياسية والعسكرية ، ثم المساهمة في مواجهة السلوك العراقي الجديد بقوة . وفي ذات المستوى فانهم ينظرون إلى الأزمة على أنها مدخل لتحولات كبرى في الخريطة السياسية ، وعليهم أن يكونوا مستعدين لها ، وأخذ الدور المناسب لهم في المنطقة ، في إطار التخطيطات الأمنية الجديدة التى ستضعها الولايات المتحدة ، والدول الغربية ، والتى يوافق عليها مبدئيا الاتحاد السوفيتي ، ويضع إسرائيل في اطارها كما صرح بذلك ادوارد شفرنادزة وزير خارجيته .

ويرى البعض أن تركيا قد تشارك - إذا واتتها الفرصة والظروف السياسية والدولية والاقليمية الملائمة - في عملية تفكيك العراق اثنيا من خلال اللعب على المشكلة الكردية في شمال العراق ، وهم في ذلك يتلاقون مع الرغبة السعودية - الكويتية في هذا الشأن ، واستعدادهم لتمويل الحركة القومية الكردية . وقد يدور هذا التصور في اطار رؤية أكبر تميل إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات كردى في الشمال حيث النفط ومنابعة ، وشيعى في الوسط ، وسنى في الجنوب ، وهو سيناريو ترفضه ايران ، ولكنه تصور ضمن تصورات عديدة للمنطقة يطرحه البعض في اطار سيناريوهات التطور والصراع السياسي فيما بعد الأزمة وإلى نهاية العقد .

وفي إطار تصورات وأهداف النظام الايراني الامنية والسياسية ، والاقتصادية فان الصفوة السياسية الحاكمة ترغب في وضع حدود للآلة العسكرية العراقية ، وتحسين علاقاتها مع الغرب وكسر عزلتها الدولية ،

بهدف أن تكون لها الدور البارز على مسرح الأمن في منطقة الخليج ، مع الحفاظ على علاقاتها مع الحركات الاسلامية الراديكالية في الدول العربية المختلفة . وداخليا تحرص على استمرار قدرة النظام التعبوية سياسيا ، ودينيا لأوسع القوى والفئات الاجتماعية تجاه الغرب والولايات المتحدة الامريكية والوجود العسكري الاجنبي في الخليج ، ولتحقيق التوازن في الموقف الايراني يدين الغزو العراقي .

ولكن الموقف الايراني يشوبه القلق الشديد تجاه المشروع الجديد للنظام الأمنى للمنطقة الذى طرحه جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة ، ومن ثم واجهه مرشد الثورة على خامنئى بتصريحات شديدة اللهجة ، حيث هاجم الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي ودعا إلى اعلان الجهاد ، والاستشهاد في مواجهته . وهذا الموقف يعكس ايضا الصراعات الداخلية على السلطة بين الجناح المعتدل برئاسة السيد على اكبر هاشمي رافسنجاني ، والجناح المتشدد بقيادة السيد على اكبر محتشمى ، وأحمد الخوميني ، وخلخالي وقد يشير ذلك إلى شكل من أشكال توظيف هذا التنافس كجزء من لعبة محكمة لتوزيع الأدوار في الأزمة ، ولتعظيم مكاسب ايران السياسية ، والأمنية في نطاقها . وفي هذا السياق يمكن تفسير عودة العلاقات الدبلوماسية الايرانية مع العراق ، والشكوك التى اثيرت حول امكانية أن تكون ايران المنفذ لكسر الحظر الاقتصادي الدولي على العراق ، وامكانية استبدال البترول العراقي بالاغذية والمواد الطبية . وعلى أثر ذلك جاء السلوك السوري السريع بزيارة الرئيس الأسد لطهران ، لتطويق أى تغيرات جوهرية في السلوك الايراني تجاه الأزمة .

ومن محصلة التطور الراهن لمواقف ، وسلوك دول الجوار الجغرافي الأساسية في الأزمة يمكن القول أنها ستستغل مواقعها ومواقفها لكسب مواقع حيوية أمنية واقتصادية في قلب هياكل الأمن العربي ، والنظام العربي ، ومنطقة الخليج تحديداً ، وهذا ماسوف يؤثر على النظام ـ والبنيات الأمنية ـ

وديناميانه ، ومواقع الأطراف العربية ومكانتها فيه ، خاصة وقد سبق لأطراف عربية مؤثرة أن استعانت بدول الجوار الجغرافي - كايران - في صراعاتها داخل النظام العربي ، وفي مواجهة طموحات اقليمية ، وأمنية عربية أخرى .

ولا مراء في أن بعض دول الجوار الجغرافي الأخرى سوف تستفيد كثيرا من الأزمة كالسنغال التى أرسلت بعض قواتها الرمزية إلى السعودية ، وذلك في اطار صراعها مع موريتانيا .

ويمكن لدولة كأثيوبيا أن تستفيد من الأزمة في علاقاتها بالسودان والصومال في ظل الأزمات المعقدة التى يواجهها كلا النظامين الحاكمين ، وبما يعظم من مكاسبها السياسية .

خلاصة القول أن الأزمة في الخليج سوف تؤدي إلى نفاذ دول الجوار الجغرافي أمنياً في قلب البنيات الأمنية العربية ، والنظام العربي المتداعي ، وبما يؤدي عمليا إلى تحقيق مصالحهم الأمنية والاقتصادية والسياسية .

سادساً : مؤسسات النظام العربي من الأزمة إلى الانهيار والفوضى :

مثلث الجامعة العربية ، ومؤسساتها ومنظماتها الفرعية ، أبرز الرموز العربية الجامعة ، وظلت علامة ولو في الشكل على الموحدات التى تربط بين وحداتها . غير أن الأزمة الهيكلية التى نشأت بها الجامعة ، وهو كمون عجزها في نسيجها الداخلي ، والقاعدة التى تقوم عليها ، وهى فكرة السيادة والاجماع على خلاف العديد من المنظمات الدولية العالمية ، والاقليمية التى نشأت في سياق النظام الدولي الذى انبثق في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وارتكز على الثنائية القطبية ، وتوازن القوى .

ولعل فكرة الاجماع - السيادة في صناعة قرارات الجامعة العربية - في دول لازالت في طور التشكيل ولم تتوافر لها المقومات الموضوعية للدولة والمجتمع - مردها بعض الجوانب التقليدية للثقافة السياسية في المنطقة ، والتى قد لاتتماشى مع مفهوم وبنية المنظمات الدولية والاقليمية الحديثة ، لأن قاعدة

الاجماع في التصويت تؤدي إلى شلل الاداء المؤسسي والوظيفي لها . ويجعل القرارات تصدر بالاجماع عند التصويت ، وفي الشكل ولاعتبارات عديدة ، ولكن لاتأخذ حظها في التطبيق ، والتنفيذ على نحو مارمى إليه الاعضاء . وأبرز الامثلة على ذلك القرارات الصادرة بدعم الانتفاضة الفلسطينية في ارضنا المحتلة في الضفة وقطاع غزة ، ولم تحظ بالتطبيق الملائم ، والكافي لتحقيق الدعم المالي ، الجاد لها ، وهو مايفسر ايضا سلوك أهلنا في الأراضي المحتلة إزاء السلوك العراقي ، وذلك ضمن أسباب وعوامل أخرى ليس هنا مجالها .

إن هذه الأسباب البنائية جعلت بعض الدول العربية الفاعلة قادرة - في ظل غياب مصر عن الجامعة - على شل الارادة الجامعة للمؤسسة العربية الأولى من خلال اللجوء إلى استخدام حق اعتراض أو نقض ضمنى تتيحه لها قاعدة الاجماع .

وعلى الرغم من الأزمات العديدة التى ألمت بالجامعة ، وكيانها ، وسياساتها ، إلا أنها استطاعت أن تواجه بعض الأزمات دون أن تؤدي إلى شلل مؤسسي وانقسام حاد في التفاعلات بين وحداتها ، وفي العناصر المكونة لنظام الجامعة العربية كما حدث في أزمة الخليج ، وإلى الدرجة التى وصفها البعض بانهيار الجامعة من ناحية وانهيار النظام العربي - والأمن - بوحداته ومؤسساته الجماعية والاقليمية من ناحية أخرى .

لقد ظلت الجامعة العربية تمثل تعبيراً أمينا عن الصراعات ، والمنافسات والمساومات السياسية العربية - العربية ، ولكن في ظل حد ادنى للاجماع ، والتراضى حول الأوزان النسبية لوحدات الجامعة ، وللدور القيادي التاريخي الذى لعبته مصر ، باعتبارها الدولة الأكبر في النظام العربي من حيث الوزن السياسي - الثقافي ، والتاريخي ، وهو دور ينطوي على اعباء قومية وقعت على كاهلها في اثناء ادارتها للأزمات السياسية ، والمشكلات العربية الكبرى ، وعلى رأسها المسألة الفلسطينية ، وفي الحروب العربية - الاسرائيلية . وفي

قضايا الاستقلال الوطني لوحدات النظام ، ومواجهة النفوذ الغربي في المنطقة . ولكن بخروج مصر من الجامعة العربية - وتجميد عضويتها - في مؤتمر بغداد ، حدث تصدع ، ومنافسات عربية لمحاولة لعب دور الدولة الاقليمية الأعظم . وترافق ذلك مع تصاعد سلطة النفط السياسية ، والدور السعودي ومحاولات سوريا ، والعراق والسعودية للعب هذا الدور . وفشل أغلب هذه الدول في ملء الفراغ الذى نشأ بخروج مصر ، وتسوية مشكلاتها مع إسرائيل .

وفي هذا السياق ، تراكمت أزمات الجامعة إلى الدرجة التى عجزت معها مؤسسة القمة عن عقد مؤتمرات القمة العادية ، وأصبحت اجتماعاتها ذات طابع استثنائى وطارىء . ورغم القرارات العديدة التى اتخذتها القمم الأخيرة ، إلا أنها تحولت إلى مجرد قرارات غير مشمولة بقوة النفاذ إذا استعرنا هذا التعبير من حقل القانون الاجرائي الداخلي .

وقد ارتبط بالعجز ، والتعثر الهيكلي للجامعة بالوهن والتداعى لنظام القيم الأساسية للنظام العربي ، إلى جانب الصراعات العربية - العربية التى فشلت الجامعة والنظام عن ضبطها أو وقف نزيفها بشكل فعال ، وليس بالمسكنات الطارئة والمحدودة .

ولا شك في أن اختلاف التصورات الحقيقية للأمن القومي - بعيداً عن الخطاب العربي الظاهر حول الأمن القومى العربي - وسياساته ، وسلوكياته ، أدت إلى عجز الدول العربية عن صياغة تصورات موحدة على المستوى الأمني ، ومن ثم إلى جمود معاهدة الدفاع المشترك - والتعاون الاقتصادي - بين دول الجامعة العربية ، وخاصة في المرحلة الأخيرة في العلاقات العربية - العربية .

وقد استطاع النظام العربي قبل غزو الكويت أن يحافظ على حد ادنى في الشكل يحول دون انهياره التام ، وانفراط عقده . ومرجع ذلك عدة اعتبارات منها أن بعض وحداته اكتسب من عضويته بالنظام والجامعة بعض عناصر

مكانته الدولية ، أو في أقاليم أخرى ينتمي اليها ، والبعض الآخر مارس بعض النفوذ في النظام ، وكان ذلك يمثل شرعية مضافة لصفوته السياسية الحاكمة ، والبعض الآخر من الدول اكتسب بعضويته في النظام هوية يناهض بها ـ أو يقوى بها ـ على حسابات وانتماءات أخرى تنطوي عليها تركيبته المجتمعية والاثنية والثقافية . (جميل مطر : النظام العربي اين نجح واين فشل السفير ص ١١ ١٩٩٠/٤/١٩) .

ولا شك في أن هذه المدركات ، والسياسات لها انعكاسات على سياسات الأمن وأنظمته في العالم العربي .

ولكن ظل جوهر العجز كامناً فيما أسماه بعضهم ـ جميل مطر ـ بالمفهوم المزدوج للسيادة الذى ساد في نظم القيم السياسية السائدة في وسط الصفوات السياسية الحاكمة ، ومفاد ذلك التمسك بها إلى اقصى درجة ومستوى في أطار النظام ، وفي العلاقات بين وحداته ، ثم تبني مفهوم مرن لها في اطار علاقات بعض وحدات النظام في علاقاتها بنظم اخرى غير عربية ، أو بالسوق الرأسمالي العالمي ، أو العلاقة مع القوى الكبرى في النظام الدولي ومترتبات هذا التصور المرن للسيادة مع دول الجوار الجغرافي ، والنظام الدولي يتمثل في قبول غالب النظم العربية مجموعة من الشروط ، والقيود الثقيلة التى تمس هذه السيادة سواء من الولايات المتحدة ، أو الاتحاد السوفيتي أو دول أخرى ، أو من مؤسسات التمويل الدولية . فثمة اعضاء يقبلون بفكرة منح تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة ، في مقابل بعض القروض ، والحماية الأمنية ، والدعم العسكري ، وهو مايمس السيادات الوطنية ، والاستقلال لهذه الدول العربية التى تتصارع ، وإلى درجة العصف بالجامعة ، وكيانها ، للحفاظ على مفهومها الضيق للسيادة ، والخوف من أى مساس بها ، ولو في الشكل . (جميل مطر م . س .ذ) .

وترافق مع ماسبق تزايد الفجوة بين دول اليسر ، ودول العسر ، والخلل بين الثروة بلا اعباء قومية لدى بعض الدول ، والاعباء القومية بلا ثروة

ـ ولكن مع عوز جسيم ـ ، وهو ماادى إلى تناقضات حادة اثرت وعند العمق في مجرى العلاقات العربية ـ العربية ، وفي التفاعلات داخل النظام ، وأمنه ، ومؤسساته ، ومدركاته الأمنية ـ السياسية المتباينة .

ونستطيع أن نضيف أن الجامعة العربية ـ وهي مرآة التناقضات والصراعات العربية ـ لم يستطع جهازها البيروقراطي ، أن ينشط ، ويصوغ هامشاً ولو محدوداً لحركة مستقلة لجهازه ، ويمد اهتماماته وعلاقاته بالصفوات السياسية ، والثقافية العربية من خلال مشاريع محددة تزرع الولاء والشرعية بين أوسع الفئات الاجتماعية العربية ـ على اختلافها ـ وإنما يمكن اعتبار بيروقراطية الجامعة فقيرة في كفاءتها ، وفي ادائها ، كما أن نظام التجنيد فيها قام على أساس اعتبارات المحسوبية ، والوساطات العربية ، ففقدت القدرة على الانجاز الاداري ، والسياسي والثقافي على نحو مايلاحظ طيلة سنوات نقلها إلى دولة تونس الهامشية في المغرب العربي .

وهذا التعثر الهيكلي ـ والضعف البنائي ـ للجامعة وصفوتها ، ومؤسساتها التابعة أدى إلى نشوء ظواهر جديدة على الساحة العربية ، وتأسيس ثلاثة تجمعات أساسية هي : مجلس التعاون الخليجي ، والتعاون العربي ، والاتحاد المغاربي . وعلى الرغم من الاطروحات القومية والوظيفية التى طرحها البعض في نشوء هذه المجالس العربية الفرعية ، بعيدا عن الجامعة وظروف نشأة كل مجلس من مجالسها ، وأهدافه ، إلا أنها كانت تعبيرا عن ادراك الصفوات السياسية الحاكمة في هذه المحاور الجديدة بأن الجامعة ومؤسساتها ليست الوعاء المناسب لتحقيق مكاسبها ، وأهدافها ، وفي نفس الوقت فإنها تعكس فشلا وعجزاً للنظام العربي ، وللأمن أيا كانت سياساته ، وتصوراته وأهدافه المعلنة أو المضمرة .

وفاقم من وضع الجامعة ومؤسساتها ، والخلل في أمن وحدات النظام الطموحات الاقليمية لبعض النظم ، وقياداتها في اشباع طموحاتهم داخل مناطق فرعية في المنطقة ، ومن خلال هذه التجمعات ـ المحاور الجديدة .

إن الخطابات التأسيسية ـ وماحولها ـ لهذه المحاور الجديدة أشارت إلى أنها اطار وظيفي وسيط بين القطرية ، والوحدة الشاملة ، وعلى المستوى المفهومى الانتقال من المفهوم القومي الشامل إلى المفهوم الوظيفي الذى يقوم على الرشادة والعقلانية الاقتصادية والسياسية . إلا أن هذه المحاور كان الهدف الرئيسي من تأسيسها سياسيا ـ أمنيا ، وعلى سبيل المثال مجلس التعاون الخليجي كان يستهدف ـ ولايزال ـ التعاون العسكري والأمني في مواجهة المخاطر الداخلية وتهديدات الأمن من قبل دولتى الخليج الكبيرتين العراق ، وايران . ومجلس التعاون العربي يضم دول العسر العربي ـ باستثناء العراق التى شح كثير من مواردها في الحرب ـ واستهدف العراق ، واليمن ، والاردن تطويق دول اليسر النفطي في الخليج ، واستغله العراق في بناء مكانته الاقليمية بعد الحرب ، ليلعب دور الدولة الاعظم في المنطقة .

ومشروع الاتحاد المغاربي ، كان انعكاسا لمشروع أوروبا ١٩٩٢ ، وانعكاساته الاقتصادية المتعددة عليها ، فضلا عن السياسية . ولكن التناقضات بين وحداته اساسية . وجاء الغزو العراقي للكويت ليكشف عن انهيار مجلسين تماما وهما مجلس التعاون الخليجي ، والتعاون العربي ، والتناقض في مواقف وحدات المجلس المغاربي . وقد أثبتت أول أزمة هيكلية فارقة في النظام العربي ـ في اطار تحولات التسعينيات ـ عجز هذه المؤسسات وظيفياً وامنياً وسياسيا عن تحقيق الحد الادني من تماسك اعضائها ، وبلورة موقف موحد ، أو تحقيق اهدافها المعلنة أو المضمرة .

إن الانقسامات العربية الحالية حول الموقف من الأزمة في الخليج تكشف عن أن كل دولة وقيادة عربية تسعى إلى تحقيق واشباع مصالحها السياسية والأمنية « الوطنية » في الاساس ، وأيا كانت انعكاسات ذلك على توازن ، واستمرارية ، وأمن النظام العربي ووحداته .

إن القدرة الكلية على استيعاب هذا النمط من الأزمات الدولية للنظام العربي ضعيفة إلى الدرجة التى تنذر بإنهياره خاصة في ظل بروز حجم ووظيفة

المكون الدولي للأزمة .

سابعاً : أزمة الانماط القيادية السائدة : العقل السياسي للصفوة العربية ، ومشكلات التكيف مع تحولات النظام الدولي

إن طبيعة تشكيل ، وتكوين الصفوات السياسية العربية الحاكمة ، يكشف عن غلبة نمطين من التكوين :

الأول : تقليدي ، ويقوم على سيطرة بعض الأسر ، والعائلات ، والعشائر ، حيث لازالت تسيطر على نواة النظام ، ومن خلاله ترتكز ادارته ، وخلافته على الأسس الوراثية داخل العائلة ، ووفقا لقواعد تختلف من نظام لآخر .

وبعض هذه النظم - إن لم يكن كلها - استطاعت الاستعانه ببعض أبنائها من ذوى التعليم الغربي الحديث في تجديد هياكلها وسلوكها السياسي ، أو بالاستعانة ببعض ابناء العائلات الأخرى ، أو بالفئات الوسطى الجديدة والنامية التى تلقت تعليمها وتدريبها في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية . أو بالاستعانة بتكنوقراط ، وسياسيين عرب وأجانب لتسيير بعض أمور نظامها داخليا ، واقليميا ، ودوليا .

وبعض الحكام الذين ينتسبون إلى شجرة هذا النمط ذو نكاء فطري وخبرة في ادارة شئون هذه « الدول » ، وفي خلق الولاءات الأساسية التى تعطي الحد الادنى من الشرعية لحكمهم . مع استخدام المناورة ، وسياسة العطايا ، وكسب الولاء للعشائر ، والقبائل الأخرى ، أو عبر آلية العطايا للفئات الوسطى النامية . وقد تبلورت القيم والثقافة السياسية للعقل السياسي للصفوة القبائلية ، والعائلية والأسرية ، والعشائرية من خلال سياسة المناورات ، والعطايا الداخلية .

وبعض هؤلاء الحكام استطاع تطوير سياسة العطايا الداخلية ، لكى تتكيف مع التحولات في أوضاع نظمهم - القبائلية والعشائرية - والنظام الاقليمي : فظهرت دبلوماسية الشيكات ، والسلطة المالية لدول النفط - « المحافظة » ،

و « الراديكالية » - لاسترضاء الدول العربية المعسورة ، ودول الجوار الجغرافي ، ثم مع مزيد من الخبرة تم اتباع هذه السياسة مع بعض السياسيين في دول غربية . وامتدت هذه السياسة لتشمل بعض السياسيين المعارضين ، ومثقفين ، بل ورجال حكم في العالم العربي ! .

وهذا النمط السياسي - القيمى ، والثقافي الذى حرك العقل السياسي لصفوة الحكم العائلية والقبائلية في بعض النظم العربية التقليدية ، ربما كان يتلاءم مع طبيعة التركيبة الاجتماعية - الثقافية - لهذه البلدان في مرحلة تاريخية سابقة ، ولكن يبدو أنه لايصلح للتعامل مع التحولات الهيكلية الجديدة في النظام الدولي ، ورياح حقوق الانسان والتغيرات الكبرى في المجتمعات الغربية الشمالية ، وعصر الثورة الصناعية الثالثة ومابعدها ، وعصر مابعد الحداثة بعلاقاتها ، ونظمها ، وافكارها ومن ثم سياساتها وثقافتها السياسية .. الخ .

ولاشك في أن التغيرات النسقية في النظم الغربية ، والنظام الدولي ، تعنى أن مزيداً من التعقيد ، والتركيب ، والتشابك في الحقل السياسي ، وشبكاته ، وعلاقاته داخليا ، ودوليا . وهذا ما سوف ينعكس على نظام - أو نظم - الثقافة السياسية ، والقيم ، ومن ثم سيتطلب ذلك تغيرات في المدى المتوسط - والبعيد - لأنماط قيادية سياسية من نوع جديد يتلاءم ، ويتواكب مع هذه التحولات الكبرى . وترتيبا على ذلك فان هناك أزمات تكيف مع هذه التحولات في العالم العربي ، ودول جنوب العالم . وهذا النوع من الأزمات المتعلقة بالتكيف البنائي ، سيشمل أنماط القيادة السياسية السائدة ، والهياكل السياسية ، والأمنية ، والغزو العراقي للكويت ، والتحليل المبدئي - في ضوء المعلومات المتاحة - لمناهج وأساليب ادارة الأزمة ، تكشف عن شيوع نمط من التعلم السلبي لمسبباتها وعواملها الرئيسية ، وهذا يظهر من السلوك السعودي - الخليجي ، ومصر ، وسياسة رد الفعل السلبي ، والمباشر تجاه سلوك الأطراف الاقليمية المؤيدة للعراق كالأردن واليمن ، والسودان .. الخ .

وثمة نتيجة أولية أخرى ، مفادها عدم صلاحية الثقافة ، والقيم السياسية

ومواريث الخبرة والبُنى الادراكية القديمه التى تحرك العقل السياسي للصفوة التقليدية و « الحديثة » ! - أيضا - للتكيف مع متحولات النظام الدولي ، وطبيعة الأزمات الدولية والاقليمية التى تدور في سياقاتها ، فضلا عن فهم عميق لطبيعة تحولاته الفلسفية ، والقيمية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافية .

والنمط الثاني من القيادة ، يتمثل في البيروقراطية السياسية - والبيروقراطية العسكرية الانقلابية - وهذه البيروقراطيات وصلت إلى السلطة بالانقلابات العسكرية ، أو بالوراثة داخل الجماعة - « المؤسسة » ! العسكرية في إطار انتخابات أو استفتاءات شكلية ، تفتقر إلى الحد الادني من القواعد ، والضمانات ، والمصداقية والشرعية ، أو من خلال التزاوج بين الصفوة العسكرية ، والصفوة التكنوقراطية . وتكشف الأداءات الاقتصاديـة ، والسياسية عن افتقار اقسام من هذه البيروقراطيات إلى الخيال السياسي الخصب ، والقدرة على التعامل الخلاق مع الأزمات والتغيرات الدولية ، وعدم قدرتها على تعبئة وتجنيد القدرات والملكات القومية في التعامل مع المتغيرات والأزمات المختلفة .

وبعض هذه النظم ، وصفواتها « الحديثة ! » حاولت أن تقيم علاقاتها على أسس تقليدية في التجنيد ، والتعبئة ، ولم تستطع أن تزرع نظام افكارها ، وقيمها بديلا عن النظم التقليدية .

والبعض الآخر من هذه الصفوات الحديثة ، تزاوجت مع عناصرها من النخب التقليدية القديمة . والبعض الاخر تصدى بالقوة والعنف للعناصر الواعدة ، والصاعدة من الفئات الوسطى ، والتى تتميز بالعافية المهنية والسياسية ، والدينامية والكفاءة والمعرفة .

ومن الجلّى تصدى هذا النمط القيادي السلطوي للقوى المحجوبة عن الشرعية بالعنف الدموى الطليق من أى قيد سياسي - أو قانوني ، أو قيمى أو اخلاقي . فقد ثبت أن العقل السياسي المسيطر عند القمة في النظام العراقي ، قد يصلح للتعامل في مرحلة تاريخية محددة مع معارضيه في الداخل ، ويفهم

جيدا دخائل وسيكلوجية وتنظيم السياسة في مجتمع متعدد الأعراق ، والثقافات ، والنحل الدينية والسياسية . ولكن هذا الفهم في الادارة السياسية الداخلية للنظام ليس كافيا بذاته لفهم العالم ، والأقليم وادارة سياسة خارجية فعالة ونشطة في التعامل مع الأزمات الدولية ، والاقليمية المعقدة .

إن اخطر ماكشفت عنه أزمة الخليج هو مشكلة كفاءة العقل السياسي لبعض الصفوات السياسية العربية في فهم النظام الدولي ، وعملياته ، وتعقيداته المركبة . وأن هناك أزمة تكيف بين عقل هذه الصفوات ، وتغيرات النظام الدولي والاقليمي . ولعل من ابرز هذه الأمثلة الصفوات الحاكمة في السعودية والكويت ، والعراق ، وفي م . ت . ف ، وبعض الملوك العرب الذين اكتسبوا خبرات عديدة في الحكم ، وادارة السياسة الخارجية طيلة ثلاثة عقود أو أكثر ، ولكن يبدو أن التحولات المعقدة في السياسة الدولية ، والنظام الدولي تحتاج إلى ثقافة سياسية ، وانماط قيادية مختلفة ، على نحو ماكشفت عنه وبوضوح الأزمة في الخليج .

ثامناً : سقوط نظام الكتابة العربي السائد :

مثل نظام الكتابة العربي السائد ، حول العروبة والوحدة والقومية العربية ، وحول المؤسسات العربية أبرز الجوانب التى رافقت النظام العربي ، ومؤسساته ، وقيمه السياسية منذ مولد ونشأة الجامعة العربية ، ومروراً بالناصرية ، والايديولجية البعثية ، وحتى النهاية الرمزية لهذه الايديولوجيات بهزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ومروراً بصراعات الأجنحة الحاكمة لحزب البعث في سوريا ، والعراق . ثم صعود أيديولوجيات المقاومة الفلسطينية في السبعينيات والتسوية المصرية - الاسرائيلية ، وترحيل المقاومة الفلسطينية عن بيروت ، وصعود الاسلام السياسي ، وحتى اللحظة الراهنة ارتكز نظام الكتابة السائدة على انتاج عدة انماط من الكتابة .

الكتابة الرسمية : وتدور حول التبرير والتسويغ لكل نظام سياسي ،

وصفوة سياسية حاكمة واعتبار أن أهدافه ومصالحها ، هى تعبير عن المصالح والقيم والشرعية العربية ، وأن سلوك النظام وقيادته ، وسياساته الداخلية والخارجية ـ أيا كانت تناقضاتها ـ هى قرين الشرعية العربية القومية .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الذى يرتكز على مصالح كل نظام ، قامت الدول العربية الثرية (المحافظة والراديكالية) ـ تجاوزاً ـ بتمويل واسع النطاق لاعلام داخلي ، وخارجي ـ على نحو فردي وجماعي ـ للتعبير عن هذه المصالح ، والدفاع عنها . وفي إطار هذه المصالح سيطر الجميع ـ ممن يفتقدون إلى عناصر ومصادر حيّة للشرعية الداخلية ـ على انتاج الخطاب الاعلامي السياسي العربي . وبحيث يخيل للمرء أن كل النظم العربية تعمل تحت لواءات القومية والوحدة العربية ، وكل خطاب ينزع إلى نفى الخطاب الآخر الذى ينتج لحساب نظام عربي آخر ، وتكفيره قومياً ، وخاصة من النظم التى اعتبرت راديكالية في الخطاب السائد .

وقد ترتب على هذه العملية استخدام مشوه ومبتسر واسع النطاق للمصطلحات والأفكار ، والنظريات الغربية في غير موضعها تماما ، كراديكالي ، وثورى ، وتقدمي ، ومحافظ ، ومعتدل وعلماني ، واسلامي ... الخ .. هذه المفاهيم ، وماتنطوي عليها من نعوت سياسية ، دونما واقع موضوعي تسوغ هذه التقريرات .

أما الكتابة اللارسمية التى تنتجها الاحزاب والجماعات السياسية المحجوب عنها الشرعية ، ظلت بعضها مفارقة لواقعها ، ولواقع الآخرين ، وغلبت عليها النزعة الايديولوجية التبشيرية ، والتعليمية . ونظراً لأن هذه الجماعات وقياداتها ، وكتابها في حاجة للدعم الخارجي ـ كبديل عن الارتباط العضوي بقوى وفئات اجتماعية داخلية ـ ، فقد استغلت النظم العربية ـ على اختلاف توجهاتها السياسية والاجتماعية ـ تلك الحاجة في تطويع خطاب ، ونظام انتاج الأفكار في هذه الاحزاب وذلك للدفاع عن النظام الذى ترتبط معه بعلاقات ، أو بالسكوت عن بعض سياساته وسلوكه ، أو بالتحالف معه وتبرير

هذه السياسات ، والسلوكيات ، وهو ماأظهرته الأزمة في الخليج بشكل سافر سواء بعض الذين يقفون مع العراق ، أو ضد العراق ومع الكويت والسعودية وبقية بلدان الخليج .

وهناك جماعات ، وكتاب مستقلون عن شبكة العلاقات العربية ، وغالبا لم تستطيع هذه الفئات أن تجد منافذ للتعبير عن رؤاها السياسية ، والفكرية المستقلة في أدوات التعبير ، وقنواتها المسيطرة ، وقد فاقم من هذه القيود سيطرة ثقافة وقنوات النفط .

وفي ظل قيود شبكة العلاقات بين النظم ، والمجلات والجرائد ، والندوات والمؤتمرات العربية والجماعات السياسية والثقافية العربية ، سيطر على النصوص السياسية ، والثقافية حول السياسة ، والنظم العربية ، خطاب تبشيري غامض ، ونزعة تبريرية ، وانطباعية ، بل إنشائية منفصلة عن الواقع تماماً .

إن أخطر مافي الأمر هو أن الجماعات الثقافية والعلمية قامت بتوظيف التراث العلمي الغربي ـ على نحو غير دقيق ـ للدفاع عن سياسات النظم والجماعات السياسية ، وليس لتحليل الواقع الموضوعي لها ، ولفئاتها الاجتماعية ، وسياساتها . وأصبحت الاستخدامات المعممة واللاعلمية حول القومية العربية ، والوحدة ، والجامعة ، والقضية الفلسطينية وسياسات م . ت . ف وياسر عرفات ، هى قرين العقلانية حينا ، والثورية حينا آخر .. الخ ؟! .

وفي ضوء هذه القيود ، والمصالح سادت أنماط كتابية لاتحلل السياسات ، والسلوك السياسي الداخلي ، والخارجي للدول العربية ، وإنما تبرر لها ، أو تسكت على جوهر المصالح الضيقة لهذه النظم ، ومن ثم للكتابة المعبرة عنها في الداخل ، أو في العالم العربي . وتم توظيف أنظمة الكتابة الرسمية ، واللارسمية ، والجماعات الثقافية في الدفاع عن مصالح ضيقة ثم توشيتها بالصيغ والعبارات القومية ، والوحدوية ، والاسلامية ، والعروبية ؛ أى انتاج

نصوص ، وسلع ثقافية تنحسر عنها الهموم والأسئلة الحقيقية التى ينطق بها الواقع الاجتماعي ـ السياسي الموضوعي في هذه النظم . هذا إذا تغاضينا عن النصوص التى تمدح هذه النظم ، وقادتها ، وانجازاتهم « وسلوكهم السياسي » ، « وحكمتهم » ؟! التى تمثل الوجه الفج لهذه الثقافة .

وفي ذات الوقت لعب هذا النظام الثقافي دوراً خطيراً في تحييد المثقفين ـ وبعض الجماعات السياسية ـ ازاء مجتمعاتهم وازاء مايجرى في دول الثروة من هدر للامكانيات ، واغتيال لحقوق الانسان ، وتبعية للنظام الغربي .

وقد أدى هذا النظام الثقافي النفطي إلى ربط جماعات المثقفين في دول ومجتمعات العسر العربي ، بدول اليسر ... فالانتاج الذى يتم في الدول الأولى يرسل سواء في شكل كتب أو مقالات أو تحقيقات ، أو سلع درامية ـ سينما وتليفزيون وأغنية ـ إلى دول الثراء النفطي ، وينطوي على القيم والرموز التى تلبى احتياجات المواطنين في هذه البلدان ، ولاتطرح عليهم إلا مشكلات دول العسر الناتجه عن سوء الادارة ، ونقص الموارد ، والفساد السياسي والاجتماعي ، وذلك لترسيخ وعى زائف في هذه البلدان أن أحوالها ، ووضع نظمها الثرية المترفة افضل بكثير من هذه البلدان الفقيرة ، ناهيك عن انعكاسات الصور والمدركات السلبية على العلاقات العربية الشعبية . وفي هذا الاطار يعاد تصدير هذا الانتاج الثقافي ، والاعلامي ، والدرامي إلى دول العسر لاستهلاكه ومن ثم أصبحت صناعة السينما ، والانتاج الدرامي التليفزيوني ، والأذاعي والموسيقي يخضع في موضوعاته ، وأدائه ، ورقابته ، واقتصادياته ، لمتطلبات دول اليسر النفطي . كما تم ربط اهتمامات ، وانتاج مثقفي ، ومبدعى ومنتجى هذه الأعمال « الثقافية » بمتطلبات ، وأوامر مستهلكي هذه المواد في الدول النفطية « المحافظة » و « القبلية » و « العشائرية » ، و « الراديكالية » ، والتى تقوم على أسس تصاهرية وعائلية وعشائرية كحالة « النظام السياسي » في العراق ! .

إن النظام الثقافي الذى سيطر خلال أقل من عقدين في العالم العربي ، أثر

تأثيراً سلبياً على الابداع ، وعلى استمالة وغواية المثقفين ، ورموزهم عبر الجوائز الأدبية ، والمهرجانات الثقافية ، والندوات ، ولم ينتج عنه انتاج ثقافي وابداعي ذو مستوى مرموق بل تم استغلال هذا النظام لتحقيق مصالح دول اليسر العربي بمشاركة من المثقفين والاعلاميين والصحفيين .. الخ

إن هذه الأنماط التى افتقرت في غالبيتها إلى التحليل الدقيق ، والمعمق للخصوصيات والتناقضات العرقية ، والقيمية ، والثقافية ، والسياسية بين المجتمعات العربية بعضها مع الآخر ، وفي داخل كل مجتمع على حدة ، أدت إلى إشاعة مجموعة من الأوهام ، والأساطير القومية ... في حين أن مثل هذه التحليلات التى لو اجريت في ضوء الواقع الموضوعي بهياكله ، وتناقضاته ، وقيوده ربما كانت تمثل الاداة الحقيقية لصياغة مشروع ، أو مشاريع وحدوية ، وقومية فعالة ، وواقعية ، وتقدم نماذج للتفاعلات الايجابية بين النظم والشعوب العربية تقوم على المصالح المرتبطة بالأفكار العروبية الجامعة .

إن الكتابة السائدة ـ والمصالح التى تختفي وراءها فردية أو جماعية ـ حول الأزمة الراهنة في الخليج ، هى تعبير عن ذروة الأزمة التى وصلها هذا النظام في انتاج الخطاب ، والمعرفة حول العالم العربي . وأبرز انعكاسات هذه الأزمة سوف يتمثل في تحلل هذا النظام ، وسقوطه ، نظراً لارتباطه بالعلاقات العربية النظامية التى كانت سائدة قبل الغزو العراقي ، وسوف يشمله التغير الذى اعترى هذا النظام ووحداته ، وعلاقاته . وسوف يشمل التغير الخطاب والمفهوم القومي ، والقومي المهجن بالماركسية ، وبالجماعات والزُمر السياسية التى استفادت من انتاج هذه الأفكار ، على حساب الحقيقة الموضوعية . فالرأى العام العربي ، ومستهلكو هذا النظام الكتابي السائد ، سيكتشفون الفجوة بين تجلياته التفسيرية وبين مايجرى في الواقع ، والعجز عن تقديم تفسير موضوعي له . ناهيك عن أزمة مصداقية هذه النصوص المفارقة لواقعها الموضوعي للاعتبارات المصلحية الفردية والجماعية التى اشرنا اليها سلفاً .

تاسـعاً : تحلل النظام الثقافي النفطي :

في اعقاب ثورة عوائد النفط ـ حول العام ١٩٧٤ ومابعده ، صعد نظام ثقافي جديد في العالم العربي ، يمكن تسميته بنظام ثقافة النفط ، التى ارتكزت علي خلق علاقات ثقافية مصلحية بين جماعات المثقفين ، والكتاب ، والأكاديميين ، يقوم على تكريس ثقافة ، وشرعية النظم الخليجية ، والنظم التى اطلق عليها راديكالية كالنظام العراقي ، وبحيث تنتج الأفكار والنصوص الثقافية ذات الطابع الحيادي ، والتى لاتناقش القضايا ، والاشكاليات السياسية ، والثقافية ، والاجتماعية ، ولاتقترب من هياكل المحرمات في هذه البلدان . ولم يقم هذا النظام باشاعة القيم القومية ، والتوحيدية في النظام العربي ، وإنما خلق زُمراً عابرة للقطريات ترتبط بمجموعة من المصالح الفردية ، والجماعية . ولم تستطع ثقافة البدو ـ دولار ، والعشائر ـ دولار ، والفلسطينيو ـ دولار .. الخ . أن تشيع انتاجها في وسط الفئات والقوى الاجتماعية الحيّة ، بما يرفد الفكرة القومية بالحيوية ، والقوة . وإنما ساهمت فقط في خلق زبائن يقومون بالترويج لمصالحها دعائياً ، وسياسياً فقط . وقد أدى الغزو العراقي للكويت ، وضمها إلى تعرية هذا الواقع الثقافي النفطي ، بل وتحطيمه على الرغم من أن النظام العراقي ـ الخليجي ـ قد استثمر أموالاً ضخمة لخلق الولاءات ، وترسيخ نظامه الثقافي النفطي الذى يبشر ، ويروج لخطابه الدعائي القومي ، ولقيادته ، وبحيث يخلق أرضية مواكبة لطموح النظام في أن يلعب دور الدولة الاقليمية الأكبر في الخليج ، والمشرق العربي ؟! . وقد اسقط الغزو هذا النظام الثقافي ، وكشف عن المدى الذى وصلت اليه ثقافة البترو دولار في أوساط الجماعات الثقافية ، وإساءتها للشعوب العربية . فلم تُظهر الشعوب العربية يوما ، هذا الحقد والكراهية ، والعنف في مواجهة « اشقائها » ، كما اظهرته عملية غزو وضم العراق للكويت ! ، وهو ماكان يمارس طيلة مايقارب من عقدين من ظهور سلطة النفط ـ حتى أفولها فجر ٢ أغسطس ١٩٩٠ ـ في الحياة في منطقة الخليج ، والعراق ، وامتدت موجة الكراهية ، والتنابذ

القطري إلى أبناء الشعوب العربية المختلفة . وهذا الذى كشفت عنه وقائع انهيار النظام الثقافي النفطي في الخليج والعراق حاولت جماعات المثقفين والزبائن السياسيين تغطيته في نصوصها ، وأعمالها ، ولم تطرحه أو تناقشه على الرغم من أن الواقع الموضوعي يطرحه بكل قوة ، بل تحول إلى محرم من المحرمات التى لايجوز تناولها ، وأصبح أمراً مسكوتا عنه في الكتابة السائدة عربياً !!

عاشراً : نهاية الأفكار السياسية الثابته :

من الأمور التى راجت في الثقافة السياسية للمنطقة ، عدة أفكار تحولت ـ بفعل اعادة انتاجها ـ إلى مقدسات ، ومنها مفهوم الدولة القاعدة ، والدولة القائدة ، والمجتمع النموذج والمصلحة القومية .. الخ . تلك الأفكار ـ الأساطير التى سادت ، وانتشرت في الحقبة الماضية . فقد أظهرت عملية الغزو ـ كما في كل تحليل علمي رصين لسياسات الأنظمة العربية ـ أن لكل نظام في سلوكه مصلحة خاصة تمس أمنه ، وشرعيته ، ووجوده على الساحة العربية ، وأن السلوك التضامني الذى أبقى ـ نسبيا ـ على استمرارية دور الجامعة ومؤسسات النظام في الحياة الاكلينيكية ـ إذا اجاز التعبير ـ ماهو إلا شكل خارجي للتفتت ، والوهن الذى دب في اعصاب النظام ، وجذوره ، وقواعده عند العمق ، منذ خروج مصر عن الجامعة والعمل العربي المشترك ـ فقد ثبت أن السعى وراء فكرة الدولة القاعدة ـ وفقا للمفاهيم القومية والناصرية ـ أنها فكرة قد تجاوزت الواقع الموضوعي العربي والدولي ، وأن شكلا جديداً وقواعد مؤسسية مغايرة للتجمع الاقليمي ، ولبروز الكيانات الكبرى ، تتم في العالم ، ولم تجد في البيئة السياسية العربية صدًى لها ، وأن فكرة السيادة والاستحواذ والسيطرة والاستقلالية في العلاقات العربية أقوى من أى طموح وحدوي في هذا الاطار . وأن وهم الدولة الأعظم في النظام العربي ، قد انتهى بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ، ومحاولة حصارها ، والمشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية داخلها يحول دون وجود نظام عربي يقوم على قطب أحادى يسيطر

على عملياته وتوجهاته . وأن مصر قد قبلت نسبيا ـ بفكرة تعدد المراكز في العالم العربي واستطاعت التكيف مع التغير الذى تم في موازين القوى الاقليمية ، والدولية ، ولكن يبدو أن العراق ودولاً عربية أخرى لم تستطع استيعاب الحقائق الموضوعية الجديدة في الاقليم ، والعالم . وقد أدى السلوك العراقي ، إلى إنهيار الأوهام ، والأساطير التى نسجت حول فكرة الدولة المركز والدور الاقليمي القائد ، بل والحديث عن ادوار تاريخية ثابته لايعتريها التغير ، والتبدل في توازنات القوى والمصالح الاقليمية والدولية . فضلاً عن وهن فكرة المصلحة القومية العامة والشاملة فالمنطقة ستشهد تصارعاً بين المصالح الوطنية والقومية الفرعية المتنافسة والمتناقضة ، فقد كشفت مواقف ، وسياسات ، وسلوك وحدات النظام العربي وتوصيفها لوقائع الغزو والضم عن وجود تصورات ورؤى خاصة لما يعتبره كل نظام مصلحة قومية تتعدى المصالح الوطنية القطرية .

حادى عشر : خاتمـــة

إن الأجزاء المختلفة للمشهد العربي الكلي ، بعناصره المتناثره على المستوى السياسي والأمني والمؤسسي والثقافي ، يكشف إلى أى مدى سوف يتحدد مستقبل المنطقة بتطور الأزمة ونهاياتها . وهذا الأمر يتطلب صياغة مشروع بديل ، يقوم على تراضي عدة قوى رئيسة في المنطقة ويستهدف في مستواه الآنى ، معالجة الاختلالات الحالية في النظام العربي ، والبنيات الأمنية ، وترميمها جزئياً ، لمحاولة تطويق انعكاسات الأزمة ، وصياغة تسوية سلمية في الاطار العربي . ثم يحاول في المدى المتوسط البحث عن مشروع نظام عربي بديل يقوم على معادلة الثروة / الدعم الأمني (أنظر في ذلك محمد السيد سعيد ـ نحو نظام عربي بديل في اعقاب كارثة الخليج ١٩٩٠ ورقة حوار غير منشورة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام) .. وحتى يتحقق المشروع البديل فلابد من وضع حد للاختلال في

المعادلة الراهنة بين عرب الثروة بلا اعباء ، وعرب العسر المثقلين بالالتزامات القومية . مع الأخذ في الاعتبار محاصرة الآثار السلبية للنظام الثقافي النفطي ، وتأثيراته على منظومات القيم في البلدان العربية المختلفة ، وضرورة احداث تغييرات هيكلية في النظم والمؤسسات القومية والقطرية بما يسمح بانقاذ مايمكن انقاذه في ظل ظروف عربية ودولية بالغة الصعوبة والتعقيد ..

تعقيب : د . أحمد صدقي الدجاني

استهل هذا التعقيب بالاعراب عن التقدير للجهد الذى بذله الباحث الأستاذ نبيل عبد الفتاح فى إعداد ورقته ، وللجهود التى بذلها الأخوة الباحثون الاخرون الذين شاركوا فى هذه الندوة . كما أعرب عن الاعتزاز بجيل من الباحثين العرب بلغ أشده فى عدد من أقطار وطننا العربى الكبير ، والتفاؤل بثمار التفاعل القائم بينهم . وأشكر اتحاد المحامين العرب لتنظيمه هذه الندوة التى ترتقى بالحوار من دعايات إعلام الأزمة بكل ما فيه من بُعْدٍ عن الموضوعية ومن إخلال بالقيم ، إلى المعالجة الفكرية . وأحيى كفلسطينى عربى مصر أرض الكنانة وحرية التعبير فيها . كما أحيى جميع أهلنا الذين يعانون بسبب الأزمة وفى الكويت بخاصة .

نعم نحن نعيش أزمة تفعل فعلها فى حياتنا ، بدأت بين قطرين عربيين وما أسرع أن تحدت أزمة عربية بين عدة أقطار عربية إثر الاجتياح العراقى للكويت يوم ١٩٩٠/٨/٢ ، ولم تلبث أن أضحت أزمة عالمية ، لها اثارها على أمننا العربى وآثارها على الأمن العالمى . وأنا أنطلق فى حديثى عن هذه الآثار من « الموضوع » مستنيراً بما جاء فى الورقة ، وفق فهمى لدور التعقيب ، ومن النظر إلى دائرة الوطن العربى كوحدة مع الأخذ فى الاعتبار جميع

الأطراف فيها ، ومن التأكيد على الأفكار ، ومن اعتماد « إرادة الفعل » التى شاءت إرادة الله « الفعال لما يريد » أن يزود بها الإنسان . كما سأركز فى هذا الحديث على « إدارة الأزمة » علي صعيد الدائرة العالمية وعلى صعيد « دائرة الحضارة العربية الاسلامية » لأخلص إلى كيفية التعامل مع الأزمة ، معتمداً الايجاز الشديد .

تبدو أزمة الخليج على صعيد الدائرة العالمية أزمة عالمية لها آثارها على نظام الأمن العالمى . ويكثر الحديث فى دائرة الحضارة العربية - بعالميها الأول والثانى أو الغرب والشرق - عن أن العالم يشهد قيام نظام عالمي جديد ، وعن أن التعامل مع أزمة الخليج هو أول اختبار لهذا النظام . وقد أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أنه « لابد لأمريكا والعالم أن يساندوا حكم القانون . ونحن عازمون على ذلك » فى معرض حديثه عن الأزمة والنظام العالمى الجديد .

السؤال الذى يبرز أمامنا ونحن نتفحص مصطلح « النظام العالمي الجديد » هو : ما هو الجديد حقاً فى هذا النظام ، وما هو القديم فيه الذى أكل الدهر عليه وشرب ؟

يبرز هذا السؤال ونحن مدركون أن حدوث « أزمة عالمية » هو فى حقيقته تعبير عن وجود خلل فى النظام العالمى القائم ، ومن مظاهر هذا الخلل استئثار المهيمنين على هذا النظام وتحكمهم فى الشرعية الدولية يفسرونها على هواهم ، الأمر الذى يؤدى إلى إخفاق نظام الأمن الجماعى ، كما إننا مدركون أن وجود هذا الخلل يؤدى بعد حدوث الأزمة العالمية إلى تتالى تداعياتها ومضاعفاتها ، الأمر الذى يهدد باندلاع حرب واسعة بسببها تشتد فيها التفاعلات وتكثر التحولات . وإن لنا أن نستحضر ما حدث فى أزمة عام ١٩١٤ أولى الأزمات العالمية التى أدت إلى نشوب ما عرف بالحرب العالمية الأولى ، ثم ما حدث فى أزمة عام ١٩٣٩ التى أدت إلى نشوب ما عُرف بالحرب العالمية الثانية ، ثم ما حدث فى الأزمات العالمية التى عاشها

عالمنا المعاصر منذ عام ١٩٤٥ ومنها أزمة برلين عام ١٩٤٨ والأزمة الكورية عام ١٩٥٠ وأزمة السويس عام ١٩٥٦ .

الجديد فى النظام العالمى هو التفاهم الذى حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية قطب ما يعرف بالعالم الأول والاتحاد السوفيتى قطب ما يعرف بالعالم الثانى على حل المشكلات القائمة بينهما سلمياً وإنهاء الحرب الباردة . وقد جاء هذا التفاهم فى أعقاب التغيرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية فى عهد « إعادة البناء » وحملت معها تحولات أدت إلى تطلع الولايات المتحدة لأن تكون القطب الأوحد فى النظام العالمى .

واضح أن هذا الجديد لم يغير شيئاً من توجهات العالم الأول تجاه معالجة الخلل القائم فى النظام العالمى . وقد لفت النظر أن الرئيس بوش تحدث فى أعقاب قمة هلسنكى فى أغسطس الماضى عن السلام والاستقرار ، ولم يذكر العدل الذى يعتبر افتقاده فى هذا النظام أساس هذا الخلل . وهكذا بقى افتقار النظام العالمى إلى العدل هو القديم الثابت فيه الذى أكل الدهر عليه وشرب ، بما يعنيه من استحكام لأزمة القيم التى يعانى منها وطغيان المتحكمين فيه واعتمادهم مقياسين . بل إن هذا الجديد قوّى نزوع الولايات المتحدة للانفراد فى قيادته والاستئثار بالنصيب الأكبر من المغانم ، على حساب ما يعرف بالعالم الثالث . والحقُ هو أن النظام العالمى الذى تم وضعه فى يالطا أسقط من حسابه مصالح الدول التى استقلت حديثاً فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وعرفت باسم العالم الثالث .

لقد تجلى هذا النزوع الأمريكى للتحكم فى النظام العالمى خلال الأعوام الخمسة الماضية فى أمثلة كثيرة فى مناطق مختلفة من العالم . وكان من بين هذه الأمثلة فى منطقتنا **إعلان الولايات المتحدة عزمها على العمل لتقليص القوة العسكرية** لسوريا والعراق وإيران ، وقد رأينا كيف أصدرت قمة الدول الصناعية السبع فى طوكيو عام ١٩٨٦ قرارها بالتضييق على سوريا

اقتصادياً ، وكيف تولت بريطانيا القيام بدور خاص ضمن المجموعة الأوروبية لتنفيذه . ثم كيف أصدرت قمة الدول الصناعية السبع فى فيينا عام ١٩٨٨ قرارها بمنع دول العالم الثالث من تطوير صناعة السلاح فيها ومن تصنيع الصواريخ المتوسطة المدى ، مستهدفة بخاصة التعاون العراقى المصرى الأرجنتينى على هذا الصعيد ، وكيف تولت بريطانيا القيام بدور خاص فى تنظيم حملة إعلامية على قوة العراق العسكرية . كما كان من بين هذه الأمثلة دأب الولايات المتحدة على العمل للحيلولة دون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التى تمثل الشرعية الدولية والخاصة بالانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وبقضية فلسطين عموماً وحقوق شعب فلسطين العربى ، واستخدامها حق النقض المرة تلو المرة لمنع مجلس الأمن من إدانة ممارسات الارهاب الصهيونى الاسرائيلى ، وقيامها بتقديم الدعم المادى والمعنوى للتوسع الاسرائيلى العدوانى وإمداده بحملة التهجير الجديدة لليهود السوفيت من أوطانهم . وواضح أن كل استعمال لحق النقض هو بمثابة ضربة معول فى بنيان الشرعية الدولية ونظام الأمن الجماعى العالمى . وكان من بين هذه الأمثلة **اتباع الولايات المتحدة سياسة اقتصادية تجاه النفط وأسعاره** أدت إلى إرهاق الدول المنتجة ، **وتبنيها سياسة إعلامية معادية للحضارة العربية الإسلامية** وقيمها ومقدساتها ، كما تجلت فى قرار الكونجرس الأمريكى بشأن القدس هذا العام وبقضية سلمان رشدى التى قامت بريطانيا بدور خاص فيها .

إن الخلل القائم فى النظام العالمى بسبب افتقاره إلى العدل يطرح على صعيد العالم **قضية توزيع الثروة** ودول الشمال ودول الجنوب ، وضرورة إصلاح النظام الاقتصادى العالمى . كما يطرح **قضية الموقف العدائى الغربى للحضارات الأخرى** فى عالمنا والحضارة العربية الإسلامية بخاصة ، ويطرح **قضية العداء الغربى للعرب** وسعى الغرب الدائم لتمكين الصهيونية من التحكم في الوطن العربى . وقد كان وزير الخارجية الفرنسى رومان دوما أول من

حذر فى الغرب من أن أزمة الخليج بما تكشف عنه من خلل فى النظام العالمى قد تؤدى إلى تفجير هذه القضايا الثلاث وفتح ملفاتها . وكان المؤرخ الأمريكى ستافريانوس قد نبه فى كتابه « الصدع العالمى » فى مطلع الثمانينات إلى أن « الهوة الآخذة فى الاتساع بين العالم الأول والعالم الثالث أوجدت لأول مرة كمون الثورة على نطاق عالمي » ، بعد أن أوضح أن من المسلم به « أن تخلف العالم الثالث وتطور العالم الأول لا يمثلان ظاهرتين منفصلتين ، وإنما هما ظاهرتان متصلتان عضوياً ووظيفياً ، لأن أولاهما نتجت بسبب الأخرى » .

العالم كله إذن فى ظل النظام العالمى القائم اليوم فيه المفتقر إلى العدل بجديده وقديمه يشهد وجود كمون الثورة فيه على نطاق عالمى . وعلينا ونحن نتعامل مع أزمة الخليج فى بعدها العالمى أن نتنبه لهذه الحقيقة ونأخذها فى الاعتبار مدركين أن هذا النظام العالمى قابل لحدوث تفجرات فيه . والحق أن علينا ونحن نتشوف تداعيات الأزمة ومضاعفاتها المتوقعة إذا اندلعت حرب بسببها ، أن نركز أنظارنا **على الأوضاع الداخلية لكل طرف** من أطرافها وعلى **العلاقات القائمة بين هذه الأطراف** . ونشير فى هذا المجال إلى أن هذين الجانبين لم يأخذا حقهما فى عملنا البحثى ، وعلينا أن نتدارك ذلك ونعتنى بهما . ويمكن للمتابع أن يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تعانى على الصعيد الداخلى من ضغوطات كثيرة مادية ومعنوية ليس العجز الكبير فى الميزانية إلا واحداً منها ، والأمر نفسه يصدق على بريطانيا والاتحاد السوفيتى وعلى دول كثيرة أخرى . كما يمكن للمتابع أن يلاحظ أن العلاقات القائمة بين أطراف النظام العالمى فيها دخن وتشهد احتدام التنافس وتخلف فى النفوس مرارات . فالاتحاد السوفيتى الذى سلم للولايات المتحدة بأمور لا يفتأ يشكو من المحاولات الأمريكية لتقليص دوره مردداً بأنه لابد أن يكون شريكاً ، وفرنسا وألمانيا فى أوروبا الغربية تعانيان من بعض توجهات السياسة الأمريكية فى القارة الأوروبية ولا تخفيان ضيقهما من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا . والأمر يصدق على علاقات الصين واليابان والهند مع الدول الغربية .

النتيجة التى نصل إليها من النظر فى النظام العالمى وآثار أزمة الخليج عليه وعلى الأمن العالمى هى أن تفاقم الأزمة واندلاع حرب بسببها قد **يؤدى إلى تفجرات كثيرة** وأن العالم يعيش فترة يبدو فيها **الظرف مناسباً للدعوة إلى إصلاح النظام العالمى وتطويره .**

وهذا يعنى أن علينا نحن فى الدائرة العربية بمختلف أطرافنا أن نحاول أولاً على صعيد إدارة الأزمة التحلى بضبط النفس والعمل على نزع الفتيل المشتعل ، وأن نطرح ثانياً رؤيتنا لاصلاح النظام العالمى وتطويره مركزين على القضايا الثلاث القائمة بيننا وبين الغرب منذ أن استهدفنا بظلمة وفرض النظام العالمى المفتقر إلى العدل . وواضح أن هذا الظرف المناسب لم يأت إلا بعد أن اكتملت التفاعلات الجارية فى منطقتنا والعالم منذ عقود ، وأنه يتيح لنا أن نشارك لأول مرة على مستوى الندية فى رسم النظام العالمى الذى يكفل مصالح جميع البشر فى كوكبنا الأرضي ويقوم على العدل فيثمر السلام والاستقرار . نقول لأول مرة لأن الدول الأوروبية هى التى رسمت فى معاهدة لندن ١٨٤٠ علاقاتها العثمانية ومصر وحصرت بها محمد على ، وهى التى انفردت فى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ برسم النظام الأوروبى الذى يحكم العالم ، ثم كان هذا شأنها عند رسم النظام العالمى فى فرساى عام ١٩١٩ وفى مالطا عام ١٩٤٥ وصولاً إلى مالطا عام ١٩٨٩ .

تبدو أزمة الخليج على صعيد دائرة الحضارة العربية الاسلامية أزمة إقليمية لها آثارها على أمن منطقتنا . وقد كشفت هذه الأزمة عن **الخلل الموجود فى جميع أنظمة الأمن** التى تم وضعها للمنطقة وفى النظرة الأمنية التى تحكم هذه الأنظمة . والحق أن مما يلفت النظر أننا نتحدث عن « الأمن القومى العربى » كهدف نضع تحقيقه نصب أعيننا فى **غياب وجود نظام أمن عربى** ، وأن أنظمة الأمن التى تم وضعها حكمتها نظرات وقتية وكان الاعتبار الغالب فيها هو ربطها بالنظام الأمنى الغربى .

لقد أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية **التحالف الاستراتيجى الاسرائيلى**

الأمريكى أوائل الثمانينات لتحمى مصالحها فى المنطقة على حد ظنها ، وأسندت لاسرائيل القاعدة دوراً فى استراتيجيتها تجاه الاتحاد السوفيتى ، ودوراً فى استراتيجيتها تجاه منابع النفط فى المنطقة ، ودوراً فى استراتيجيتها تجاه الدول العربية . وقد بلغ الأمر بالارهابى الصهيونى اريل شارون إثر إبرام هذا الاتفاق أن تحدث عن اليد الاسرائيلية الطويلة التى تتحرك عبر أربعة دوائر قطر الأخيرة منها بين باكستان والمغرب وتحيط الثالثة بدول النفط العربية وتحيط الثانية بدول الجوار لفلسطين وتحيط الأولى بفلسطين نفسها . وإذا كانت التغيرات فى أوروبا الشرقية قد قللت من قيمة القاعدة الاسرائيلية فى الاستراتيجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى ، فإن أزمة الخليج أثبتت أن هذه القاعدة لم تؤد ذلك الدور المتصور فى الاستراتيجية الأمريكية تجاه منابع النفط . وقد أثبتت الأزمة أيضاً أن هذه القاعدة تمثل عبئاً ثقيلاً على السياسة الأمريكية سواء على صعيد إسهامها فى الاخلال بالشرعية الدولية أو على صعيد تكاليفها كقاعدة مادياً ومعنوياً . كما أثبتت الأزمة أن السياسة الأمريكية التى عملت على إضعاف النظام الغربى وعزل مصر وإقامة نظام إقليمى لاسرائيل مكان متميز فيه لم تكن بعيدة النظر من زاوية حماية المصالح الأمريكية . ولا شك فى أن الظرف مناسب الأن لقيام أطراف الدائرة العربية بمطالبة الولايات المتحدة مراجعة استراتيجيتها هذه بهدف تغييرها .

قام النظام العربى الذى جسدته جامعة الدول العربية مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية فى وقت كانت فيه بريطانيا لا تزال تتحكم فى المنطقة . وقد تم إبرام معاهدة دفاع مشترك بين أعضاء هذا النظام ، **ولكن النظام الأمنى لم يقم** ، وبقيت كل دولة عربية بمفردها تعالج مسألة أمنها القطرى فى الغالب الأعم . وقام في أعقاب نشوب الحرب العراقية الايرانية التعاون الخليجى كمحاولة لتأمين أمن أعضائه الست . وجاءت أزمة الخليج لتكشف عن العجز الفاضح على مستوى **أمن التجمعات الاقليمية** فى الدائرة العربية بعامة . كما

كشفت عن **فشل النظام الأمنى القطرى الذى سارت عليه كل دولة بمفردها** . وقد اعتمد هذا النظام فى دول الخليج بخاصة على سياسات أمنية تتعلق بالسكان وبالانتماء وبالثروة أثبتت الأزمة أنها أدت إلى عكس ما توقعه واضعوها منها .

كشفت أزمة الخليج أيضاً عن أن ارتباط بعض الدول فى الدائرة الحضارية العربية الاسلامية **بأنظمة أمنية خارجية** وانفصالها التام عن أمن جاراتها فى الدائرة له مخاطر كثيرة عليها وعلى المنطقة .

واضح فى ضوء ما كشفت عنه الأزمة من خلل على صعيد الأمن فى المنطقة أن الحاجة ماسة لقيام دولها بوقفة مراجعة **تستهدف إقامة نظام أمنى نابع** من المنطقة ينطلق من النظر إلى الدائرة الحضارية العربية الإسلامية بمجملها . وتجدر الاشارة هنا إلى أن المخططات الخارجية تنظر إلى هذه الدائرة باعتبارها وحدة وتستهدف فى الوقت نفسه الابقاء عليها مجزأة ، بعد أن نجحت فى ذلك أوائل هذا القرن مع سقوط الدولة العثمانية . ويلفت النظر أن الكثير من بحوثنا العربية يتعامل مع دول الجوار الجغرافى للوطن العربى وكأن الأصل أن تكون معادية له ، متبنية نظرة المخططات الخارجية . وقد **آن الأوان أن تنطلق بحوثنا من اعتبار هذه الدول ضمن** دائرتنا الحضارية العربية الاسلامية التى قام الغرب باستهدافها بغزوته وفرض عليها التجزئة وربطها بأنظمة أمنية خارجية لتبقى تابعة له ، وأن الأصل فى العلاقات معها هو التعاون .

النتيجة التى نصل إليها من النظر فى أنظمة الأمن القائمة فى منطقتنا وآثار أزمة الخليج عليها هى أن منع تفاقم الأزمة والحيلولة دون **اندلاع الحرب بسببها هدف حيوى بالنسبة لجميع** دول المنطقة ، وأن **المنطقة تعيش فترة يبدو فيها الظرف مناسباً** للدعوة إلى قيام نظام أمنى عربى إسلامى للدائرة الحضارية العربية الإسلامية . وهذا يحدث لأول مرة منذ أن وضعت مخططات سايكسو - بيكو عام ١٩١٦ وفرض مؤتمر فرساي عام ١٩١٩

تجزئة المنطقة وتم إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤ .

يبرز السؤال عند هذا الحد من الحديث ، ما هى الأفكار التى تتبلور بشأن إدارة الأزمة ؟ .

الفكرة الأولى تتعلق بتوجهنا تجاه الأزمة ، وهى ألا نقع أسرى الآلام المادية والمعنوية التى تسببها الأزمة ، فتشل طاقة التفكير والابداع فنياً ، بل نتوجه نحو إدارتها مسلحين بالإيمان بقدرتنا على معالجتها وبحسن الخاتمة ومتمثلين روح تراثنا فى التعامل مع الأزمات وعصارة التجربة الانسانية . وإذا كان عدد من باحثينا قد استشهدوا بالقول الصيني « إن الأزمة هى مخاطر وفرص » فإننا حين نستحضر تاريخ الأزمات نجد بحق أن الأفكار الموجية ولدت وسط الأزمات الحادة .

وقد رأينا كيف اقتربت ولادة فكرة الوحدة الأوروبية بأزمة برلين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وولادة فكرة الحياد الايجابى وعدم الانحياز فى أعقاب الأزمة الكورية وأزمة السويس .

إن روح تراثنا فى التعامل مع الأزمات مستمد من عقيدتنا . فسورة الشرح فى القرآن الكريم تؤكد أن مع العسر يسراً . وقد تحدث رسول الله ﷺ بعد نزولها قائلاً « لا يغلب عسر يسرين » مشيراً إلى الآيتين ، وإلى أن العسر فيهما واحد معرف ، بينما هناك يسران . والقول المأثور « اشتدى أزمة تنفرجى » يتردد في أوساطنا على مدى قرون . وهذا الروح مستمد أيضاً من لساننا العربى . فالأزمة لغة الشدة ، وهى من الأزم أى العض بالأنياب والقطع والجدب والمحل والشدة والقحط . والمأزم هو مضيق الوادى الذى إذا تم عبوره جاء الفرج . وقد قال أجدادنا « إن الشدة إذا تتابعت انفرجت ، وإذا توالت تولت » .

واضح أن مسئولية خاصة فى تغليب هذا التوجه تقع على كاهل المفكرين الذين ينطلقون فى قيامهم بدورهم من إنتمائهم للأمة ككل ، وعليهم واجب

بلورة الأفكار الصحيحة والدعوة إليها والسعى لتنفيذها .

الفكرة الثانية : تتعلق بمواصفات الحل الصحيح لمشكلة أمن المنطقة ، وهى أن يقوم فى منطقتنا نظام أمنى نابع منها .

لابد لهذا النظام أن يستند بداية إلى حق المواطنة العربية ، وهو حق تحدثت عنه الدساتير والمواثيق العربية ، ولكنه لم يقنن في الغالب ، ولم تأخذه القوانين القطرية في الاعتبار . وقد كشفت الأزمة عن الآثار السلبية لذلك . ولابد لهذا النظام من أن يستلهم عقيدة الأمة وقيمها وروح تراثها ، ولابد له من أن يعتمد على ترابط المجتمع الذى يقوم على أساس مكين من الشورى والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة . ولابد لهذا النظام أن يتجاوب مع السعى لتحقيق أهداف الأمة وأولها العمل لتحرير فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى ، ولتوحيد الوطن ، ولتحقيق الكفاية والعدل . ولابد لهذا النظام من أن يشمل الدائرة الحضارية العربية الإسلامية التى يقع وطننا العربى فى قلبها .

إن هذا النظام هو القادر على إقامة علاقات الندية مع الأنظمة الأمنية الأخرى فى عالمنا . وسيكون مطلوباً إقامة هذه العلاقات كى نسهم فى أمن عالمنا كأنداد مع الآخرين .

بديهى أنه لا مكان فى هذا النظام للقاعدة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية التى لابد أن يتم حصرها ومنعها من القيام بدورها التخريبى لأمن المنطقة .

الفكرة الثالثة : تتعلق بالتحرك العربى المطلوب لطرح هذا الحل وهى أن يتكثف الحوار بين جميع الأطراف العربية ليتحقق التوافق عليه وعلى مواصفاته ، وأن ينطلق هذا الحوار من التسليم بضرورة العمل على نزع الفتيل المشتعل والتخفيف من معاناة أهلنا الذى تطحنهم الأزمة ، وأن تواجه الأطراف الدولية بموقف عربى واحد على هذا الصعيد .

لقد بدأت الولايات المتحدة تتحدث عن نظام أمنى للمنطقة ، وعن أفكار بشأنه طرحها وزير الخارجية جيمس بيكر . ولابد من قطع الطريق أمام محاولة فرض مثل هذا النظام الخارجى ، لأن نظام أمن المنطقة يجب أن ينبع منها .. وتشهد ساحة الأزمة تحركاً دولياً نشطاً يجرى فيه حوار متصل ، فطبيعى إذن أن يتصل حبل الحوار بيننا . وقد أثبتت تجارب سابقة أن خلافات بالغة الحد بيننا ما أسرع أن انتهت . ولابد لنا أن نصوغ مجموعة طلبات تتعلق بالأزمة وبقضايا المنطقة نوجهها للولايات المتحدة لتلتزم بالشرعية الدولية ، ومن هذه الطلبات تصريح بشأن الانسحاب الإسرائيلى من القدس ، وآخر بشأن الإنسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى العربية المحتلة . ولابد من التعبير عن ذلك كله بلغتنا ومصطلحاتنا . ولنثق وسط معاناتنا بسبب الأزمة أنها ستنفرج .

تعقيب : للفريق أول محمد فوزي

حدثت أزمة الخليج في غياب نظام الأمن القومي العربي الجماعي الذى إعتمد بدوره على فاعلية اتفاقات الدفاع المشترك والوحده الاقتصادية في نطاق الجامعة العربية وظلت هذه الفاعلية متوفره على مستوى الأمة العربية تؤيدها اتفاقات ثنائيه أو ثلاثيه بين دولتين وأكثر من الدول العربية ، حتى إقرار مؤتمر القمة العربي عام ١٩٦٤ انشاء القيادة العربية الموحدة وتكليفها بعمل خطة دفاع موحدة ضد احتمالات التوسع الاسرائيلي في الوطن العربي ، ولكن الخلافات السياسية بين الدول العربية حالت دون تطبيق هذه الخطة على الواقع العربي .

حاول الزعيم الراحل جمال عبد الناصر إتساع مفهوم الأمن القومي العربي عام ١٩٥٥ من خلال ثلاث دوائر أمنيه هى الدائرة العربية ثم الدائرة الافريقية ثم دائرة دُول عدم الانحياز ، ولكن فاعلية هذه الدوائر لم يكن لها مردود عملى على تأمين نظام الأمن القومي العربي .

وانتهت الاتفاقات الثنائية للدفاع المشترك بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وظل ارتباط الدول العربية باتفاقية الدفاع المشترك والوحدة الاقتصادية اسما دون أى فاعليه

أو تطبيق حتى عام ١٩٦٩ عندما تم اتفاق ثنائي بين مصر وسوريا للدفاع الثنائي ضد اسرائيل . وكان الفاصل الجغرافي بينهما يحول دون امتداد هذه الاتفاقية كي تشمل تأمين الأمن القومي العربي ثنائيا بينهما .

وكان لقرار مؤتمر القمة العربي في بغداد عام ١٩٧٨ بتغييب مصر وقوة مصر العسكرية والسياسية أثره في انخفاض وزن الأمة العربية استغلته اسرائيل في ضرب المفاعل العراقي ١٩٨١ ولبنان عام ١٩٨٢ واحتلت عاصمتها بيروت ، ولم تفعل الدول العربية جميعا أى جهد مضاد بسبب غياب نظام الأمن القومي العربي أو تصعيد الارتباط باتفاقية الدفاع المشترك الموقعين عليها كذا غياب مصر عن الارتباطات القوميه العربية مع الغرب .

بعد نجاح ثورة الخميني عام ١٩٧٩ وخوف العرب في الجزيره العربية محاولة تصدير الثورة الايرانية وقامت ٦ دول خليجية على رأسها السعودية بإقامة نظام أمنى خليجي فيما بينها فقط وتركت العراق وهى دولة خليجية ويتوفر لديها القوة البشرية غير الموجودة في مجموع الدول الخليجية الست .

وجاءت محاولة أخرى بعد عودة مصر إلى العرب عام ١٩٨٧ دعى الرئيس صدام حسين أربع دول عربية غير متجانسة إلى انشاء اتحاد تعاوني عربي أساسه تنمية التعاون بينهم لصالح شعوبهم وإن جاءت ضمنا إتفاقيه الدفاع المشترك والوحدة الاقتصادية دعما للتعاون المشترك بينهم .

ثم تبعتها دول المغرب العربي المكون من خمس دول عربية في إتحاد مغربي أساسه التعاون الاقتصادي والتنميه لصالح شعوبهم .

ولم يقدم أى من هذه الاتحادات إلى التفكير في موضوع الأمن القومي العربي ومطالبه سواء على مستوى الدول المشتركة في الاتحاد أو على مستوى الأمة العربية ، كما أن هذه الاتحادات جميعها خلت من أى مشروعات دفاعيه للدرجة التي وصلت فيها الشعوب إلى الأحساس بزوال فاعلية اتفاقية الدفاع المشترك والأمن القومي داخل الوطن العربي كله . هذا الاحساس أحدث

فراغا امنيا داخل الوطن العربي ، كما فقد العرب القرار الجماعي الموحد للدرجة التى أنقسم فيها العالم العربي إلى قسمين متساويين تقريبا عند أول اجتماع للقمة العربي تدعو اليه مصر في ١٠/٨/١٩٩٠ لمناقشة أزمة الخليج . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد شعرت بهذا الفراغ الأمني منذ عام ١٩٨٠ وهى حريصة في نفس الوقت على تأمين مصالحها البترولية في منطقة الخليج فأصدر الرئيس كارتر قراره الشهير بضرورة التدخل الامريكي المباشر في منطقة الخليج إذا حدث أى تهديد لها من أى قوة اقليمية .

واعتبر هذا القرار الامريكي تأمينا مستترا لأمن السعودية والخليج منذ ذلك الوقت ، وقامت الادارة الأمريكية بوضع الخطط السياسية والعسكرية وإعداد خطوط التموين والدعم ، خاصة لهذه المنطقة بالنسبة لبعدها عن قواعد امريكا الثابتة .

ولما كان التهديد العراقي للكويت واضحا ابتداءً من أوائل يوليو ١٩٩٠ حيث علمت أمريكا بنية الرئيس صدام حسين ولكنها لم تكترث عمدا حتى ليلة ١ ـ ٢ أغسطس ٩٠ .. أى أن أمريكا ضحت بالكويت في سبيل عدم كشف استعداداتها السابقة لنزول قواتها في الخليج والسعودية والمتفق عليه منذ عشر سنوات .

وبالنسبة لأزمة الخليج فإنه لا يوجد عربي واحد يؤيد الأسلوب الذى اتبعه العراق في غزو الكويت . وفي نفس الوقت لايوجد عربي واحد يؤيد نزول القوات الأمريكية وحلفاءها في الخليج والسعودية . إذ أن عقدة العرب نحو المستعمر دائما متشائمه وأن خروجه من المنطقة لن يتم إلا بعد أن يؤمن مصالحه تأمينا أبديا والله اعلم متى يتم ذلك .

ماذا كان يمنع الولايات المتحدة الأمريكية أن تكشف التهديد العراقي من أول يوليو ثم تعطي الفرصه لقرار إتحاد الدول الخليجية الست التى لن تتأخر من وجهة نظري في طلب مساعدة الدول العربية والاسلامية جميعا لحماية

المقدسات الدينية من التهديد العراقي - ولو أن العراق سبق وأعلن عدم تهديده للسعودية - لتجاوبت جميع الدول العربية وأرسلت أكبر عدد ممكن من القوات للدفاع عن السعودية بقوات عربية وإسلامية . ويتغير موقف العرب في هذه الحاله كل التغيير .

ولكن أمريكا لاتريد ذلك فأخرت انذارها ودفعت بقواتها من قواعدها في أمريكا كى تصل إلى السعودية والخليج قبل أى تحركات عربية أو إسلامية .

فاذا أراد العرب إقامة نظام أمنى قومي جماعي بعد انتهاء أزمة الخليج ، على العرب أن يقبلوا تنظيم بناء هذا النظام بعيدا عن طريق الوحدة أو الاتحاد ولو أنه شبيه له ويتلخص في :

١ - الموافقة على خطة عمل استراتيجي تحقق مظلة الأمن القومي الجماعي بحيث تكون قادرة على فرض السيطرة الأمنية على جميع الدول العربية المشتركة .

٢ - أن نجاح مظلة الأمن القومي الجماعي تتوقف على سلامة نظم الحكم التى يجب أن تكون ديمقراطية - مستقرة - لها إرادة مستقلة غير تابعة لأى قوة عظمى - ووعى قومي من المواطنين العرب يعتمد على الامكانات العربية علما بأن كل هذه الموضوعات والأهداف هى إنعكاسات مباشرة لأزمة

الفصل الختامي

رؤية تحليلية لقضايا الندوة ومناقشاتها

حسن أبو طالب
خبير ونائب رئيس وحدة العلاقات الدولية
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

أثارت الندوة سواء على صعيد الدراسات المقدمة والتعقيبات التى تلتها ، وأيضا المناقشات التى قال بها بعض الحاضرين ، أثارت قضايا عديدة وجوهرية مست واقع النظام العربي ومستقبله على السواء . ونظرا لما أثاره حدث غزو العراق للكويت من تفاعلات عربية وعالمية ، وعمليات شد وجذب ، وطرح لاشكاليات فكرية وعملية وأخرى سياسية ، فإذا بالمناقشات تعكس كل ذلك معا ، في سياق من الاختلاف أحيانا ، والاتفاق على نقطة هنا أو نقطة هناك احيانا أخرى . الأمر الذى أثرى الندوة وجسد حالة عمق الدراسات التى قدمت وقدرتها على إثارة كل النقاط الأساسية في حدث الغزو / الأزمة سواء ماحدث ، أو ماهو محتمل حدوثه أو مايجب الأخذ به من مواقف وتحركات من وجهة نظر هذا الفريق السياسي / الفكري أو ذاك . وفي هذا يكمن أحد الجوانب الحقيقية والرئيسية لنجاح الندوة .

تضمنت الندوة أربعة محاور أساسية ، الأول **تعلق بالأزمة وعلاقاتها بالنظام العربي** ، والمحور الثاني **تعلق بقضية الديمقراطية وحقوق الانسان**

في الوطن العربي ، والمحور الثالث عالج آثار الأزمة على الاقتصاد العربي ، أما المحور الرابع والأخير فدرس انعكاسات الأزمة على الأمن القومي العربي عبر دراسة أزمات الأمن والمؤسسة والقيادة والثقافة .
وبالطبع يمكن القول وبدرجة عالية من الثقة أن المحاور الأربعة تتميز بالتداخل الشديد فيما بينها ، وأنها جميعا مترابطة من حيث التأثيرات والانعاكاسات المتبادلة ، فالتأثيرات الأمنية - على سبيل المثال - لا تنفصل بدورها عن واقع النظام العربي وسماته الهيكلية الثابته والتى شكلت بدورها جزءا أساسيا ورئيسيا من دوافع الأزمة على النحو التى حدثت به ، والأمر يمكن أن يقال بالنسبة لتداخل العلاقة بين الآثار الاقتصادية والسياسية وحالة التطور الديمقراطي القائمة في البلدان العربية ، مع الأخذ في الاعتبار وجود تباينات بين بلد عربي وآخر .

إن مثل هذا التداخل بين الآثار والمسببات يعكس بدوره مدى تشابك التفاعلات العربية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية ، ويكشف أيضا عن أن النظام العربي بتفاعلاته وقيمه ومؤسساته مسئول بالدرجة الأولى عن أزماته ، ومسئول أيضا عن المدى الذى تصل اليه هذه الأزمة أو تلك .

لقد كشفت الندوة عن خمسة قضايا أساسية استقطبت اهتمام المتحدثين والمعقبين وجمهور الحاضرين ، وسوف يتم القاء الضوء على تلك القضايا المحورية وما تعرضت له من مناقشات واتجاهات وآراء . ويجدر الذكر أن الباحث هنا حاول قدر استطاعته أن يبرز الاتجاهات المختلفة مثلما حدثت بالفعل بروح من الحياد والموضوعية ، وبغض النظر عن موقفه الشخصى الذى يؤمن به في كل تلك القضايا .

وفيما يلى تحليل لاتجاهات المناقشة .

أولا : مستقبل النظام العربي على ضوء الآثار السياسية للأزمة

في الدراسة التى قدمها د . أحمد يوسف أحمد والتى جاءت بعنوان « أزمة الخليج وعلاقاتها بالنظام العربي » تم التركيز على أربعة جزئيات متكاملة وهى

مصادر الأزمة وآثارها على النظام العربي ، محاولة تقويم السياسة العراقية ، واحتمالات المستقبل . ومما جرى من نقاش ومداخلات ركز المتحدثون على مستقبل النظام العربي ، في حين طرقت بعض المداخلات ما اسمته « بسقوط الاساطير السياسية القومية » عاكسة بذلك رؤية مفادها سقوط النظام العربي إن لم يكن كليا فعلى الأقل سقوطه جزئيا في شقه المتعلق بالقيم والأفكار القومية للنظام العربي . وقد أثارت هذه المداخلة جدلا تمحور حول تساؤل رئيسى يمكن صياغته على النحو التالي « هل ماحدث من أزمة بدأت بأقدام العراق - وهو بلد عربي - على غزو الكويت - وهو بلد عربى آخر - يعني بالفعل سقوط النظام العربي برمته ، ويبرر تقديم بطاقة عزاء لهذا النظام ، أم أن الغزو وكل ما تلاه من تداعيات يمثل أحد الأزمات التى لا تعنى سقوط النظام أو نهايته ، ولاتعنى سوى مجرد أزمة ، قد تكون كبيرة وحادة ومثيرة للجدل والتحديات للنظام ؟ »

إن التساؤل بصيغته تلك يعكس الاتجاهين اللذين سادا في المناقشات والمداخلات . أحد هذين الاتجاهين وهو ما يمكن وصفه باتجاه سقوط النظام ، فقد عكس بدوره تفسيرين أحدهما وهو تفسير الحد الأدنى والآخر وهو تفسير الحد الأقصى .

وبالنسبة لتفسير الحد الأدنى فقد اكتفى بالقول أن الأزمة قد دللت على سقوط أفكار أساسية في النظام العربي وهى الأفكار القومية/العروبية والتى تميز النظام العربي عن غيره من النظم الاقليمية-الأخرى الموجودة في عالمنا المعاصر ، كما أنها عطلت النمو المؤسسى الطبيعى للنظام ، بمعنى أن الأزمة أثارت انقساما حقيقيا في المؤسسة الرسمية للنظام العربي وهى الجامعة العربية ، وأن هذا الانقسام قد شل فاعليتها من حيث الواقع ومن حيث القدرة على الفعل القومي ، الأمر الذى يمهد - من وجهة نظر القائلين بهذا الطرح - إلى السقوط التدريجي للنظام العربي بصورته الراهنة ، ومن ثم ضرورة البحث عن نظام عربى بديل على صعيدى القيم والمؤسسات الرسمى والشعبى .

أما تفسير الحد الأقصى فقد وجد في الأزمة دليلا على السقوط التام لما اسماه « بالنظام العربي الهش » ، والذى لم يعد قائما بالفعل نظرا لغياب الديمقراطية وتواجد الجيوش الأجنبية على الأرض العربية . ومشيرا إلى أن المنطقة العربية ظلت طوال المائة عام الماضية في حالة بحث دائم عن هويتها ، وأن « النظام العربي الهش » الذى فرض عليها منذ ١٩٤٥ قد ثبت فشلة تماما في مواجهة التحديات التى واجهت المنطقة كالتنمية والأمن القومي العربي والديمقراطية ، وهو فوق ذلك نظام فوقي يجمع الحكومات ويستبعد الشعوب . وأن استدعاء « الاسلام » في تلك الأزمة قد كشف عن الضعف الهيكلي في صيغة النظام العربي ، وأن أحد أسباب هذا الضعف الهيكلي هو افتقاد العنصر الاسلامي أو العمق الاسلامي . ويخلص انصار تلك الرؤية إلى القول بأن العرب مطالبون بالبحث عن بديل إسلامي ينتمون إليه ، ويتعاملون معه حتى يمكن لهم وللمسلمين أن يكونوا قوة عظمى في العالم المعاصر .

ومن مجمل الطرح السابق يبدو أن الساعين إليه يكتفون بمجرد إضافة البعد الاسلامي للنظام العربي ، إلا أنهم لم يوضحوا الاليات التى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هذه الغاية ، وبمفهوم المخالفة يستنتج من الطرح السابق أنه يقوم على أساس أن القول بالنظام العربي - في صيغته التى يعتبرونها هشه - يعنى نوعا من التعارض التلقائي مع أى بعد إسلامي ، وهو ما يمكن اعتباره غير قائم على نظرة موضوعية للنظام العربي والذى يشكل الاسلام أحد الأسس التى يبنى عليها الوجدان العربي كله سواء على الصعيد الرسمى أو الشعبي .

على النقيض من منحى الاتجاه الأول بحديه الأدنى والأقصى ، ظهر اتجاه مضاد نظر إلى أزمة الخليج الثانية باعتبارها إحدى أزمات النظام ، والتى لا تعنى أبدا سقوطه وفق أى من الحدين ، واستند هؤلاء إلى أن مفهوم النظام ذاته لايعنى عدم احتمالية نشوء الأزمات أو بروز تحديات ، أو أنه غير مؤهل لمواجهة أزمة أو تحدى من نوع ما . بل على العكس من ذلك فإن تلك الأزمات هى من صميم عمل النظام الأقليمي ، والذى يترسخ حينا بعد آخر كلما أمكنه

استيعاب الأزمات الكبرى قبل الصغرى . إلا أن القول بعدم سقوط النظام العربي لم يمنع من الاشارة إلى بعض مظاهر الخلل البنيوى والاجتماعي داخله . وفي هذا الاطار أشار بعض المتحدثين إلى أن النظام العربي إلى جانب أنه يعاني خللا بنيويا يتمثل في الفوارق السكانية والمساحة والموارد الاقتصادية وعناصر القوة العسكرية بين الوحدات المشكلة للنظام ، فهو يعاني أيضا من خلل اجتماعي خطير بكل المقاييس ، لأنه يجعل هناك طبقات اجتماعية بين الدول العربية وبعضها ، ويثير الأزمات لدى الشعوب العربية ، وأن هذا الخلل نفسه يعد أحد الأسباب الجوهرية وراء إقدام العراق على غزو الكويت .

وأشار متحدث آخر إلى أن الأزمة الخليجية وإن كانت قد كشفت عجز النظام العربي ، فإن هذا العجز مخطط له أن يستمر أطول فترة ممكنة ، وأن يزيد من التبعية للولايات المتحدة . وفي هذا الصدد اثير موضوع التواجد العسكري الاجنبي والذى اعتبره البعض يتصادم مع الاطار المرجعى للنظام العربي ، إذ كيف يمكن حماية الفكرة العروبية ذاتها بأيد أجنبية ، وفي الواقع مثل هذا التساؤل اشكالية حقيقية أمام الجميع ، وأثير في إطار البحث عن إجابة لها أن واقعة الغزو العراقي للكويت هى المسئولة عن هذا التناقض القائم في الاشكالية المثارة وأنها ـ أى واقعة الغزو ـ هى التي تتصادم بالاساس مع الفكرة العروبية التى تمثل بدورها الاطار المرجعى الأساسي للنظام العربي . ومن ثم أن اللجوء إلى القوى غير العربية ـ الأجنبية والاسلامية ـ هو لجوء اضطراري فرضته ظروف اقليمية ودولية خاصة بعملية إعادة بناء النظام الدولي والتى لم تستقر بعد كل الياتها وسماتها .

وقد خلص انصار اتجاه عدم سقوط النظام العربي إلى جملة من النتائج وهى أن الأزمة الخليجية هى أزمة كبرى بكل المعايير ، ولكنها لاتعنى أبدا سقوط النظام العربي ، و**ثانيا** أن تحرك بعض الدول العربية المناهض لحدث الغزو قد استند بدوره إلى الفكرة العروبية والقيم القومية وبالتالي فإن جوهر النظام

العربي مازال قائما ، وثالثا أن الانقسام الذى تعانيه المؤسسة العربية القومية ـ أى الجامعة العربية ـ لا يعنى أن دورها قد انتهى ، بل على العكس من ذلك فإن هناك حرصا متزايدا على إعادة تنشيط دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليتسنى لها المساهمة الفعالة في الخروج من هذه الأزمة ومحاصرة كافة مظاهر الخلل البنيوى والاجتماعي الذى يعانيه النظام العربي ، ورابعا أن من الضروري على الأمة العربية أن تتعامل مع تلك الأزمة من خلال منطق الفعل وليس منطق رد الفعل ، مع الأخذ في الاعتبار أن بناء نظام عربي أفضل يرتبط بدرجة أساسية بالطريقة التى ستدار بها هذه الأزمة ، وأنه كلما أمكن ترسيخ مبادىء معينة ولا سيما الحوار ونزع فتيل الحرب كلما أمكن بناء نظام عربي أفضل بكل المقاييس ، ولذا فمن الضروري طرح مبادرات سياسية من اطراف عربية فاعلة ـ وليس من اطراف هامشية ـ حتى يمكن إبعاد شبح الحرب في المنطقة .

ولقد أثارت قضية إعادة بناء النظام العربي على ضوء تفاعلات الأزمة الخليجية واحدة من المسائل الجوهرية وهى تلك المتعلقة بدور النظام الدولي الجديد وكيف ساهم في تشكيل رد الفعل الدولي إزاء الغزو العراقي للكويت . وارتبط بهذا الطرح عدة تساؤلات مثل « هل هذا النظام الدولي الجديد جديد فعلا مثلما يوحى بذلك المصطلح الأكثر شيوعا ؟ ، كيف يمكن للعالم العربي التعامل مع متغيرات النظام الدولي الجارية بسرعة متناهية ؟ ، وهل يمكن للعالم العربي باعتباره يمثل حضارة ذات سمات خاصة أن يساهم في تعديل بعض أسس النظام الدولي الجديد خاصة تلك التى تحمل تناقضا مع أسس ومعايير العدالة والتى تمنع إتاحة الفرصة لكل وحدات وكيانات العالم أن تمارس دوراً في خلق النظام العالمي القادم ؟ » .

والأسئلة على النحو السابق أثارت إشكاليات حقيقية وكبرى ، ولكنها ليست بالضرورة نابعة مباشرة من أزمة الخليج ، ولكن الأزمة أدت إلى إثارتها بشكل يمكن وصفه أنه أكثر حدة كذلك فإن التساؤلات تعالج قضايا كبرى كانت مثارة

من قبل الأزمة وستظل مثارة أيضا بعد اندلاعها ، والبحث عن حلول لها سيظل محورا أساسيا في مسعى العرب ـ كوحدة وككيان واحد ـ إلى تحديد علاقتهم بهذا « النظام الدولي الجديد » . ومن هذا المنطلق اعتبر البعض أن إثارة هذه القضايا الكبرى يهدف إلى التغطية على حدث الغزو العراقي ، فيما اعتبر آخرون أن إهمال البعد الدولي سواء في إثارة الأزمة ـ بمعنى صلته بالأسباب ـ أو التعامل معها لا يعد أمراً منطقيا بأى حال .

لقد كشفت الأزمة ـ كما قال أحد المتحدثين ـ أن النظام الدولي الجديد لايختلف من حيث الأسس والمقومات والقيم الجوهرية المعروفة عن النظام الدولي « القديم » السابق ، وأن مظاهر الخلل كثيرة مثل استمرار محاولات القوى الكبرى للسيطرة على الآخرين الأضعف ، وأن مفهوم العدالة الذى تشيعه هذه القوى يعبر عن عدالة مجزأة وغير كاملة وتهدف إلى تحقيق مصالح القوى الكبرى على حساب مصالح الدول الأصغر والأضعف ، كذلك فإن أحد مظاهر الخلل في النظام الدولي « الجديد » هو تلك النظرة الاستعلائية من الحضارة الغربية المسيطرة إزاء الحضارات الأخرى وبصفة خاصة الحضارة العربية.، والتى تواجه بمحاولات شتى لمحاصرة دورها وعدم السماح لها بالمساهمة الايجابية والفاعله في بناء منظومة القيم العالمية ، الأكثر من ذلك ـ في نظر متحدث آخر ـ أن هناك حالة تهميش متعمدة لدول العالم الثالث في عملية بناء النظام الدولي « الجديد » ، والذى يعبر عن علاقات وقيم وأفكار القوى الكبرى دون غيرها ، والتى تحاول فرضها على باقي أعضاء المجتمع الدولي .

وبالرغم من أن الحاضرين قد اظهروا ما يمكن وصفه بالاتفاق الضمنى إزاء هذا التحليل الخاص بالنظام الدولى « الجديد » وسماته الهيكلية الكبرى ، إلا أن التساؤل الخاص بكيفية التحرك العربي للتخلص من مثالب هذا النظام الدولي أثار بدوره اجتهادات عديدة ، منها مادعا إلى ما أسماه « بفك الروابط بين النظام العربي والنظام الدولي » ، ولكنه لم يقل كيف يمكن تحقيق مثل هذا

التفكيك في زمن تتداخل فيه العلاقات والمصالح بدرجة مذهلة . فيما رأى آخرون أن دعوة التفكيك تلك تعبر عن سذاجة سياسية وتكشف عن أسس لتفكير مضى أو أنها . لم تعد متصورة أو مقبولة في عالم اليوم ، وأضاف فريق ثالث أن النظام العربي ـ وبغض النظر عن الأزمة ـ يحتاج إلى رؤية ذاته ومن حوله وفق نظرة جديدة تعتمد على الثقة في الذات ، وإيجاد علاقات صحيحة مع الدول المجاورة لنا نحن العرب ، وأن نشكل أسلوبا للحركة الفاعلة ، وأن نرسم صورة لمصالحنا العربية المشتركة قائمة على الوعى والايمان بها ، مع التحسب من ردود الفعل الغربية والامريكية إزاء هذه المصالح العربية المشتركة .

وبالرغم من هذه الاختلافات ، فإن القاسم المشترك بين هؤلاء جميعا كان إدانة الغزو العراقي وعدم القبول به كأساس لتصحيح العلاقة بين النظامين العربي والدولي « الجديد » ، حتى هؤلاء الذين رأوا في « عدم عدالة النظام الجديد » نوعا من مسببات الأزمة لم يستطيعوا أن يروا في الغزو العراقي للكويت وسيلة لتصحيح العلاقة والتقليل من « عدم العدالة » الشائعة في النظام الدولي « الجديد » .

إن أهمية بعد النظام الدولي في إثارة الأزمة أدى بدوره إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار هذا البعد في عملية احتواء الأزمة ، فهى ورغم كونها أزمة عربية بالأساس ، إلا أن تداعياتها والمواقف الدولية المحيطة بها جعلتها أزمة دولية ، ولم يعد ممكنا أن يتم تغافل الاطار الدولي في أى جهود لاحتواء تلك الأزمة .

ثانيا : الأمن القومي العربي

استأثرت قضية الأمن القومي العربي والتى أثارتها دراسة أ . نبيل عبد الفتاح التى حملت عنوان « غزو الكويت : أزمات الأمن والمؤسسة والقيادة والثقافة » ، والتى عالجت تأثيرات الأزمة على أربعة عناصر تمثل معا وحدة

واحدة في مفهوم الأمن القومي العربي الشامل ، وقد استأثرت الدراسة وما حوته من أفكار وتحليلات بعدد من المداخلات ، وقبل الخوض في وجهات النظر التى طرحت حول الأمن القومي العربي ، تجدر ملاحظة ذلك القدر من الاجماع الذى بدا في كافة التحليلات ووجهات النظر والمتعلق بأن أزمة الخليج الناتجة عن الغزو العراقي للكويت قد مست في الصميم الأمن القومي العربي ، كما أنها امتدت لتهدد الأمن على الصعيد الدولي ، وأن الطريقة أو الوسيلة التى سيتم بها إدارة تلك الأزمة ستحدد بنية الأمن القومي لمدة طويلة قادمة .

وبالرغم من أن أزمة الخليج ذات جوانب سلبية عديدة ، إلا انها بالمقابل أكدت للجميع أن العالم العربي هو وحدة واحدة يضمها مقومات بنية أساسية أفضل من أى تكتل آخر في العالم ، وأن اهتمام بعض الدول في المرحلة السابقة بأمنها القطري وحسب كان له مردوده السلبي على الأمن القومي العربي الجماعي ، وأن الاتفاقية الخاصة بالدفاع العربي المشترك الموقعة في إطار الجامعة العربية لم تنل الاهتمام الكافي من الدول العربية ، ولم تنفذ أى من بنودها تنفيذا صحيحا وكاملا ، وأنه لو اتيحت لهذه البنود أن تتحقق على أرض الواقع طوال العقود الثلاثة الماضية لكان شأن الأمن القومي العربي في الوقت الحاضر مختلفا تماما عما يعانيه اليوم من أزمات ويواجهه من تحديات . ويقودنا ذلك في الواقع إلى الجوانب التطبيقية لتحقيق الأمن القومي العربي ، وفي هذا الصدد طرح أحد المعقبين أهمية المقومات الثلاثة الآتية :

١ ـ أهمية تثبيت إيمان الدول والشعوب العربية بأنها جزء عضوى من الأمة العربية ، على أن يتواكب مع ذلك التوقيع على خطة عمل استراتيجي تحقق الأمن الجماعي وتفرض السيطرة الأمنية على الكل العربي .

٢ ـ أسلوب فنى بديل لاجراء الوحدة أو الاتحاد الذى لم تنضج مبادئها بعد ، والتى تتطلب توافر شرطين أساسيين وهما : أ ـ حكم ديمقراطي سليم له إرادته المستقله وقاعدته الشعبية الواعية ، ب ـ مظلة أمن قومي جماعي

بالاضافة إلى قوة ردع .

٣ ـ ثم الاهتمام أخيرا بالنواحي العسكرية المتوافرة في كل البلاد العربية والتى تساهم معا في توفير مظلة الأمن القومي عن طريق ربطها وفق تنسيق محكم من خلال غرف العمليات وأجهزة جمع المعلومات وتحليلها والتنسيق في مجال الاستطلاع وغير ذلك .

إضافة إلى هذه الجوانب أكد أحد المناقشين على ضرورة الربط بين الأمن القومي والأمن الاجتماعي بمعنى توافر مشروع تنموي عربي عام يؤدى إلى توافر الحقوق الاقتصادية للانسان العربي في كل مكان باعتباره الركيزة التى يقوم عليها الأمن العربي الجماعي . على أن هذه الشروط في نظر البعض هى شروط تحتاج إلى وقت طويل لتحقيقها ، وأن الأمر ـ في ظل الأزمة الخليجية ـ يتطلب التفكير في صيغ وأساليب مختلفة إلى جانب العمل بعيد المدى وفق الأسس المشار إليها ، وهنا طرح أحدهم تساؤلا وهو « لماذا لانفكر نحن العرب في صيغة تحالفية مثل تلك التى تجمع الدول الأوروبية والولايات المتحدة والمعروفة باسم حلف الاطلنطي ؟ »

إن الأزمة الخليجية وما يصاحبها من انقسام بين الدول العربية وبعضها ، ومناخ عدواني يعمل على تفتيت الكيان العربي الواحد ، ويعطل تكوينه الأمر الذى يفيد في النهاية العدو الرئيسي للأمة العربية ، أى إسرائيل المغروسة في قلب الوطن العربي ، ويساعد على استمرار تعنتها إزاء الحقوق العربية المشروعة .

وهنا أكد أحد المتحدثين على أهمية عنصر الثقة المتبادلة بين الدول والقيادات والشعوب العربية وبعضها البعض ، لأن افتقاد هذا العنصر من شأنه أن يعطل تنفيذ وتطبيق كل المشروعات الأمنية الجماعية الكبرى ويجعلها مجرد حبر على ورق ، وفي هذا الاطار تبدو الحاجة ضرورية جدا إلى تشكيل هيكل للتحكيم في الأزمات العربية وبما يمنع استفحالها في المستقبل .

ولقد أثارت المناقشات جملة من القضايا التى تفرعت عن أزمة الخليج وذات صلة مباشرة بالأمن القومي العربي ويمكن الاشارة اليها على النحو التالي :

١ ـ **مسألة التواجد العسكري الأجنبي** الذى أقدمت بعض الدول العربية الخليجية على الاستعانة به ، وهذه المسألة أثيرت من عدة زوايا مثل تبرير وجودها ، ومدى علاقتها بالأمن القومي العربي وإلى أى مدى يمكن الثقة بها ، ومستقبل وجودها وماذا يمكن للشعوب العربية أن تفعله إزاء هذا الاحتمال . ونالت كل زاوية قسطا من الاختلاف وآخر من الاتفاق . ففي حين أشار البعض إلى أن استقدام هذه القوات الأجنبية أمر مبرر ومفهوم تماما ، رأى آخرون أن هذا التطور بمثابة دليل على عدم اعلاء تلك الدول لقيمة العروبة في تحركاتها المتعلقة بقضايا تمس الأمن القومي العربي . والذين ابدوا تفهمهم لتواجد القوات الأجنبية « المؤقت » بنوا هذا الموقف على عدة اعتبارات منها أن وجود القوات الأجنبية المؤقت هو نتيجة وليس سببا ، وأنه نتيجة الفعل العدواني العراقي على دولة عربية أخرى ، وأنه حال زوال السبب ـ أى الاحتلال العراقي للكويت ـ سوف تتضافر الجهود لانهاء هذا التواجد الأجنبي ، والذى هو في نفس الوقت نتيجة التداخل والتشابك بين النظامين العربي والدولي ، الأمر الذى يصعب تصور أو امكانية فصل علاقات التداخل والتشابك القائمة .

وفي حين ركز البعض على مسألة التواجد الأجنبي باعتبارها خطيئة الدول الخليجية والتى ايدتها ، وأنها ـ القوات الأجنبية ـ جاءت لأكثر من سبب ليس من بينها تحرير الكويت ، وأن الأمر يتطلب توجيه الطاقات لمحاربة هذا التواجد الأجنبي ثم التفرغ بعد ذلك لحل الأزمة الخليجية ، وفي مواجهة هذا الطرح نفى آخرون مثل هذا التصوير للأمور ، واعتبروا بدورهم أن الخطيئة الكبرى هى العدوان العراقي على بلد عربي واحتلاله وضمه قسرا وعنوة ، وأن الضروري أخذ الأمور بتسلسلها المنطقي ، وعدم القفز على الأسباب الحقيقية للأزمة الراهنة ، وفي نفس هذا السياق دعا أحد

المتحدثين إلى أن البديل العربي يجب أن تعطى له الأولوية المطلقة في مثل هذه الأزمات وحتى لا تلجأ الدول المتضررة إلى طلب مساندة خارجية .

٢ ـ المسألة الثانية وهى حماية القدرة العراقية باعتبارها رصيد أساسى لقوة الردع العربية الكلية . وقد نظر إلى القدرة العراقية عبر مستويين أحدهما وهو القدرات العراقية العسكرية بما في ذلك الصناعة العسكرية العراقية ، والثاني وهو العراق كدولة بصيغتها الراهنة والمعترف بها دوليا وأقليميا . وفي كلا المستويين ظهر حرص المتحدثين والمتناقشين على الحفاظ على القدرات العراقية العسكرية وعلى معارضة أى صورة من صور تقسيم العراق الواحد مثلما يشاع في بعض الدوائر الاعلامية ـ خاصة الغربية والصهيونية ـ إلى دويلات إسلامية سنية وإسلامية شعيية وأخرى كردية ، إلا أن هذا الحرص العام لم يخلو من شرط ذكره البعض وهو ضرورة تجاوب العراق مع الحلول السلمية والقائمة على عنصرى الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية اليها ، ذلك أن مثل هذا التجاوب العراقي من شأنه أن يمنع الانزلاق إلى الحلول العسكرية والتى تحمل الدمار ليس فقط على القدرات العسكرية العراقية بل على قدرات المنطقة العربية بأسرها العسكرية والاقتصادية والمعنوية وغيرها ومثل هذا الشرط يعنى أن المسئولية هنا هى عراقية بالدرجة الأولى ، وهو عكس ما أوحى به أحد المعقبين من أن بعض الدول العربية ولاسيما الخليجية تهدف إلى تدمير القدرات العراقية ، وبالتالي فإنها تعمل ضد الأمن القومي العربي ، وهو الايحاء الذى واجه معارضة من عدد من المتحدثين على اعتبار أنه لاتوجد شواهد تؤيد هذا التحليل ، وأيضا أن سبب الأزمة هو السلوك العراقي ذاته وليس سلوك الدول الأخرى سواء الخليجية أو غير الخليجية .

٣ ـ مسألة اختراق المؤسسات العربية وعلاقة ذلك بالأمن القومي العربي ، وهنا برز اتفاق من حيث المبدأ على أن هذا الاختراق الذى تتعرض له المؤسسات العربية ـ القومية والقطرية على السواء ـ من قبل جهات أجنبية يمثل نقطة ضعف أساسية في جهود تحقيق الأمن القومي العربي ، وأن هذا

الاختراق بأشكاله المختلفة له تأثير سلبي على الوعى الشعبي والرسمى ، والذى يمثل حجر الزاوية في الايمان بالعروبة وتحقيق الأمن الجماعي العربي .

٤ ـ مسألة الترتيبات الأمنية الجديدة في المنطقة العربية ، وتلك بدورها نالت قسطا من الاهتمام والمداخلات . واتى هذا الاهتمام في ضوء الانباء المصاحبة للأزمة والتى تحدثت عن ضرورة وضع ترتيبات أمنية جديدة بعد انهاء أزمة الاحتلال العراقي للكويت ، وتتيح أدوارا مختلفة لدول الجوار الجغرافي وربما تواجد عسكري أجنبى في دولة عربية أو أكثر في الخليج . ولما كانت هذه الأنباء تحدثت عن اتجاهات عامة وليست مشروعات محددة ، فقد ظهر من المداخلات إدراك بأن مثل هذه الترتيبات وفق أية صيغة ـ ولاسيما إذا شملت تواجدا أجنبيا أو أدوارا لدول الجوار الجغرافي ـ تعد متناقضة تماما مع أبسط قواعد وأسس تحقيق الأمن القومي العربي ، وأن أى من هذه الصيغ المطروحة حال تحقيقها ستقود إلى ادماج المنطقة العربية في محيط أوسع بما يعنيه ذلك من القضاء على فكرة النظام العربي الواحد وذوبانه في نظام شرق أوسطى أوسع ، وقد بدا من المداخلات أهمية تكوين رأى عام عربي وموقف عربي رسمي يرفض مثل هذه المشروعات في المستقبل أو المشاركة في أى منها ، على أن يكون البديل لهذه الترتيباتت هو الانخراط الجدى والفاعل في هيكل تنظيمى عربى يحقق الأمن العربي الجماعي ، ويغنى عن الاستعانة بدول خارجية أو اقليمية .

ثالثا : قضية العدالة الاجتماعية العربية

برزت قضية العدالة الاجتماعية العربية في إطار المناقشات والمداخلات التى تلت دراسة د . حسام عيسى بعنوان « انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العربي » ، وقد أثارت الدراسة القضية من زاوية تفسير ذلك القدر من التأييد

الذى ابدته قطاعات من الشعوب العربية في عدد من الدول العربية الفقيرة وغير النفطية للمقولات العراقية حول أن غزو الكويت يعد بمثابة محاولة تصحيح لغياب العدالة الاجتماعية في العالم العربي . إلا أن المناقشات والمداخلات تناولت القضية من زاويه أخرى مختلفة . ويمكن ارجاع ذلك القدر من الاهتمام إلى أن قضية العدالة الاجتماعية لها بريق معنوى هائل سواء تعلقت بتصحيح الخلل في مجتمع الدولة الواحدة أو عبر المجتمع العربي ككل . وليس من المتصور أن يقول قائل أنه ضد العدالة أو أنه مع الظلم .

ولقد انطلقت كافة المناقشات من فكرة أساسية وهى أن العدالة هى عكس الظلم ، وإن رفض الظلم الواقع على طرف ما هو في حد ذاته أحد أسس بناء العدالة المطلوبة . إلا أن القاسم المشترك هذا ـ أى رفض الظلم ـ لم يقابله قاسم مشترك آخر وهو « ماهى العدالة المطلوبة سواء في إطار أزمة الخليج أو في إطار القضية الكلية الخاصة ببناء نظام عربي أكثر عدالة ، ومن هنا جاءت مساحة واسعة من الرؤى والاجتهادات .

ومن جملة المناقشات يمكن بلورة تساؤل أساسى دارت حوله المداخلات وهو « ماهو الظلم المطلوب رفعه ؟ ، وهل هو ظلم مجتمع أو مجتمعات عربية ـ نفطية بالأساس ـ ضد مجتمعات عربية أخرى ـ غير نفطية ـ ؟ ، أم أن هناك ظلم عام يقع على الكل العربي من قبل طرف آخر وهو النظام الدولي مثلا ؟ والتساؤل على هذا النحو اثار نوعين من الظلم ، كما أن الاجابات التى تفضل بها المتناقشون عكست بدورها اتجاهين رئيسيين في الاجابة . أولى تلك الرؤى ذهبت إلى أن هناك ظلم وبالتالي اختلال بدا في علاقات الدول العربية النفطية وغير النفطية ، وأن الأولى ضنت بما لديها من موارد وثروة على الثانية ، وأنها فضلت على ذلك الاستثمار في الخارج الدولي ، ووضعت أموالها في البنوك الأوروبية والأمريكية وحرمت الأرض العربية والمواطن العربي من فرص الاستثمار الحقيقي وبالتالي حرمته ولو بطريق غير مباشر من فرص النمو والتطور . وأضاف أصحاب تلك الرؤية أن الدول النفطية قد

استمتعت بذلك بعائد ثرواتها لذاتها ولم تشاركها في ذلك الدول العربية الأقل دخلا ونموا ، وحتى عملية انتقال العمالة لم تسلم بدورها من مظالم كثيرة ولم تحقق أى من أهدافها ولم تعمل على تصحيح الخلل بين الاقطار العربية وبعضها . وبالتالي تجسد الظلم بين من يملكون ومن لايملكون ، والأزمة الخليجية هى إحدى نتائج هذا الظلم ووسيلة لتصحيح هذا الخلل .

أما الرؤية الثانية فقد رأت عكس ذلك تماما وكانت نقطة البداية لديها انتقاد بعض ما انطوت عليه الرؤية الأولى من قصور ونظرة غير علمية للأمور ، ويبدو هذا القصور في اعتماد الرؤية الأولى على تحديد الظلم وفق عنصر واحد وهو الاختلال في الثروة الناتجه عن البترول بين الاقطار العربية وهذا خطأ ، لأن هناك اختلالات أخرى في عناصر الثروة العربية المختلفة مثل البشر والمياه والثروات المعدنية غير البترولية مثل الفوسفات مثلا . وأنه إذا كان لابد من إعادة توزيع الثروة ، فلا يجب أن يقتصر الأمر على ثروة النفط وحسب بل لابد أن يتضمن عناصر الثروة الأخرى كالماء والبشر وغيرها كذلك فإن النفط قد استخدم في إطار الأهداف والمصالح العربية العليا مثلما تجسد في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وأنه من الخطأ تجاهل مثل هذه الحقائق في التقييم النهائي لدور النفط والثروة الناتجة عنها ، والتى مولت لفترة ليست قصيرة المجهود الحربي في الدول العربية التى عرفت باسم دول المواجهة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

وثانيا أن التركيز على « عدالة توزيع الثروة » وحسب فيه ظلم على الجميع ، لأنه بمثابة دعوة إلى استغلال هذه الثروة دون انتاج ودون عمل ، وبالتالي فبدلا من إشاعة روح الانتاج والعمل ، تأتي دعوة توزيع الثروة لتشيع بدلا منها روح اللا مسئولية واللا انتاج ، وبالتالي اللا تقدم . ولذا فهذه الدعوة - أى إعادة توزيع الثروة - تعد مفهوما متخلفا تماما ، وتعد بمثابة دعوة إلى التخلف وعدم التقدم .

ويرى أصحاب الرؤية الثانية أن الأصل في الأمور هو عدالة توزيع الدخل

ليس بين الدول والمجتمعات وبعضها ، ولكن عدالة توزيع الدخل داخل البلد العربي الواحد أولا وقبل كل شيء ، وكلنا يعرف مدى التجاوزات الحادثة في البلدان العربية المحدودة الدخل قبل تلك العالية الدخل . ويخلص هؤلاء إلى أن العدالة الاجتماعية ولكى تتحقق عربيا ، فإن الأمر يتطلب علاجا هيكليا شاملا وهو ما لن يحدث إلا عبر التنمية والتكامل العربي وبناء الاقتصاد العربي الواحد القوى المتكامل بين اجزائه . وأن ضرورات النظام الدولي المتجه إلى عالم الكيانات الاقتصادية الكبيرة يفرض علينا تدعيم كل جهد اقتصادي عربي من شأنه أن يسرع بعملية التكامل والتنمية العربية الشاملة . وأخيرا أبدى أحد المعقبين - في إطار هذه الرؤية - دعوة إلى محاسبة العراق قوميا ، ذلك أن المسئولية القومية إذا كانت تقتضى محاسبة الدول العربية النفطية على بعض ممارساتها ، فإنه من باب أولى محاسبة العراق أيضا ومن المنطلق القومي البحث على ما اقترفه من تجاوزات متعلقة بتبديد الثروة العربية في حربه ضد ايران طوال الثمانينيات وزيادة درجة المخاطر على المنطقة العربية وعموما والمنطقة الخليجية على وجه الخصوص ، كذلك فإن العراق على حد تعبير أحد المعقبين يعمد إلى تشويه الحقائق وخلطها بطريقة تدعو إلى « العجب » كأن يدعو إلى الحفاظ على الثروة النفطية ، في الوقت الذى يعلن فيه أنه سيعطى البترول مجانا إلى الدول النامية .

رابعا : غزو الكويت والقضية الفلسطينية

من ضمن ما أثارته دراسة د . حسام عيسى في الجلسة الثانية مسألة التأشيرات السياسية للغزو العراقي على عدد من القضايا العربية الجوهرية وبصفة محددة القضية الفلسطينية ، وكان المدخل لذلك هو مسألة الربط بين القضيتين الفلسطينية والكويتية ، وهل أدى الغزو العراقي للكويت أى قدر من الافادة للقضية الفلسطينية أم أدى إلى توجيه ضربة قاصمة لها على حد تعبير أحد الحاضرين . ومثلما أثارت هذه القضية من مواقف في المسرح السياسي

العربي ، أثارت مواقف متشابهة بين المعقبين وجمهور الحضور ، فهناك من أيد الربط وهناك من اعتبره خلطا وغير جائز . ومن وجهة النظر العلمية البحته فإن مسألة الربط تطرح عدة تساؤلات هامة مثل ماذا نعنى بالربط بين القضيتين ؟

وما هى فوائده العملية ؟ وهل يعنى الربط أن ما يطبق على احتلال الكويت يطبق على احتلال إسرائيل للأراضي العربية والقضية الفلسطينية ؟ وهل تطبق نفس الآليات وفي نفس الزمن كما طرح العراق فيما يمكن وصفه بالربط المتزامن ، أم تطبق في زمن لاحق فيما يمكن وصفه بالربط المتعاقب ؟

ومثل هذه التساؤلاتت تطرح قضايا هامة وبعضها يحتاج إلى دراسات متعمقة ، إلا أن المداخلات اكتفت بالعموميات في مجمل الأحوال ، مع تفصيلة هنا أو تفصيلة هناك ، ويمكن الاشارة إلى مضمون الاتجاهين اللذين ظهرا في مداخلات المعقبين والمتناقشين على النحو التالي :

١ ـ الاتجاه المؤيد لمسألة الربط بين القضيتين ، وانطلق انصاره من أن تأييد الربط هو لصالح القضية الفلسطينية ، وأنه يطرح ـ أى الربط ـ قضية حقيقية وهى قضية علاقتنا نحن العرب بالغرب ، والتى يجب أن تقوم على الضغط وليس تقديم التنازلات واثبات حسن النية . ويرى هؤلاء أن الربط لم يطرح في سياق تبرير احتلال العراق للكويت ، ولكنه بمثابة كشف للتحرك الأمريكي وانحيازه ، والدليل على ذلك أن الادارة الامريكية لم تتحرك إزاء مجزرة المسجد الاقصى التى جرت في أوائل اكتوبر ، كذلك أن تحركها ضد العراق لم يكن بسبب الشرعية الدولية كما يقال ، ولكن بسبب المصالح الأمريكية ذاتها ، ويعتقد انصار هذا الرأى أن مسألة الربط لا تعنى أى تناقض مع المبادىء العربية ، ولكنها في النهاية تحقق مصلحة عربية وفلسطينية معا .

٢ ـ الاتجاه الرافض للربط وفق الطرح العراقي وقد بنوا رفضهم استنادا على عدة أسس على النحو التالي :

★ أن الغزو العراقي قد وجه ضربة قاصمة للانتفاضة الفلسطينية ، خاصة وأن نسبة كبيرة من تمويل ودخل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة كان يأتى من الكويت ، وكان يمثل لاهلها شريانا أساسيا لقدرتهم الاقتصادية على الانتفاضة والاستمرار في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي . كذلك أدى الغزو العراقي إلى إعادة ترتيب أولويات المنطقة العربية مما أثر على وضع القضية الفلسطينية في سلم الأولويات العربية ، ولم تعد في نظر بعض الدول العربية الأولوية رقم واحد كما كان الأمر قبل احتلال الكويت .

★ أن قبول الربط بين القضيتين الفلسطينية والكويتية فيه قبول للغزو من حيث المبدأ ، وهذا خطأ من حيث المبدأ ، كما أنه يعنى مشابهة بين الاحتلالين العراقي والاسرائيلي ، وهو ما يجب عدم القبول به أصلا .

★ أن الربط بين القضيتين يعنى في الواقع مقايضة رهينة برهينة أخرى ، وهذا أمر غير مقبول أن تكون الكويت رهينة لفك رهينة فلسطين ، ومثل هذا الموقف لن يؤدى إلى نتيجة لأى من الرهينتين ، بل سيجعل العالم العربي كله رهينة وهو ماحدث فعلا .

★ أنه إذا كان الهدف من دعوة الربط مجرد إدانة وكشف الموقف الأمريكي كما يقول أنصار الاتجاه الأول ، فهذا أيضا غير مقبول لأن الموقف الأمريكي معروف والجميع يدينه ، والكل يعرف أنه يكيل بمكيالين ، وأنه إذا اصرينا على مسألة الربط بالطريقة التى يعلنها العراق فهو يعنى أننا أيضا مثل الموقف الأمريكي نكيل بمكيالين .

★ أن أحد المداخل للضغط على الموقف الامريكي والموقف العالمي برمته ، ومن أجل الربط الصحيح بين القضيتين هو استعادة ضمير الأمة العربية وتجاوز الشرخ الذى حدث بين الشعوب العربية وبعضها ، ومناصرة الشعب الكويتى بنفس الأسس التى يتم بها مناصرة الشعب الفلسطيني حتى يعود لهما معا حقوقهما المشروعة .

خامسا : غزو الكويت وقضية الديمقراطية
وحقوق الانسان في الوطن العربي

أثارت الدراسة التى تقدم بها د . مصطفى كامل السيد عن علاقة الغزو بحقوق الانسان في الوطن العربي تعقيبات عدة ، إلا أن هذه التعقيبات ، وعلى عكس المداخلات التى شهدتها القضايا الأربعة الرئيسية الأخرى المشار إليها آنفا ، انطلقت جميعها من التأكيد والايمان بأهمية شيوع الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، وأن غياب هذه الحقوق وقصور النظرة الديمقراطية للقضايا وفي إدارة الحكم في غالبية البلدان العربية هو أحد الأسباب الجوهرية وراء قيام أزمات كبرى من هذا النوع . ذلك أن غياب الديمقراطية يعنى في الواقع سيادة حالة من الحكم الفردي الاستبدادي الذى يسعى إلى انفراد الحاكم في الحكم دون معقب والحيلولة دون تداول السلطة ، وسيادة منطق اللا عقلانية في اتخاذ القرار ، وبالتالي يتعرض المجتمع والنظام السياسي إلى مخاطر عدة قد لا تقف عند حدوده وحسب ، بل تشمل أيضا النظام العربي بأسره .

أن المطالبة بشيوع الديمقراطية يعنى في الواقع المطالبة بسقوط النظم الاستبدادية القائمة في البلدان العربية سواء أكانت نظم استبدادية حديثة تستند إلى آلة قمعية كبيرة أم نظم استبدادية تقليدية تعتمد الأسس والمبادىء الأبوية . فنحن إذا أمام ثنائية هى الديمقراطية في مواجهة الاستبداد . أو بعبارة أخرى نظامين حاكمين في الوطن العربي نظم استبدادية وأخرى ديمقراطية ، ولربما كان الغزو العراقي للكويت هو أحد تعبيرات هذه الثنائية .

وأعمالا لمدى شيوع الديمقراطية وربطها بالأزمة الخليجية ، خلص أحد المتحدثين إلى القول أن أحد الأسباب الجوهرية وراء الأزمة هو تغييب الشعوب العربية عن ممارسة حقها في اتخاذ القرارات التى تمس مصيرها . وأن الأزمة تعلمنا أن الديمقراطية ليست ترفا ، ولكنها ضرورة من أجل التقدم والحياة الأفضل .

فهرس

رقم الأيداع ٩١٢٢/١٩٩٠
I.S.B.N.
977 - 5169 - 01 - X

هذا الكتاب :

الكتاب الذى بين يدى القارىء محصلة لأعمال الندوة التى نظمها مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية حول أزمة الخليج : تحديات الخاضر والمستقبل ، بمشاركة لفيف من الخبراء والمتخصصين .

ويحتوي الكتاب على دراسات عالجت قضايا أزمة الخليج وعلاقتها بالنظام العربي من زاوية البحث في مصادر الأزمة ومحاولة تقويم السياسات العراقية واحتمالات المستقبل ومجرى العمل الذى يتعين اتباعه لصيانة المصالح العربية . كما يتضمن الكتاب الأزمة وبعد الديمقراطية وحقوق الانسان والتأثيرات المباشرة للغزو على الأوضاع السياسة الداخلية وحقوق الانسان في البلاد العربية ، وكذا التأثيرات غير المباشره من خلال المضاعفات السياسية للآثار الاقتصادية .

ويعالج الكتاب أيضا التأثيرات السياسية والاقتصادية للأزمة في محاولة لفهم الظواهر التى أحاطت بالأزمة وامكانية تحويل المخاطر إلى فرص . كما يناقش الكتاب آثار الأزمة على الأمن القومي من خلال آثار الأزمة على الأمن القومي من خلال طرح العديد من الجوانب ذات الطابع النظامي الكلي للأزمة وحدودها وتطوراتها .

ويبقى الكتاب في النهاية محاولة علمية جادة ، وخطوة على طريق الفهم الصحيح والسليم لأزمة الخليج وسبل مواجهتها .

